تصور مقترح لتفعيل دور الحرية الاكاديمية في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس

د. مها محمد أحمد محمد عبد القادر
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية فرع البنات بالقاهرة – جامعة الأزهر

مستخلص البحث

هدف البحث الحالي إلى وضع تصور مقترح لتفعيل الحرية الأكاديمية ودورها في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس، واستخدم المنهج الوصفي، الذي يعبر عن تحليل وتشخيص الظاهرة والكشف عن جوانبها، وتمثلت عينة البحث في عدد من أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية الذين قاموا بالإستجابة على أداة البحث، والتي تمثلت في استبانة تعرف مدى ارتباط مجالات الحرية الأكاديمية بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، وأبرز نتائج البحث تمثلت في: شغلت قيمتا الحرية والديمقراطية جانباً كبيراً من قيم المسؤولية الاجتماعية التي شملها البحث، الارتباط القوي بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية المستهدفة بالبحث الحالي، وظيفية آليات التفعيل التي تبناها البحث الحالي في تصوره المقترح، وربطه بواقع الجامعات المصرية المعاصر، وأوصى البحث بضرورة العمل على تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس من خلال تفعيل التصور المقترح الذي تم التوصل إليه، كما أوصى بضرورة استحداث سيناريوهات مقترحة أخرى تسهم في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم.

الكلمات المفتاحية *(الحرية الأكاديمية – قيم المسؤولية الاجتماعية)*

A Proposed Perspective for Activating Academic Freedom and its Role in Developing the Values of Social Responsibility among the Faculty Members

Dr. Maha Mohammad Ahmad Mohammad Abdul Qader
Assistant Professor of Foundations of Education, Faculty of Education, Girls Branch, Cairo - Al-Azhar University

ABSTRACT

The current research aimed to develop a proposed perspective for activating academic freedom and assessing its role in developing the values of social responsibility among the faculty members from their viewpoints. The study utilized the descriptive method, which analyzes and diagnoses the phenomenon and its diverse aspects. The research participants were some Faculty members who responded to the research instrument (a questionnaire assessing the level of correlation between academic freedom and the values of social responsibility from the viewpoints of faculty members). The most prominent results attained are that the values of freedom and democracy occupying a large part of the values of social responsibility that is included in the research; there is strong correlation between the areas of academic freedom and the values of social responsibility targeted by the current research, the mechanisms of activation adopted by the current research has its functionality which is adopted by the proposed perspective that is linked to the contemporary trends of the Egyptian universities. The research recommended the need for developing the values of social responsibility among the faculty members by activating the proposed perspective developed. The research also recommended the necessity for developing suggested scenarios that contribute to developing the values of social responsibility among the faculty members and their students.

Keywords*:* academic freedom, values of social responsibility.

مقدمة:

تعد المؤسسة الجامعية منارة للفكر والتحضر والرقي الثقافي، كما تعد مركزاً للنتاج المعرفي الذي لا ينضب، ومفرزة للخبرات والمهارات التي تلبي احتياجات المجتمع بكآفة أطيافة، ومصدراً للكفاءات البشرية التي تفي بمتطلبات المؤسسات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، وتحرص على النهضة العلمية؛ حيث اهتمامها المتزايد بالعلوم التقنية، من خلال الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير آلياته وأدواته، وتبادل الخبرات مع المؤسسات الموازية لها بالبلدان المتقدمة، وتهتم المؤسسة الجامعية بنشر القيم والفضيلة التي تحافظ على معتقدات وعادات وتقاليد مجتمعاتها، مؤكدة على النسق الحضاري لتلك المجتمعات وما به من مزايا تعمل نقله عبر الأجيال، كما تعمل على استثمار الثروة البشرية بتنمية مهاراتهم المتباينة في مجالاتها المختلفة؛ فتقدم البرامج النوعية لهم، بالإضافة للبرامج المهنية في شتى المجالات، وتهتم بذوي الكفاءات وتشجع على الابتكارات في مشروعاتها المختلفة، وتحرص على فتح قنوات تواصل مستمرة بصورة عديدة مع منتسبيها وخريجيها، ولا تألل جهداً في تقديم الحلول لما يواجهه المجتمع من مشكلات حالية ومستقبلية، وتتزايد خدماتها من خلال وحداتها الخاصة في مجالات عديدة يطلبها المجتمع بكآفة فئاته.

ويؤدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة دوراً أصلياً وفعالاً في العملية التعليمية، ومن ثم فلهم دوراً قيادياً في مجتمعهم يتوقف فعاليته على ما يمتلكونه من مهارات وكفاءات؛ فيما لا يدع مجالاً للشك يبذلون جهداً مضنياً في إعداد جيل من القادة والمفكرين والباحثين والمتخصصين في مختلف المجالات، الذين يعتمد عليهم فيما بعد في نشر العلم الحديث وتطبيقه على أرض الواقع بكفاءة وإتقان، وهذا ما يؤكد الدور الريادي للجامعة في حياة مجتمعاتها (الحلو، ٢٠٠٣).

وتؤكد المؤسسة الجامعية على الحرية الأكاديمية، والتي تشمل حرية التعبير، وحرية العمل، وحرية نشر المعلومات، وحرية إجراء البحوث، وتوزيع المعرفة ونقلها من دون قيود من أي جهة، وهذا ما يشير إلى حتمية تفعيلها؛ حيث الحد من تدخل المسؤولين والمتنفذين الحكوميين والقوى الأخرى في تشغيل المؤسسة الجامعية؛ فالأستاذ الجامعي يعمل على تحديد

محتوى المناهج والمقررات في الجامعة، وتحديد الأنشطة في صورها المختلفة المرتبطة بتلك المناهج والمقررات، وتحديد حجم ومعدل النمو، وإنشاء التوازن والتوافق بين التدريس والبحث والدراسات المتقدمة، واختيار المشاريع البحثية وحرية النشر.

ويقع على مؤسسات التعليم العالي مسؤوليات عديدة منها المحافظة على نقل التراث عبر الأجيال المتلاحقة، والعمل على إعداد القادة في شتى المجالات، وإكساب المتعلمين خبرات تمكنهم من إمتلاك مهارات القرن الحادي والعشرين، ومن ثم تعمل على تأهيل خريجيها للحياة، وتسهم في تلبية المتطلبات الحياتية، وتحقق تنمية مستدامة، وهذا ما يعتمد عليه المجتمع في وقتنا الراهن، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل هناك دعم لعمليات الابتكار في المجالات المختلفة، والتي بدورها تساعد في التغلب على المشكلات التي يعاني منها العالم بأسره، ويساعد على ذلك ما يقدم لدعم للبيئة التعليمية؛ حيث المناخ الداعم لحرية الفكر لدى أعضاء هيئة التدريس، بما يمكنهم من بذل جهد واضح لغرس الخبرات لدى طلابهم، وبالتالي يعزز لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم مبادئ الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية والتضامن الإنساني على المستوى الدولي.

وتقوم نهضة المجتمع على نتائج البحوث العملية وتطبيقاتها السلمية؛ لذا تمثل الحريات الأكاديمية ركناً أساسياً من أركان هذه النهضة، والجامعة بمؤسساتها ومراكزها البحثية ومقوماتها الفكرية والتنظيمية تساهم في ذلك بشكل وظيفي، حينما يتوافر لها حرية الرأي والتعبير والاستقلالية الإدارية والمالية والدعم المعنوي واحترام الأكاديميين وأعضاء هيئة التدريس وتقدير رسالتهم، وتقدير المجتمع لهم، وحماية الحريات الأكاديمية تستل من الحريات العامة التي يتمتع بها المواطنون في الدول التي تسعى للتقدم والرقي(شقير، ٢٠٠٣؛ Ekundayo. H and Adedokun. M., 2009).

وقد أشارت توصيات البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت بالحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات إلى ضرورة قيام الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثلة في التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار، وأنه ينبغي وضع اللوائح والأنظمة التي تساعد على تحقيق أهداف العملية التعليمية والبحثية، كما يجب

الاهتمام بالبحث العلمي والنشر بلا رقابة أو قيد، ووضع الميزانيات المناسبة له، ولا بد من الاهتمام بالجانب المادي والمعنوي معاً؛ حيث ضرورة العمل على توفير الجوائز والمكافآت الخاصة بالبحث العلمي وتكريم الباحثين، ولا ينفصل العمل الأكاديمي عن الخدمة المجتمعية العامة؛ حيث الاهتمام بالأعمال التطوعية وخدمة المجتمع، وبالتالي يصعب تجاهل مزايا التواصل الإيجابية التي تنعكس على الجوانب المهنية والأكاديمية، وعليه ينبغي العمل على فتح جسور التواصل بين الجامعات، ومجتمعاتها، بما يلبي آمالها، ويحقق أهدافها وتكريم القائمين على ذلك(الطو، ٢٠٠٣؛ الزيون، و الحجّاوي، ٢٠١٧؛ شقير، ٢٠٠٣؛ Macfarlane, B., 2012 ; Orubit, A. Paulley, F. and Abrham, N., 2012 ; Taiwo, E., 2012)

ويعد تفعيل الحرية الأكاديمية أمراً مهماً لمؤسسة الجامعة؛ حيث يتوقف وصولها للريادة في مجالاتها المختلفة على قدر ما يتاح لها من إستقلالية وحرية للفكر وفق معايير المجتمع المحيط بها، ومن هنا سارعت المؤسسة الجامعية لحماية مكتساباتها من الحرية الأكاديمية التي نصت عليها دساتير الحكم والقوانين المنظمة لعملها، وناضلت ضد التدخلات الخارجية والداخلية على حد سواء والتي من شأنها تقلص من تلك الحرية، وساعد ذلك هيئة التدريس في امتلاكهم المقدرة على التطوير وتحسين المخرجات التعليمية بما يتطلبه متغيرات سوق العمل المحلي والدولي، ومنحهم ذلك المقدرة على الابتكار، والاستمرارية على تجويد ممارساتهم التدريسية، ومن ثم حصولهم على الريادة في المجالات التعليمية، ونيلهم الاعتماد الأكاديمي وفق المعايير العالمية، وبالطبع يؤدي توافر الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس إلى تنمية الجانب العلمي والفكري والنفسي، وإلى امتلاك المهارات والقيم والاتجاهات الايجابية لدى المتعلمين؛ حيث النظرة التفاؤلية للمجتمع، وتمكينهم من البحث والاستقصاء والتجريب، وتوظيف خبرات التعلم بصورة إجرائية، ومن ثم المشاركة الفعالة في المشروعات الواقعية، بما يسهم في تنمية مقدرتهم على إتخاذ القرارات وفق الأسس العلمية الصحيحة.

وتعني الحرية الأكاديمية تجنب تعرض أي باحث للقهر أو الاضطهاد أو العقاب في حياته الأكاديمية بسبب الأبحاث التي يجريها، كذلك توفير وسائل البحث العلمي وتحقيق التفاعل بين القطاع الأكاديمي، وبقية قطاعات المجتمع والقضاء على القهر الدولي في

المجال الأكاديمي وتوفير فرص حقيقية ومتساوية للجميع للانخراط في المجتمع الأكاديمي تبعا للقدرات الذهنية، والسماح لطلاب الجامعة بقدر من حرية الاختيار، وتطوير ملكاتهم وشخصياتهم وأن يكون لهم إدارة جمعياتهم واتحاداتهم، كما تكون لهم المشاركة في إدارة جامعاتهم (الهلالي وآخرون،٢٠٠٠).

وافتقار الحرية الأكاديمية لمؤسسة الجامعة يؤدي إلى ضعف مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة المرتقب بها، ويحد من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ويدحض آمال وطموحات المجتمع، وفي المقابل فإن تعضيد الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية يعمل على نشر وإنتاجية المعرفة، ويمكن المؤسسات الجامعية من مواصلة التقدم والرقي بمجالاتها المختلفة، ويضمن العدالة والكرامة الإنسانية التي يتم تأصيلها في نفوس كل من أعضاء هيئة التدريس وطلابهم، ويشكل هذا مجتمعاً داعماً لعمليات العلم، بما يضمن تنمية مستدامة في مجالات الحياة المختلفة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣).

وحرى بالذكر أن الحرية الأكاديمية تعتمد بصورة مباشرة على حرية عضو هيئة التدريس في اختيار وانتقاء خبرات التعلم لطلابه، وحضه على إتاحة البدائل التي تؤهل الطالب لتنمية مقدرته على الاختيار، في ضوء معايير تضمن استقلالية ذاته، وتمكنه من الإبداع على المستوى الفكري والمهاري، وتنمي لديه الحافز على الاستقصاء، والمقدرة على النقد وإبداء الرأي، ومن ثم تنمي لديه المقدرة على الحوار والمناظرة وفق قواعد يلتزم بها الطرفين، وتضمن الاحترام المتبادل، والموضوعية في إصدار الأحكام، ويؤدي ذلك لبناء فكر راقي يمتلك شخصية تستبصر حدود وآفاق المستقبل بكل ثقة وجدارة، وتمكنه من صناعة وإتخاذ القرار بصورة سليمة، وبالتالي يساعد ذلك في تعضيد قيم التعددية الفكرية وتكافؤ الفرص، والانفتاح الثقافي، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، بما يؤي إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى كل من هيئة التدريس وطلابهم.

وبما لا يدع مجالاً للشك فإن الحرية الأكاديمية تحمل في طياتها قيم المسؤولية الاجتماعية، والتي يتحملها هيئة التدريس بالمؤسسات الجامعية؛ حيث مسؤولية الحفاظ على مقومات الأمن والأمان، والعمل على مواجهة ما يؤثر على الحد من فعالية المناهج والبحث

العلمي، ودعم المناخ الداعم لتحقيق الأهداف التعليمية، وتطبيق معايير التدريس الفعال الذي يتيح للطلاب حرية المناقشة فيما بينهم وبين هيئة التدريس، ويطلق حرية التعبير، وبالتالي يؤدي ذلك إلى قيم الانتماء الوطني، والديمقراطية، والحرية، والعمل التطوعي، والمشاركة السياسية، والتسامح.

وانطلاقاً من ذلك تمثل المسؤولية الاجتماعية حاجة ملحة، ومطلباً مهماً في عملية إعداد الأفراد في المجتمعات المختلفة، لتحمل واجباتهم تجاه الجماعة التي ينتمون إليها، والمجتمع الذي يعيشون فيه، إذ أن الارتقاء والتقدم الحضاري بالمجتمع مرتبط ارتباطا وثيقا بدرجة وعي الفرد بمسؤولياته الاجتماعية، ودرجة اهتمامه للقيام بها، كما أن المسؤولية الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في استقرار الحياة للأفراد والمجتمعات، حيث تعمل على صيانة نظم المجتمع وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجبه ومسؤوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه، ويعمل ما عليه في سبيل النهوض بأمانته الملقاة على عاتقه؛ حيث إن الفرد بالنسبة للمجتمع كالخلية بالنسبة للبدن، فكما أن البدن لا يكون سليما إلا إذا سلمت جميع خلاياه، وقامت بأداء وظائفها المنوطة بها، فكذلك المجتمع لا يكون سليما إلا إذا سلم جميع أفراده، وقاموا بأداء جميع مسؤولياتهم وواجباتهم(شلدان وصايمة، ٢٠١٤، ١٥٤).

وتعد المسؤولية الاجتماعية واحدة من دعائم الحياة المجتمعية المهمة ووسيلة من وسائل تقدم المجتمعات، حيث تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين؛ فالمسؤولية الاجتماعية تعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتتسع لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية مثل هموم المجتمع، البيئة، النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والتزام بالإسهام في التنمية لتحسين مستوى معيشة المواطن، وللمسؤولية المجتمعية عدة مبادئ منها تحمل الجميع المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع، المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصادي(الشاهد، ٢٠١٨؛ الشربينى، و حسنين، ٢٠١٩؛ شلدان، و صايمة، ٢٠١)؛ لذا تسعى الحكومات إلى تشجيع أفراد المجتمع لكي يساعدوا أنفسهم، ربط المسؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإسلامية والعربية، المساهمة في الأعمال الخيرية في المجتمع، المسؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام

الإيجابي للشركات والمؤسسات تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية، ومن أجل تنمية مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الفرد يجب أن تتعاون كافة مؤسسات المجتمع في تنميتها وأولى هذه المؤسسات هي الجامعة إذ تؤدي دوراً بارزاً في تنمية المسؤولية الاجتماعية في إطار بناء قيم المجتمع الاجتماعية، الوطنية، البيئية، الصحية من خلال برامجها وأنشطتها وفكر أعضاء هيئة التدريس بها.

مشكلة البحث:

يصعب أن تتوافر الحرية الأكاديمية دون توافر الحريات العامة في أي مجتمع، والمجتمع المصري أصبح يمارس الحريات العامة وفق ثقافته الخاصة والقوانين الضابطة التي تضمن تلاحم الوحدة الوطنية في كل قضاياه؛ لكن ممارسة الحريات الأكاديمية في المؤسسة الجامعية ليس مكتملاً بما يؤدي إلى تحقيق أهدافها المنشودة؛ فبرغم توافر ما يضمن حرية البحث والتقصي والتفكير والرأي والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها، إلا أنها غير مفعلة بالصورة المرجوة منها، بالإضافة إلى ضعف الربط بين الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية، وهو ما نحتاج إليه في تلك الفترة العصيبة التي تهتم فيها مؤسسات الدولة المختلفة، وفي مقدمتها المؤسسة الجامعية بالتنمية المستدامة، وبناءً على ذلك فإن التمسك بالحرية الأكاديمية ليست من قبيل الترف الفكري، لكنها ضرورة تضمن للجامعة التوافق العلمي والاجتماعي، وتيسر حرية اتخاذ القرار، والبحث عن الحقيقة والاستقلال الفكري، والنقد البناء، والإصلاح الاجتماعي، وفتح أبواب الحوار النافع والفكر المنير، وهذا يمثل المناخ الجامعي الإيجابي؛ لذا يمكن الاتفاق على أنه لا جامعة بدون حرية أكاديمية، ومن ثم ضرورة أن يرتبط ذلك بتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية.

وبرغم الدور الحيوي الذي تؤديه المؤسسة الجامعية إلا أنها لازالت تعاني العديد من المشكلات التي تؤثر بدورها على فعالية التعليم الجامعي، والمتمثل في التضخم البيروقراطي، وانخفاض الرضا الوظيفي لدى العاملين، بالإضافة إلى قلة الاهتمام بالبحث العلمي، وانخفاض مستوى الجودة النوعية للتعليم العالي(الخطيب، ٢٠٠٤؛ شوقي وآخرون، ٢٠١٧).

ويتطلب تفعيل الحرية الأكاديمية إلى تفعيل النصوص القانونية، والتي تؤكد حمايتها، وهذا ما صرحت به نصوص الدستور والقانون؛ حيث ضرورة حماية العمل الأكاديمي واستقلال الجامعات، وفي المقابل فإن انتهاك ما نص عليه الدستور والقانون يؤدي إلى تقويض مجالات الحرية الأكاديمية المأمولة بالمؤسسة الجامعية، وعلى وجه التحديد ما يخص مجالات حرية التدريس، واختيار عناصر المنهج، وحرية صناعة واتخاذ القرارات، وحرية البحث العلمي والنشر، وحرية التعبير عن الرأي، والحرية في خدمة المجتمع، بالإضافة إلى مجال الحرية في الجانب الإداري والمالي؛ لذا ينبغي تفعيل الرقابة الذاتية، وتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى هيئة التدريس بالمؤسسة الجامعية.

كما تحد المركزية من الحريات الأكاديمية بالمؤسسة الجامعية واستقلالها؛ لذا يجب الحد من التضييق على الأنشطة الجامعية المرتبطة بتحقيق الأهداف التعليمية، بما يضمن حرية البحث، وحرية التدريس، وحرية التعلم، بما يعمل على نشر ثقافة التراث الثقافي والمعرفي وتنمية الفكر الإداري، ويحقق مجالات الحرية الأكاديمية، ويسهم في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية المأمولة لدى القائمين على عملية التعليم والتعليم.

ومفهوم استقلال الجامعة يصعب أن يكتمل دون تكريس مفهوم الحرية الأكاديمية ودعم ممارستها، وهذه الحرية ليست غاية بحد ذاتها، ولا توظيفًا سياسيًا لدور المؤسسة الجامعية، بل وسيلة للارتقاء بالتعليم الجامعي، وضمانة للبحث العلمي والإبداع، وضرورة لإعمال الحق في التعليم، والقضاء على مظاهر التمييز والتفرقة التي تحول دون أن يكون الحق في التعليم متوافرًا لجميع أبناء الوطن الواحد؛ فالحرية الأكاديمية – كأحد مقومات استقلال المؤسسة الجامعية – مسألة لا تحتاج حتمًا إلى موارد وأموال، ولا تتطلب إنشاء مبان أو تجهيزات، بل كل ما تحتاج إليه هو مجرد الاقتناع بضرورة إطلاق كافة الطاقات الكامنة، وتوسيع دائرة مشاركة الأكاديميين في عملية صنع القرار الأكاديمي، وإزالة البيروقراطية والرقابة عن الأنشطة الطلابية، ومن الصعب أن يتحقق هذا دون كفالة الحرية الأكاديمية للطلاب والأساتذة معًا، وهذا ما أكدت عليه العديد من البحوث والدراسات السابقة ومنها(أبو نعير، ٢٠١٣؛ الترهوني، و العبار، ٢٠١٥؛ الخزاعلة، ٢٠١٦؛ الخوالدة، و عناب، ٢٠١٧؛

درويش، ٢٠١٥؛ الزبون،و الحجاوي، ٢٠١٧؛ زروالى، و ابريعم، ٢٠١٨؛ سعيد، و الإبراهيم، ٢٠١٧؛ سليمان،٢٠١٥؛ الكندري، محمد طالب،والأحمد، ٢٠١١؛ المليجي،٢٠١٣؛ ناصر، رومانوفسكي، و الطويل، ٢٠١٠).

ويمكن القول بأنه لا تتوافر إلى الآن وثيقة دولية عالمية للحرية الأكاديمية، بحيث تدخل الحرية الأكاديمية تحت مظلة القانون الدولى، ولا أى آلية دولية لحماية الحرية الأكاديمية في جميع بلدان العالم، ولكن اهتمت الكثير من الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة بموضوع الحرية الأكاديمية، وقد أكدت المواثيق والأعراف الدولية والمؤتمرات على الحرية الأكاديمية؛ حيث ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية، الذي أعلنته الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضري الجامعات في مؤتمر سيينا، في عام ١٩٨٢، والميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية، الذي صدر في إيطاليا عن مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها عام ١٩٨٨، وإعلان «ليما» للحريات الأكاديمية، ويعد إعلان الوثيقة الأبرز التي أسست لمفهوم الحرية الأكاديمية، التي ساعدت في تفسير المادة ١٣ من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لاحقًا، وإعلان «كمبالا» الذي صدر عن ندوة الحرية الأكاديمية والمسؤولية الاجتماعية للمثقفين في المركز الدولي للمؤتمرات في كمبالا في أوغندا ١٩٩٠، وإعلان مركز حقوق الإنسان البولندي، الذي نظمه مركز حقوق الإنسان البولندي، وتفسير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الأمم المتحدة للمادة ١٣، التي حاولت وضع تعريف لمفهوم الحرية الأكاديمية وتحديد إطاره، وإعلان عمان ٢٠٠٤ للحريات الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، كما حثت اليونسكو علي الاهتمام بمبدأ الحرية الأكاديمية والاهتمام بتطبيقها بالتعليم العالي وممارستها بدون خوف من القمع داخل الدولة أو الافراد(اوملبل، ١٩٩٤؛ بسيوني، ٢٠٠٣؛ الأمم المتحدة، ٢٠٠١؛ الأمم المتحدة، ٢٠٠٨؛ هادي، ٢٠١٠؛ الهلالي، ٢٠٠٠؛ UNESCO, 1997؛ AAUP, 2006).

ونتيجة للمؤتمرات والمواثيق الدولية وضع إطار عام للحرية الأكاديمية والتأكيد علي التمتع بالحرية في البحث والمناقشة والنشر والدراسة والفكر، دون قيود من الدولة أو مؤسسة العمل، مع مراعاة وضعهم الخاص في المجتمع الذي يفرض عليهم التزامات اتجاه الدولة

والمجتمع والمتعلمين، بالحرص علي دقة النتائج واحترام آراء الأخرين لالتزامهم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه الوطن والمواطنيين؛ لذا وجب العمل على انفكاك المؤسسة الجامعية والمراكز البحثية عن قبضة الرقابة والسيطرة الحكومية المباشر، ورقابة الجهات الإدارية التي تعوق عملها، إضافة إلى ضرورة توافر المناخ كي يكون هناك مساحة أكثر حرية؛ فالحريات الأكاديمية هي الضمانة لمجتمع عقلاني واعٍ ناضج متزن يمتلك رؤية واضحة انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، التي تعني ألتزام عضو هيئة التدريس قولاً وعملاً بمجموعة القيم التي تنسدل عنها، وتعمل على تحسين نوعية الحياة داخل الجامعة، وللمجتمع بأكمله، وتبدو جلية من وظائفه ومهامه الموكلة إليه من بحث وتدريس وتقويم وإعداد أنشطة وشراكة في الإدارة والتفاعل المجتمعي، وغير ذلك.

وتعتبر مسؤولية أعضاء هيئة التدريس الاجتماعية كبيرة في ظل التغيرات الديناميكية والحياتية المستمرة، وكذلك الوضع الخاص الذي يعيشه المجتمع المصري؛ فيتحملون مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم في الحرص على مقدراته، والدفاع عن حرماته، والتفاعل مع مشكلاته، وعدم التقوقع داخل أسوار الجامعة، والاكتفاء بالتدريس، بل ينبغي تمكين الأستاذ الجامعي من المشاركة الفاعلة والإيجابية في الارتقاء بمجتمعه، وعلاج مشكلاته، بوصفه محل إجماع وثقة في المجتمع؛ لذا تعد تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع بصورة عامة، والفئة المثقفة من هيئة التدريس الجامعي بصورة خاصة أمراً مهماً، وهذا ما أوصت به الدراسات والبحوث السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية لعضو هيئة التدريس ومنها(أبو غانم، ٢٠١٨؛ الأحمدي، ٢٠١٧؛ إدريس، ٢٠١٧؛ البصير، ٢٠١٧؛ بوربعين، و عطار، ٢٠١٦؛ البوم، ٢٠٢٠؛ حسن، ٢٠١٨؛ دره، التيجاني، و حناوي، ٢٠١٨؛ الرواشدة، و الكيلانى، ٢٠١٧؛ سلاطنية، و بن تركي، ٢٠١٦).

وعليه يسعى هذا البحث الحالي لوضع تصور مقترح لتفعيل دور الحرية الاكاديمية في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس، وبناءً على ذلك أمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

١)ما الإطار الفكري للحرية الأكاديمية ومجالتها المختلفة؟

٢)ما الإطار الفكري للمسؤولية الاجتماعية وقيمها؟
٣)ما درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية التي استهدفها البحث الحالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
٤)ما التصور المقترح الذي يسهم في تفعيل الحرية الأكاديمية ويؤدي إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس؟

أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلي تحقيق الأهداف التالية:

- وضع إطار فكري يشمل كلا من الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية.
- التوصل إلى درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية التي استهدفها البحث الحالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس من خلال الدراسة الميدانية.
- صياغة العبارات الممثلة لكل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية في صورتها النهائية والتي تمخضت عن الدراسة الميدانية.
- صياغة قيم المسؤولية الاجتماعية في صورتها النهائية والتي أكدتها وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الدراسة الميدانية.
- وضع التصور المقترح الذي يسهم في تفعيل الحرية الأكاديمية ويؤدي إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم بعد استخلاص نتائج الدراسة الميدانية.

أهمية البحث:

تبلورت أهمية البحث الحالي فيما يلي:

- تناول البحث الحالي موضوعاً مهماً جدير بالبحث حيث يُعوّل على وضع تصور مقترح قد يسهم في تفعيل الحرية الأكاديمية ويؤدي إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس.
- درجة ما تمثله مجالات الحرية الأكاديمية من أهمية، والتي تعد الفلسفة الرئيسة التي قامت عليها بناء الجامعات في العالم بأثره.

- الإذعان لتوصيات البحوث والدراسات والأدبيات السابقة التي نادت بأهمية تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية، وأعضاء هيئة التدريس يمثلون حجر الزاوية التي يقوم على عاتقهم الرقي والتقدم، وبالتالي يعملون على إعادة غرسها في طلابهم من خلال برامجهم وأنشطتهم المختلفة في كآفة مجالات التعلم.
- التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية أصبح لزاماً لمواجهة التحديات والتغيرات المجتمعية وما تصبوا إليه أصحاب النفوس الضعيفة من شتات للوطن وجمعه على قالب واحد، وذلك بكآفة الوسائل الممكنة لديهم.
- سعي الجامعات للتنافسية المحلية والعالمية يدعوها لتفعيل مجالات الحرية الأكاديمية بصورة وظيفية من خلال منابرها وممارساتها وقوانينها ولوائحها الحاكمة.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالي على ما يلي:

حدود موضوعية:

تضمنت الحدود الموضوعية للبحث ما يلي:

- مجالات الحرية الأكاديمية وتضمنت (مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج_مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات_مجال حرية البحث العلمي والنشر_مجال حرية التعبير عن الرأي_مجال الحرية في خدمة المجتمع_مجال الحرية في الجانب الإداري والمالي).
- قيم المسؤولية الاجتماعية والتي حددت في(قيمة الانتماء الوطني_قيمة الديمقراطية_قيمة الحرية_قيمة العمل التطوعي_قيمة المشاركة السياسية_قيمة التسامح).

حدود زمنية:

طبقت أداة البحث في الفصل الدراسي الأول للعام الجامعي(٢٠١٩/٢٠٢٠).

حدود بشرية:

عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية، شملت جامعة (الأزهر بفروعها_حلوان_عين شمس_القاهرة_طنطا_كفر الشيخ_سوهاج_ أسيوط)، والذين

تطوعوا بالمشاركة في الاستجابة على أداة البحث من خلال مواقع التواصل الاجتماعي عبر تقنية (Google Form).

منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي وأحد أدواته وهي الاستبانة في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والمتغيرات المؤثرة فيها.

مصطلحات البحث:

الحرية الأكاديمية: academic freedom

يعرف قاموس وبستر العالمي الجديد الحرية الأكاديمية على أنها حق عضو هيئة التدريس أو الطالب على مستوى الجامعة في التعبير عن راية وضمان حريته في المناقشة أو التحقق من أي قضية في أي موضوع سواء كانت هذه القضية اجتماعية أو اقتصادية دون تدخل خارجي، أو خوف أو تردد من عقوبة من قبل المؤسسة(Ellis, 2006, 7).

وقد احتوت تعريفات الحرية الأكاديمية على حريات عدة، منها ما يتعلق بحرية الجامعة نفسها، وحرية عضو هيئة التدريس، التي شملت حرية التدريس وتصميم المساقات، وإلقاء المحاضرات، وحرية البحث العلمي، وحرية النشر وتبادل المعلومات، وحرية التعبير عن الرأي والنقاش دون تدخل أو فرض عقوبات، والتواصل مع المجتمع دون قيود، والتحرر من كل سلطة داخل الجامعة أو خارجها، إلا سلطة الأخلاق والضمير المهني والمسؤولية الذاتية؛ حيث إن الحرية الأكاديمية لا تتنافى مع الالتزام ببعض المعايير والقواعد المنظمة لها في شتى المجالات، ولا تتعارض مع المسؤولية الاجتماعية.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الحرية الأكاديمية تعني حرية المؤسسة الجامعية في تسيير أمورها الإدارية بصورة مستقلة وفقاً للوائح والقوانين التي تتبناها، وتتمكن من تحديد برامجها الأكاديمية وما تتضمنه من مناهج ومقررات دراسية، وتختار أصحاب الكفاءات في مجالاتها المختلفة، وتمنح أعضاء هيئة التدريس بها حرية البحث العلمي في مجالاته المختلفة، والنشر العلمي، وتقدم له الدعم اللازم، كما تمنحه حرية اختيار آليات التدريس والتقويم المناسبة من وجهة نظرهم، وتمكنهم من الحصول على المعرفة ومتابعة تطوراتها في

شتى المجالات العلمية والحياتية والتطبيقية، وتسمح لهم بالشراكة المجتمعية وفق ما يرونه صحيحاً، وفي المقابل يمنح أعضاء هيئة التدريس طلابهم الحرية الأكاديمية المنوطة بهم، متمثلة في حرية الفكر والمناقشة وإبداء وجهات النظر، وتمنحهم آليات التعلم الفردي والجماعي بما يحقق الأهداف التعليمية المنشودة بشكل وظيفي.

ولضمان فعالية ونجاح الحرية الأكاديمية ينبغي الالتزام ببعض المعايير التي تعتمدها المؤسسة الجامعية في كآفة المجالات الإدارية والتعليمية والبحثية، وبالطبع يحقق ذلك المسؤولية والمشاركة من قبل جميع الأطراف؛ لذا قد يصعب تحديد المفهوم بشكل قاطع، لما هناك من صعوبة في تعيين مداها وحدودها، وبهذا يمكن الجزم بأن الحرية الأكاديمية بعيدة كل البعد عن الفوضى وغياب المسؤولية أو الانفلات، وغياب الضوابط والمحددات، وبذلك تصبح الحرية الأكاديمية مسئولة، وليست حرية مطلقة، تسعى لتحقيق الصدق، والأمانة، والجرأة، والفضيلة، والمسؤولية، ومراعاة قيم المجتمع وتفترض احترام الأكاديميين لعملهم ورسالتهم، ومراعاتهم لمعايير النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، وتجنب المحاباة أو المجاملة.

قيم المسؤولية الاجتماعية: values of social responsibility

يشير مصطلح المسؤولية الاجتماعية إلى المشاركة الفعّالة، واحترام الآخرين، وفهم الثقافات المختلفة، والاندماج والمشاركة فى المجتمع المحلي، بحيث يصبح الأفراد مواطنين فعّالين، من خلال شعورهم بأن هناك مَن يسمعهم ويشعر بهم(Alison Leslie, 2009, 34).

وتأسيسًا على ما سبق، يمكن تعريف قيم المسؤولية الاجتماعية إجرائيًا بأنها: مجموعة المبادئ والمهارات والواجبات، التي يؤمن بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتعد بمثابة المعايير التي يتمكنون من خلالها الحكم بأفضلية ما يمارسونه من سلوكيات، تعكس مسئوليتهم تجاه ذواتهم وطلابهم ومجتمعهم، وقيامهم بالأعمال الرسمية والتطوعية بشكل وظيفي.

الإطار الفكري والدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالبحث:

تقرن الحرية الأكاديمية بالجامعة بوظائفها الثلاث المعروفة "التعليم، البحث العلمي، والخدمة العامة، خدمة المجتمع"، وبهذا يقع على الجامعة مسؤولية توفير السبل المختلفة لضمان تحقيق هذه الحرية من أجل التفاعل المثمر لتحقيق وظائف الجامعة في مجالات

التعليم، والبحث العلمي وخدمة المجتمع في إطار فلسفة المجتمع، ومن هنا فإن الحرية الأكاديمية ليست غاية في ذاتها بل إنها وسيلة من وسائل تنمية العملية التعليمية بمكوناتها الثلاثة: الأساتذة والبرامج والطلاب من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي وتطورها، وتوفير المناخ للاستفادة من منجزات العلم والتراث الحضاري الإنساني في إثراء المناهج الجامعية، وهذا يتم من خلال ما توفره أجواء الحرية الأكاديمية من مبادئ تشمل حرية الاختيار، وحرية التفكير، والتبصر والاستنتاج الذي يتلاءم مع الطبيعة الإنساني (الزيدي، ٢٠٠٠).

وتعمل الجامعة على استكشاف وتمحيص الحقائق واختبار الفرضيات وتطوير النظريات عن طريق البحث العلمي وتوسيع دائرة المعارف وتنمية الإبداع عن طريق التعليم وتعميم ومتابعة وتعديل التطبيقات النظرية من خلال التواصل مع المجتمع والاستجابة إلى حاجاته المادية والثقافية، وتحقيق هذا الهدف يستلزم توفير الحرية الأكاديمية الضرورية لتحقيق هذا الهدف التعليمي كحرية الاستعلام واستقصاء الحقائق وحرية البحث العلمي والاستنتاج المنطقي وحرية النشر وتوزيع النتائج العلمية وحريات التعلم والتعليم التي تنطوي جميعها على وجوب جعل عمل الأكاديميين غير خاضع لأي أنواع التسلط.

ماهية الحرية الأكاديمية:

مصطلح أكاديمية كلمة إغريقية يرجع استخدامها إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون وتعني مؤسسة تعليمية تستهدف الحصول على المعرفة النظرية المحضة، وقد ارتبطت بعد ذلك بالتعليم الأكاديمي في الجامعات، وتتضمن الحرية الأكاديمية الحرية العلمية للعلماء في ممارسة مهنهم والتحرر من كل سلطة خارجية او داخلية حكومية أو أهلية أو دينية، تحد من حريتهم وتعوق عملهم في أن يدرسوا بحرية ويبحثوا بمنهجية علمية، ويتناقشوا بموضوعية، وينشروا بكل وسيلة، وفي أي مكان آراءهم التي أدت إليها أبحاثهم(الشخيلي، ٢٠٠١؛ الطاهر،٢٠٠٧).

وهناك من أشار إلى أن الحرية الأكاديمية تتضمن حرية الجامعة في إدارة شؤونها الأكاديمية بصورة مستقلة، وتحديد مناهج التعليم الملائمة، وتعيين من يتمتعون بالكفاءة دون قلق أو خوف من تدخل القادة الحكوميين والزعماء الدينيين والمتخرجين والمتبرعين إلي جانب منح الجامعات أساتذتها الحرية في تصميم المساقات، ومتابعة الأبحاث التي تهمهم أو تستثير

اهتمامهم فهي تتضمن حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر ومتابعة المعرفة وتطويرها وتحويلها مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم(قمبر، ٢٠٠١).

وتشير الحرية الأكاديمية إلى حق أعضاء هيئة التدريس وطلابهم في حرية التعبير عن وجهات النظر والأفكار وحرية اختيار مضامين المادة الدراسية، وحرية مواضيع البحث والمشاركة في النشاطات الاجتماعية والسياسية، وحرية المشاركة في صنع القرار دون أي تدخل خارجي من أي جهة(Oberleitner, 1996, 115).

وعرفت الحرية الأكاديمية بأنها حرية عضو هيئة التدريس في أن يبحث عن الحقيقة، وأن ينشر ما يتوصل إليه منها، وأن يفسرها في نطاق معرفته الأكاديمية بالشكل الذي يراه مناسباً، وكذلك حرية إعطاء أفكاره ومعلوماته في ميدان تخصصه دون التعرض لأي ضغوطات، وحرية التعبير عن أفكاره وآرائه في المجتمع المحلي، وحرية الإسهام في النشاطات والخدمات التطوعية في المجتمع المحلي ونقد البرامج التعليمية والسياسات والإجراءات، وإبداء الرأي في التعيينات الإدارية والجامعية، وإيصال مقترحاته من خلال القنوات المناسبة للإدارة الجامعية(الكيلاني وعدس، ١٩٨٤، ١٣).

كما تعرف بأنها حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي لإنجاز مهامهم دون تعرضهم لأية مضايقات من زملائهم أو من الطلاب المنخرطين في النشاط السياسي والذين قد يمارسون ضغوطاً إلى الحد الذي يؤدي إلى عرقلة التدريس والبحث والمهام الأخرى المتعلقة بالعمل الجامعي(هادي، ٢٠١٠، ٣٦).

وتقوم الحرية الأكاديمية على بعدين مهمين، أحدهما العلم أو الطريقة العلمية، والآخر البعد الأخلاقي، وفي التطبيق العملي يلتزم عضو هيئة التدريس بعمله في ضوء لوائح داخلية وخارجية، وله الحرية المطلقة في اختيار مواضيع يتناولها في تدريسه، ويضع لها أهدافها، ويستخدم لها طرائق لتدريسها، ويقنن لها وسائلها التقويمية، لذا فإن الحرية الأكاديمية صدق تحديد الالتزام وتوضيحه ثم الممارسة، كما تمنح الحرية الأكاديمية حرية إجراء البحوث بالطريقة المناسبة التي يرتبها الأستاذ، بما يتسق مع أهداف المؤسسة التعليمية وبما لا

تتناقض مع أهداف المجتمع، والحرية الأكاديمية تهتم باحترام الرأي والرأي الآخر، وتعد أداة فاعلة في اكتشاف الحقيقة، ومن مناشطها حرية التعليم والبحث، وحق اختيار الموضوع للبحث، والمنهج المستخدم، ونشر الإنتاج، وحرية الرأي وحرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية النشر، ونقل المعلومات، إضافة إلى حرية المزاولة (الطويل، ٢٠٠١؛ المنصوب، ٢٠١٣).

وتشكل الحريات الأكاديمية الأجواء المناسبة والمحفزة لتحقيق أهداف الجامعات ونجاحها في تأدية رسالتها المنوطة بها العلمية والمجتمعية خاصة في عصر الثورة المعلوماتية وتوظيف اقتصاد المعرفة حيث توفر أسس ديمومة القيم للجامعة بوصفها فضاء للنقاش الحر وتبادل الآراء وحل المشكلات وإنتاج المعرفة وبالتالي تخريج المواطن الحر والواعي المزود بالعلم والقيم ومهارات القرن الحادي والعشرين.

ضرورة الحرية الأكاديمية في الحياة الجامعية:

والمؤسسة الجامعية ينبغي أن تنأى عن الضغوط التي قد تحرفها عن مسارها وأن تتمتع بالاستقلال، فالاستقلال المسئول والخضوع للمسائلة وجهان لا ينفصمان للحرية الأكاديمية المفهومة بصورة سليمة(هادي، ٢٠١٠)؛ لذا يمكن الاستفادة من الحريات الأكاديمية بالحفاظ على نواتج المعرفة ومنع تخريبها أو تشويهها وبتوفير أسس ديمومة القيم الثقافية والاجتماعية للجامعة كمركز للنقاش الحر وتبادل الآراء وتساعدها لتخريج مواطنين مسلحين بالمعرفة والعلم وقادرين على التفكير والبحث بصورة مستقلة كضمانة لتقدم وتطور المجتمعات الحرة.

ويشهد العالم اليوم ثورة تكنولوجية ومعرفية، تبعتها ثورات صناعية، وتغيرات وتحديات مستمرة على كل الأوجه الاجتماعية، وسياسية، ومعرفية، وغيرها، وذلك يؤكد على الدور المهم والمحوري للجامعة في تحديد مخرجات تتناسب مع هذا طبيعة العصر، وتوظيف مهمة الجامعة في وظائف أساسية مبنية على الحرية والديمقراطية هي: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في نقل الثقافة بما يضمن صياغة وعي الطلاب وتشكيله، وتناول قضايا المجتمع ومشكلاته كافة، والعمل على خدمته وتنميته سياسيًا، واقتصاديًا، ومعرفيًا، واجتماعيًا، وغير ذلك(باكير، ٢٠١١).

وتعد الجامعة المشغل الأول والأهم لإنتاج الأفكار وتطويرها؛ لذا ينبغي أن تكون البيئة الوحيدة والمفظلة لحرية التعبير عن الآراء والأفكار وتبادلها وتناقلها ومناقشتها في أجواء هادئة تحفها الشفافية والحرية والتسامح والانفتاح، وبافتقارها إلى تلك الأجواء الهادئة، فلا مناص أن تخسر الجامعة حقيقة دورها الإبداعي التنويري وريادتها، وتغدو مجرد ورشة متهالكة لا تقوم إلا بإعادة إنتاج أفكار قديمة بالية ومتحجرة (سليمان، ٢٠٠٦).

ودوماً يستشرف البحث العلمي مستقبله ويأمل من خلال مخرجاته وأن يواكب المنظومة العالمية وتحدياتها المتسارعة؛ لذا هناك ضرورة للدفع بعلاج أوجه القصور التي قد تواجه مؤسسات البحث العلمي، ويؤدي هيئة التدريس دوراً فاعلاً في هذا الأمر؛ حيث يعالجون قضايا المجتمع واحتياجاته بوظيفية نتائج البحث العلمي، وفي المقابل ينبغي أن يقابل ذلك بتقدير معنوي ومادي يضمن جودة الحياة المعيشية لهم، ويحفظ عليهم كرامتهم، ويحد من تسربهم للخارج سعياً لإشباع احتياجاتهم المادية والمعنوية، والمتمعن لخبرات الدول المتقدمة يستقى حقيقة لا مناص منها، وهي أن شريطة الإصلاح المجتمعي وما يقابله من إصلاح اقتصادي، يقوم على إصلاح المؤسسة الجامعية، وفي قلبها منظومة البحث العلمي، والتي تعد مركزاً للتنوير والتحديث في المجالات المختلفة.

أهداف الحرية الأكاديمية في الحياة الجامعية:

يعد استقلال الجامعة مهنياً ومالياً وإدارياً من مقومات ضمان توافر حريات الفكر والإبداع المعرفي والبحث العلمي، وتبين خبرات الجامعات العريقة في الدول الديمقراطية أن إتاحة الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي دون أية مؤثرات سلبية أسهمت بالفعل في تطوير البحث العلمي، ودفع التنمية البشرية الشاملة خطوات مهمة نحو الأمام، مما أدى إلى نتائج على جانب مهم للغاية؛ وهي تقدم المجتمع ككل على مستويات الإنتاج، وتشجيع الأخذ بالتقانة المتقدمة، ورفع مستوى حياة السكان ومعيشتهم(ثابت، ٢٠٠٩).

لذا فإن التعليم القائم على تبني خيار الحرية الأكاديمية، هو تعليم ناجح وبناء، مثلمًا هو تعليم مبدئي وعقلاني لأنه يفضي إلى نتائج إيجابية، تؤدي إلى تنمية روح الإبداع والابتكار وإيجاد الأطر العلمية التي تتبنى خيار الحوار والنقد البناء، وتعتمد المنهج التجريبي

القائم على البحث المخبري في أجواء من الحرية والتقاليد العلمية التي تحترم رأي الباحث وفكره وعمله، وتترك له خيار العمل والبحث دون ضغط أو إكراه، وهذا ما أشارت إليه نتائج البحوث والدراسات السابقة، ومنها(الشبول، و الزيود، ٢٠٠٩؛ الشخيبي، و فتحي، ٢٠١٥؛ عبدالوهاب، ٢٠١٦؛ العجلوني، ٢٠١٦؛ الغامدي، ٢٠١٨؛ الفايدي، ٢٠١٧؛ القرشي، ٢٠١٨).

وتتميز الحرية الأكاديمية بمنح الثقة الذاتية والجماعية لأعضاء الهيئة التدريسية فتنمي لديهم ملكة الإبداع، وتحفزهم للتجديد، وتثير فيهم حافز الطموح للتأمل والابتكار، وهذا بدوره يدفعهم نحو الاستمرارية في تجويد الأداء الذي يعد مطلبًا رئيسًا لتخريج قوى بشرية تعمل على تلبية متطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية المستدامة (بغدادي، ٢٠٠٧؛ القرني، ٢٠٠٩).

فالشعور بالحرية الأكاديمية يعمل على تعزيز انتماء أعضاء هيئة التدريس والطلاب لكلياتهم، وجامعاتهم، وكذلك مجتمعهم؛ فعضو هيئة التدريس في كثير من الجامعات العريقة يملك الحرية في تدريس طلابه ما يراه مفيدًا لنموهم الفكري، والعلمي، والنفسي، ويزودهم بالمهارات، والقيم والاتجاهات التي تعدهم للمساهمة في تنمية أسرهم، ومجتمعهم، وله الحرية في البحث والاستقصاء والتجريب والبحث عن الحقيقة، وتوظيف المعرفة بالإضافة إلى حقه في المشاركة الفاعلة في اتخاذ وصنع القرارات ذات العلاقة بخبراته في تخصصه، وهذا ينطبق أيضًا على الطلاب إذ يحق لهم التعليم واختيار المقرر والتخصص والوقت المناسب.

والمناخ الجامعي الذي تتوافر فيه مقومات الحرية الأكاديمية يعمل على تربية أفراد يحافظون على مجتمعاتهم ويقوم بتطوير مؤسساتهم؛ حيث يمتلكون لبنة الفكر والابداع في مجالاتهم المختلفة من خلال المعرفة التطبيقية، ويتبادلون الخبرات المحلية والأقليمية والدولية بما يمتلكون من مهارات التواصل والحوار البناء، وتفتح الأفق، وأحترام للآخر وثقافته، مع الحفاظ على القيم المجتمعية الأصيلة، بما يحقق الازدهار والرقي ويحد من الخوف والترهيب وتشويه الفكر ضد مصالح الوطن التي تعلو فوق الجميع.

وتفعيل الحرية الأكاديمية يعطي الطلاب حقهم في اختيار تخصصاتهم التي تناسب قدراتهم ومهاراتهم، وحقهم في انتقاء أساتذتهم والمواد التي يدرسونها، ويهيئ الفرصة لهم على النقد والتفكير السليم، ويوفير معلومات لأعضاء هيئة التدريس يمكن استخدامها كتغذية راجعة

في تحسين وتطوير أسلوب التدريس، ومعرفة مدى التقدم لدى الطلاب، كما يمكن الطلاب من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم حول بيئتهم الدراسية وتحريرهم من الافتراضات المتعلقة بمستوى النضج لديهم، ويعمل على توفير بيئة محفزة للنمو المعرفي والتطبيقي لطلاب المجتمع الجامعي، بما يطور ويحقق المنافع التنموية للمجتمع المحلي والعالمي، ويراعي اختلاف قدرات واستعدادات الطلاب؛ فبعضهم تناسبهم أساليب في التدريس ووسائل علمية متطورة، إلا أن البعض الأخر تناسبهم الأساليب التقليدية والوسائل المعتمدة على الورقة والقلم، لذلك لا يجب على الجامعة أن تفرض نمطا موحدا في دراسة المقررات عند تعليم طلابها(خطايبة، ٢٠١٤؛ عبد الله، ٢٠١١؛ الغريب، ٢٠١٥؛ Macfarlane, B, 2012).

مبادئ الحرية الأكاديمية:

تمد الحرية الفرد قدرة ذاتية على التفكير وإتاحة فرص الاختيار دون خضوع لهيمنة شخص آخر وإرادته على أن تكون حرية مسئولة وتلتزم بجملة من المبادئ فيما يلي: (إبراهيم، ٢٠١٠؛ بغدادي، ٢٠٠٧؛ خطايبة، ٢٠١٤؛ الشيخلي، ٢٠٠١)

- مبدأ حرية الفكر: ويعني التفكير والكلام والكتابة والنشر والممارسة.
- مبدأ احترام الحرم الجامعي: ويعني أن وظيفة المحافظة على النظام في الجامعة من مسؤولية وإدارة الأمن الجامعي التابع لرئاسة الجامعة وليس مسؤولية السلطة التنفيذية.
- مبدأ مشاركة الهيئات التدريسية في إدارة الجامعة ذاتها: وهذا يعني إنشاء مجلس يشترك بصوره مباشرة في اتخاذ القرارات الجامعية الإستراتيجية.
- مبدأ وجود ورعاية الأسر العلمية والمهنية للطلاب: وتعني المحافظة على سرية حياة الطالب ومنع نشر سجلاته إلا بموافقته الخطية.

مما سبق يتضح أن من أهم المبادئ التي تضبط الحرية الأكاديمية الإلتزام بالأخلاق والقيم والأفكار والبعد عن الرياء، فلا يكون هناك أي تناقض أو تنافر بين ما يصدر من رأي وفكر، ولا ينحصر ذلك على القول بل يقترن بالعمل، والسلوك والممارسة ليكون هذا العمل ترجمة حقيقية لكل ما يتبناه الفرد من مبادئ فيكون أقدر على ممارسة الحرية الأكاديمية بمسؤولية كاملة.

أبعاد الحرية الأكاديمية ومضامينها:

ترتكز الحرية الأكاديمية على أبعاد من أهمها:(أبو مغلي،٢٠٠٦؛الظفيري، والعازمي، ٢٠١٤؛ الغريب،٢٠١٥؛ هادي،٢٠١٠)

- حرية اختيار الضروري والمعقول: وتعني أن درجة أفعال الإنسان تتحرر بدرجة ضرورتها ومعقوليتها، وإن الوعي الضروري والمعقول شرط لبلوغ الحرية التي تستحيل بهذا الشكل إلى ما هو واجب وإلزامي.
- حرية الاختيار: وتعني قدرة الفرد وتمتعه بدرجة من الاستقلالية في الاختيار من بين الإمكانات والبدائل التي يتوصل إليها بما يتناسب مع ميوله وإمكاناته وفلسفته ضمن المعايير الاجتماعية السائدة.
- حرية الاعتقاد: ويراد بها أن يعيش الناس أحرارا في عقائدهم بدون عوائق تحول دون ممارستهم لهذا الحق والدفاع عنه في إطار فلسفة المجتمع وقوانينه.
- الحرية الأكاديمية تتطلب مراعاة معايير النزاهة الأكاديمية، والأمانة العلمية والالتزام بالحياد وحماية الطلاب من أي عمليات قد تستهدف التلقين الأيديولوجي أو المذهبي أو الطائفي أو الحزبي.
- الحرية الأكاديمية تشمل حرية الجامعات في إدارة شؤونها المالية والإدارية بصورة مستقلة، وتحديد مناهج ومضامين التعليم الملائمة، وتعيين من يتمتعون بالكفاءة والمهارة اللازمة لتحقيق الأهداف التي من أجلها قامت الجامعة.
- الحرية الأكاديمية تضم كل الحريات ذات الصلة بالعمل البحثي والأكاديمي، مثل حريات الفكر والرأي والاجتماع والتنقل وإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات العامة وحلقات النقاش والمشروعات البحثية والحصول على المعلومات واستخدامها ونشر وتوزيع الأعمال الفكرية والعلمية.
- الحرية الأكاديمية تعني حرية الأستاذ في التدريس والإبداع والبحث وعدم الاغلاق.
- الحرية الأكاديمية قمة في الضبط والالتزام.
- الحرية الأكاديمية ليست مضمونا مطلقا أو خاليا من الضوابط.

- حرية البحث: قدرة الفرد على إطلاق قواه الخلاقة المبدعة، وحقه في المناقشة، والنقد البناء دون تعصب أو تحيز مع مراعاة الموضوعية والإخلاص للحقيقية.
- حرية البحث: وتعني إطلاق قوى الفرد المبدعة والخلاقة وحقه في المناقشة والنقد الإيجابي على خلفية الموضوعية والإخلاص للحقيقة.
- حرية التفكير: وهي ركن أساسي من أركان الحرية الأكاديمية، وتتمثل في قدرة الفرد على التعبير عن آرائه بأمانة وإخلاص دون قيود للوصول إلى نتائج يمكن الاعتماد عليه.
- حرية المشاركة في اتخاذ القرار.

ويتحمل أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة الجامعية مسؤولية الحرية الأكاديمية، وفق المعايير التي تم التوافق عليها، والتي تضمن برامج ومناهج تكسب خريجيها مهارات القرن الحادي والعشرين بصورة وظيفية، وتؤكد المعايير أيضاً على الشراكة بين المؤسسة الجامعية ومؤسسات المجتمع المدني بغية تقديم خدمات وتلبية احتياجات مجتمعية ملحة في شتى المجالات، وتضمن الحرية الأكاديمية المناخ التعليمي الفعال لطلاب المؤسسة الجامعية؛ حيث تشمل تدريس مرن مدعوم بتقنيات متقدمة واستراتيجيات فعالة يشارك فيها كل من الأستاذ وطلابه، وفق أدوار تبادلية تسهم في تعميق المعرفة والتمكن من مفردات الخبرات المرتبطة بمهام الأنشطة التعليمية للمقررات في التخصصات المختلفة، كما تؤكد الحرية الأكاديمية على الحوار والمناقشة بأسلوب منهجي يعتمد على أسس وقواعد واضحة وشفافة مبنية على توافق أطراف العملية التعليمية.

متطلبات وآليات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة:

تعني الحرية الأكاديمية حرية أعضاء هيئة التدريس فرادى أو جماعات في تقصي المعرفة وتطويرها وتحسينها والاستفادة منها بما يحقق الأهداف التي تخدم المجتمع؛ من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة دون تدخل أي جهة داخلية أو خارجية، والاستقلال يعني قيام الجامعة بصنع قراراتها المتعلقة بسير العمل الداخلي ماليًا، وإداريًا، وإقرار سياسة البحث والتعليم والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة بعيدًا عن الدولة وعن القوى الضاغطة المختلفة في المجتمع؛ لذا تتعدد آليات تفعيل الحرية

الأكاديمية في الجامعة من خلال: (بغدادي، ٢٠٠٧؛ الزبون، و الحجّاوي، ٢٠١٧؛ شقير، ٢٠٠٣؛ القرني، ٢٠٠٩؛ الهلالي، ٢٠٠٠؛ يونس، ٢٠١٠)

- استقلال الجامعة: حيث يرتبط استقلال الجامعة بالحرية الأكاديمية ويتطلب هذا تحقيق الاستقلال العلمي والمالي والإداري.
- إشاعة مبدأ الحصانة الأكاديمية في حدود البحث العلمي والعمل على إقرارها في التشريعات العربية ونشرها في وسائل الإعلام.
- إعطاء الحرية للجامعات في مسألة آلية قبول الطلاب مع مراعاة العدالة والمساواة وعدم ضياع حقوق الطلاب.
- انتخاب رؤوساء الجامعات والعمداء ورؤساء الأقسام وفق معايير مبينة في القانون مع مراعاة تحقيق المصلحة العامة ورفع المستوى العلمي لتلك الجامعات.
- إنشاء صندوق لدعم الأكاديميين وتعويضهم ماديًا ومعنويًا عند تعرضهم للإنتهاكات، والعمل حيثما ضروري وعملي لإيجاد فرص تدريس وبحث ودراسة وغيرها في الجامعات العربية للعلماء والباحثين اللاجئين للعمل في بلدانهم من أجل عدم خسارة كفاءاتهم ومهاراتهم وعقولهم والاستفادة منها في المجتمع.
- إنشاء مراكز بحوث اجتماعية، سياسية، قانونية لدراسة مشكلات المجتمع وتقديم مقترحاتها وآرائها وبالتالي تحقيق مساهمة الجامعات في حل المشكلات المختلفة للمجتمع.
- إيجاد أنظمة تسمح لأعضاء الهيئة التدريسية بالتعبير عن وجهات نظرهم الشخصية نحو قضايا جامعاتهم، وأمتهم، ونحو التحديات التي تواجه مجتمعاتهم ضمن ضوابط الأعراف الأكاديمية، وقيم المجتمع وثوابته.
- إيجاد لوائح تنظيمية تمنح الكليات، والجامعات استقلال إدارياً، ومالياً يتيح لها حرية الحركة في تسيير أمورها، وسرعة اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب دون تدخل من خارجها.
- تجنب " تسيس" الحياة الجامعية.
- تجنب التدخل بالسياسات المتصلة بالمناهج وتعيين أعضاء هيئة التدريس

وضرورة اعتماد مبدأ الكفاءة ومبدأ النزاهة والشفافية عند اختيار أعضاء هيئة التدريس وقبول الطلاب، ولن يدرك ذلك إلا من خلال الاستقلال العلمي والإداري والمالي للجامعات.

- ترسيخ الأسس الدستورية والقانونية والإدارية للحريات الأكاديمية في الجامعات كسبيل وحيد للحرية الفكرية والتفكير الحر الذي سيؤدي إلى تغييرات نوعية في الجامعات وبالتالي في المجتمع.
- تشجيع إصدار المجلات العلمية، واعتماد نظام الانتخاب عند اختيار المرشحين للقيادات العليا بالجامعة.
- تطوير التشريعات والسياسات الخاصة بشؤون الجامعات العربية بما يحقق الأهداف والمتطلبات اللازمة للنهوض بواقع هذه الجامعات الحكومية والخاصة، لتعزيز الحريات الأكاديمية، وتفعيل المنظومات التشريعية القائمة متى كانت ضامنة لمبادئ ومسيرة الحريات الأكاديمية.
- تفعيل مشاركة أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات الجامعية المتعلقة بأقسامهم.
- توفير التمويل الضروري لأغراض تطوير مراكز البحث العلمي والدراسات المتخصصة في الجمعات العربية في مناخ علمي وبحثي حر يتيح الوصول إلى النتائج العلمية الموضوعية.
- دعم وتشجيع المبادرات المحلية لتشكيل روابط وهيئات للحريات الأكاديمية في البلدان العربية.
- دور أعضاء هيئة التدريس: حيث أن حرية الجامعات واستقلالها هو بالدرجة الأولى مسؤولية الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتتمثل في مسؤولية مقاومة التأثيرات المشوهة لأبحاثهم ومناهجهم، والدعم الفكري للنقاش الإيجابي المفتوح داخل قاعات الدرس، والالتزام بأعلى المعايير والمستويات الممكنة للاستفسار والتدريس العلمي، ومن الواجبات الأكاديمية لهيئة التدريس تجنب القيام بأية أفعال أو التصريح بأية أقوال من شأنها الحد من حرية الطلب في الاستفسار والتعبير، ومن ثم الوصول بالقيم الأساسية للجامعة إلى نقطة التوازن، كما لابد أن تنظم

الجمعيات والنقابات التي تدافع عن التعليم الجامعي ضد أي تدخل من السلطة العامة للدولة، وضرورة إنشاء نقابات تدافع عن أعضاء هيئة التدريس وعن حريتهم الأكاديمية.

- رفع الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعة ورفع كفاءتها.
- السماح بإنشاء جمعيات، أو اتحادات، أو نقابات في كل جامعة، أو على مستوى كل بلد عربي تتمثل مهمتها في حماية الحرية الأكاديمية، ومحاسبة من يتعمد الإخلال بمبادئها.
- صلاحيات وظيفية: تتمثل في الرقابة الذاتية للإدارة داخل الجامعة، واختصاص الجامعات بتشكيل مجالس التأديب للنظر في المخالفات التي تنتهك لوائح العمل وآداب المهنة واحترام مشاركة الطلاب في إدارة النشاط والحياة الجامعية.
- ضمانات أساسية: تتم بوضع تشريع خاص بالحرية الأكاديمية يحدد المفهوم والواجبات والحقوق، وتوسيع اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات كأعلى هيئة حاكمة وتنويع شامل للعناصر المشاركة فيه، وتعزيز وتنويع الموارد المالية الخاصة بالجامعة.
- مسؤوليات الجامعة: تتجلى مسؤولياتها في تطوير برامج الدراسات العليا وخاصة برامج الدكتوراه وتزويد الطلاب بالمهارات والمعرفة اللازمة التي تؤهله للتدريس الجامعي، وحسن اختيار الكوادر التدريسية ووضع ضوابط موحدة على مستوى الدولة تضمن الجودة في طبيعة الكادر التدريسي، والالتزام بآداب المهنة الجامعية
- منح استقلالية للجامعات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والعلمية.
- منح الجامعة دورًا مهمًا في وضع السياسات العامة للتعليم والإستقلال في تحديد المقررات التدريسية والمساقات وتحديد معايير أكاديمية وأخلاقية شفافة للترقية العلمية، وتحديد سياسات القبول للطلاب، وضمان تكافؤ الفرص للقبول في الجامعات والمؤسسات التعليمية العالية.

وحري بالذكر أن المؤسسة الجامعية يقع على عاتقها مهمة حماية منسوبيها بما يضمن حقوقهم بصورة تؤدي إلى زيادة القة في النفس، وتحقيق مستوى من الرضا الوظيفي لدى عامليها، وبما يعمق خبرات التعلم لدى طلابها، كما ينبغي أن توفر لهم متطلبات واحتياجات العملية التعليمية.

قيم المسؤولية الاجتماعية:

تشير المسؤولية في عموميتها إلى إقرار الفرد بما يصدر عنه من أفعال، واستعداده لتحمل نتائج أفعاله، ومقدرته على إلزام نفسه وتنفيذ ما يلتزم به مجتمعياً وفق إرادته الحرة؛ حيث بذله مجهوداً يحقق تلك الالتزمات ويتحمل مسؤولية تبعاتها، وفق معايير وشروط تنفيذها المتعارف عليها، ويؤكد ذلك على أن المسؤولية الاجتماعية تعد استعداد مكتسب لدى الفرد يوجهه ويدفعه للمشاركة في إنجاز مهمة أو عمل محدد، يقبل من خلال المشاركة الدور المنوط به، ويتحمل ما يواجهه من صعوبات بغية تحقيق الهدف المنشود، وذلك بكامل مراده وحريته، ومن هنا تكمن أهمية المسؤولية الاجتماعية داخل أي مجتمع من المجتمعات، فالمسؤولية عمل ملزم نابع من داخل الفرد نفسه، ولا يكلف بها أي شخص ما وإنما من يتمتع بالحرية الكاملة التي تَلزمه في القيام بالأعمال والمسؤوليات الملقاة على عاتقه؛ حتى يستشعر حجم المسؤولية التي كلف من أجلها.

ماهية قيم المسؤولية الاجتماعية:

يؤكد كل من (شلدان وصايمة، ٢٠١٤، ١٥٤) أن المسؤولية الاجتماعية تعني الالتزام الذاتي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة نحو الطلاب والجامعة والمجتمع، فهي تعبر عن مسؤولية أي مؤسسة عن تأثير قراراتها وأنشطتها على المجتمع والبيئة من خلال سلوك أخلاقي يمتاز بالشفافية ويتسم التوافق مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع ويضع في الإعتبار توقعات الأطراف المعنية مع القوانين المطبقة و المعايير الدولية للسلوك خلال علاقاتها ووضع الإعتبار للاختلاف والتنوع المجتمعي والبيئي والقانوني والهيكلي بالإضافة إلي الإختلافات الخاصة بالظروف الاقتصادية.

ويوضح (موسى، ٢٠١٢، ٣٦) قيم المسؤولية الاجتماعية بأنها: مجموعة القيم التي تعكس مدى ارتباط الفرد بمجتمعه، والعالم المحيط به، وتسهم في إعداده، ليكون مواطنًا صالحًا، يسلك السلوك الذي يرتقي بالمجتمع، وتعد مرجعًا رئيسًا للحكم على سلوكه تجاه المجتمع، الذي يعيش فيه، بأنه سلوك صحيح أم خطأ، مفيد أم غير ذلك.

ويعرفها كذلك (الحريري وحسنين، ٢٠١٦، ٤٩٥) بأنها: الممارسات السلوكية اليومية الموجهة نحو المجتمع، والتي تحكمها القيم الدينية التي يتبناها الفرد.

وتعد قيم المسؤولية الاجتماعية من القيم المكتسبة، والتي يولد الفرد مجردًا منها، ثم يكتسبها من خلال مراحل نموه المتنوعة، عن طريق تفاعله مع البيئة المحيطة به، وهى قيم تعكس نبذ التعصب، وتقبُّل النقد البنّاء، والقدرة على الالتزام بتحقيق كافة الواجبات والمسئوليات التي تقع على عاتق الأفراد نحو مجتمعهم، ولذلك تتعدد قيم المسؤولية الاجتماعية، والتي لعل من أهمها ما يلي:

قيمة الانتماء الوطني:

يشير الانتماء الوطني إلى حاجة الفرد لإقامة علاقات طيبة بالآخرين، والانضمام لجماعات المجتمع السوية، حيث تدفع الفرد للدخول في إطار فكري واجتماعي معين، بما يقتضيه هذا من الالتزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، والدفاع عنه، في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى(المهدي، ٢٠٠٨).

وبرغم اختلاف الآراء حول قيمة الانتماء، ما بين كونها اتجاهًا، أو شعورًا، أو إحساسًا، أو كونها حاجة أساسية نفسية، أو كونه دافعًا وميلًا، إلا أنها جميعًا تؤكد استحالة حياة الفرد بدون الشعور بالانتماء، حيث إن الانتماء يبدأ صغيرًا لإشباع احتياجات الإنسان الضرورية منذ ميلاده، ثم ينمو بنمو الإنسان ونضجه، إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الأكبر، الذي يعمل على إشباع احتياجات أفراده(أحمد، ٢٠٠٣)، وهذا يؤكد أن الشعور بالانتماء واحتياج الفرد له بصورة ملحّة، إنما هو طبيعة فطرية، تتكوّن لدى الإنسان منذ ميلاده، وتستمر معه حتى وفاته، وهى التي تمدّه بالطاقة الإبداعية، التي يستطيع من خلالها تقديم أفضل ما لديه في مجال عمله، وفي جميع جوانب حياته اليومية.

ويعبر الانتماء الوطني عن حب الوطن، والتضحية من أجله، والشعور بالأخوة تجاه جميع المواطنين، الذين ينتمون إليه، والعمل من أجل رفعة شأن الوطن، كما أنه يؤكد على التزام الفرد بما هو مفروض عليه نحو الجماعة التي يعيش معها، والمجتمع الذي يستقر به، فهو شعور قوي داخل الفرد، يدفعه إلى الالتحام بكيان أكبر منه، يتمثل في مجموعة من الأفراد تجمعهم روابط وصلات اجتماعية، واقتصادية، وسياسية(فلية والزكي، ٢٠٠٤)؛ لذا فإن انتماء الفرد إلى مجتمعه هو ما يجعله يحرص على مصلحة ذلك المجتمع، وإعلاء مصلحته فوق المصالح الشخصية، والمشاركة في تحمل مسؤولية بنائه ونهضته، والسعي الدءوب نحو تحقيق التماسك بين جميع أفراده، من أجل مواجهة ما قد يعترضه من أزمات، ولتحقيق ذلك لابد أن يكون الفرد نموذجًا مشرفًا لوطنه في كافة المجالات المتنوعة.

إن تحمل مسؤولية بناء الوطن ونهضته يرتبط بحرية فكر هيئة التدريس فيما يتعلق بصناعة واتخاذ القرارات التي تشكل تحولاً في مسار العملية التعليمية وتطويرها، والبحث العلمي الذي يعد بصورة وظيفية ليخدم المجتمع بأسره ويلبي احتياجاته في شتى المجالات، وتدل حرية التعبير عن مدى الانتماء الوطني لدى الفرد؛ حيث مراعاة المصلحة العليا للوطن تمثل القيمة الكبرى التي ينبغي التمسك بها، وتعضيدها لدى الجميع، ومن المؤشرات الدالة أيضاً على الانتماء الوطني ما تقدمه المؤسسة الجامعية لخدمة مجتمعها من خلال مساهمات أعضاء هيئة التدريس الفردية، والوحدات الخدمية التابعة للمؤسسات الجامعية.

قيمة الديمقراطية:

تعني كلمة ديمقراطية الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب، وتطلق على نظام الحكم الذي يكون فيه الشعب رقيبًا على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية(الديب، ٢٠١١، ٦).

وعرفها كل من (شحاتة والنجار، ٢٠٠٣، ٤٥) بأنها: حكم الشعب، أو بمعناها الحرفي ـ كمصطلح إغريقي ـ حكومة الشعب، وتتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه، باختياره الحر لحكّامه، وخاصّة القائمين منهم بالتشريع، ثم برقابتهم بعد ذلك، وحكومة الشعب تعني ـ بالوقت الحالي ـ حكومة الأغلبية كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو

حكومة الأقلية، والديمقراطية هي أسلوب حياة في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتتضمن الحرية بأوسع معانيها.

وذكر بأنها نظام الحكم الذي يشارك فيه أغلبية الشعب لإدارة شئون مجتمعهم، حيث تبنى الديمقراطية على أساس الثقة المتبادلة بين المواطن وحكومته، وهى تهتم بتقدير واحترام قيمة المواطن ورعايته، فالمجتمع الديمقراطي هو ذلك المجتمع الذي يَعتبر الفرد غاية، يدور حولها تنظيم الحياة والعلاقات الإنسانية، وهو أيضًا الذي يمنحه مشروعية الحرية تحت مظلة الإطار القومي للمجتمع(مكروم، ٢٠٠٤، ٣١٦).

وترتبط قيمة الديمقراطية بقيمة الحرية، والتي تتمثل في حرية اختيار الشعب لمن يحكمه، ويرعى مصالحه، بل يتسع مفهوم الحرية ليلمس مختلف جوانب الحياة، كما أنها تعكس العلاقة الإيجابية بين المواطن والدولة، والتي تقوم على أساس من الثقة المتبادلة بين المواطن وحكومته، بحيث يحرص كل منهما على أداء ما عليه من واجبات تجاه الآخر، وتمتع كل منهما بحقوقه التي يكفلها له الآخر، فالديمقراطية تكتسب أهميتها من قدرتها على جعل الأفراد قادرين على تحمل المسؤولية الاجتماعية، وفهم طبيعة النظام السياسي الذي يعيشون في كنفه، كما تساعدهم على المعرفة الواعية بحقوقهم وواجباتهم.

وتفعيل مجالات الحرية الأكاديمية يرتبط بما لا يدع مجالاً للشك بالديمقراطية التي تسهم في تفعيل حرية هيئة التدريس في اختيار برامجهم ومناهجهم وآليات تقويمهم، ويمنحهم حرية البحث، والحرية المطلقة عن آرائهم، وتقديم ما يمكنهم لخدمة مجتمعهم، وبالتالي قيادة مؤسساتهم وفق نظم الديمقراطية الحديثة التي تضمن مشاركة الجميع في صناعة وإتخاذ القرارات وفق ما يطرأ من تغيرات.

قيمة الحرية:

الحرية من أكثر القيم ارتباطًا بقيمة الديمقراطية، حيث إنه لا يمكن أن توجد ديمقراطية بدون حرية، فالحرية _ من هذا المنطلق _ تعد من أهم مؤشرات وجود الديمقراطية في مجتمع ما، وتعد قيمة الحرية إحدى الموضوعات المهمة في تاريخ الفكر الإنساني. فلقد نالت اهتمامًا كبيرًا من قِبل الفلاسفة والمفكرين في جميع العصور، وحظيت باهتمام خاص

من قبل علماء ومفكري المسلمين، فالدين الإسلامي يقوم أساسًا على حرية الفكر، وجعله فريضًة على كل مسلم ومسلمة، ما دام ذلك لا يتعارض مع النص القرآني والسنة النبوية الشريفة، فلقد أقر الحرية في شتى صورها ابتداءً من الحرية الشخصية، وحرية الفكر، وحرية العقيدة، وحرية التعبير عن الرأي، إلى الحرية السياسية، وغيرها من الحريات(يونس، ٢٠١٠، ١٥).

فالحرية من القيم التي أكد الإسلام على نشرها وبثها في نفوس الأفراد، على اختلاف أديانهم، وجنسياتهم، فلم يجبر أحدًا على اعتناقه، بل ترك الحرية للأفراد لاختيار عقيدتهم، كما أن الإسلام هو أول من حثّ على حرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، والحرية الشخصية، بشرط ألا تسبب هذه الحرية ضررًا للآخرين(إبراهيم، ٢٠١٠، ٢٥).

وتسهم حرية الفكر، وحرية الرأي والتعبير، والحرية الشخصية في تعضيد مجالات الحرية الأكاديمية، بل تعد شرطاً مهماً في نجاحها وتحقيق الهدف منها، وتضمن تحقيق أقصى إستفادة من ما يمتلكه عضو هيئة التدريس في مجاله، بما يساعد في تلبية طموحه للدرجة التي يرتضيها.

قيمة العمل التطوعي:

تعد قيمة العمل التطوعي من أهم مرتكزات التنمية الاجتماعية، حيث إنها تسهم في تحقيق التكافل الاجتماعي، وتنمية المجتمع المحلي، وتفعيل الطاقات الكامنة لدى أفراده، بالإضافة إلى أنها تسهم في زيادة مساحة التعاون، والتراحم والتعاطف بينهم، فالعمل التطوعي ممارسة إنسانية، يكون فيها الشعور الإنساني هو المحرك الأساس لأي عمل، ولذلك تعبر المشاركة الفعّالة في العمل التطوعي – في أي مجتمع من المجتمعات– عن مدى الوعي والنضج والرشد، الذي وصل إليه ذلك المجتمع، حيث إن نمو حركة العمل التطوعي تسهم بدرجة عالية في عملية النهوض بالمجتمع، وتنمية الطاقات والكفاءات الموجودة فيه، بما يخدم مسار التقدم والتطور المجتمعي(اليوسف، ٢٠٠٥).

وعرفت بأنها عبارة عن: كل ما يبذله الفرد، لتقديم الخدمات الاجتماعية، أو الإغاثية، أو التربوية، أو التعليمية، بدون أجرٍ مادي، سواء أكان ما يبذل علمًا، أم مالًا، أم وقتًا، أم جهداً بدنيًا، أم رأيًا، أم غيرها مما يملكه الفرد، ويحتاج إليه الآخرون(الرباح، ٢٠٠٦، ٥).

وتعد قيمة العمل التطوعي بمثابة جهد إرادي، نابع من شعور الفرد بمسئوليته تجاه تقديم يد العون والمساعدة لكل مَن يحتاج إليها، كما أنها تتخذ أشكالًا متعددة، تعكس كل ما لدى الفرد من خدمات يستطيع تقديمها للآخرين دون النظر إلى العائد المادي، ويترتب على تنمية هذه القيمة لدى أفراد المجتمع تقوية الروابط الاجتماعية بينهم، ففيها يشعر كل منهم بالآخر بأوجاعه وآلامه، فيحدث التماسك والتلاحم الاجتماعي بينهم، ويعم السلام بين أجواء المجتمع، ومن ثم يستطيع بلوغ مراتب الرقي والتقدم.

وتتأصل قيمة العمل التطوعي في حرية ما يساهم فيه عضو هيئة التدريس لسد احتياجات المجتمع الثقافية والعلمية، وما يحتاجه من خدمات على أرض الواقع سواء عملية أو إرشادية، وهذه القيمة تؤدي بالشخص لمزيد من اكتساب الخبرات في مواجهة المشكلات التي تطرأ على المجتمع، وتحفز لديه همة التواصل وبذل المزيد من العطاء في مجالات التخصص والخبرة على مستوى فردي أو جماعي.

قيمة المشاركة السياسية:

تعد قيمة المشاركة السياسية مبدأً أساسيًا من مبادئ تنمية المجتمع؛ حيث إن التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة، كما أن المشاركة السياسية تعتبر من أفضل الوسائل لتدعيم وتنمية الشخصية الديمقراطية، على مستوى الفرد، والجماعة، والمجتمع، كما أنها في الوقت نفسه تعد من أبسط حقوق المواطن، فهي حق أساسي يجب أن يتمتع به كل من يعيش في المجتمع، فمن حقه أن يختار حكامه ونوابه، الذين يقومون بالرقابة على الحكام، وتوجيههم لما فيه مصلحة الشعب(عبد الوهاب، ١٩٩٩، ٢٧).

ولقد عرف كل من (فلية والزكي، ٢٠٠٤، ٢٢٦) قيمة المشاركة السياسية بأنها: حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية، من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت، أو الترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين، أو الانضمام إلى المنظمات الوسيطة.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول: إن قيمة المشاركة السياسية هي تعبير عن الممارسة الإرادية لحقوق الفرد السياسية، مثل: حق الانتخاب، حق الترشيح، حق الانتساب

الحزبي، ... وغيرها، مع الالتزام بتأدية واجباته السياسية، مثل: احترام الدستور والقانون، والمشاركة في الانتخابات، ... وغيرها؛ ويتطلب ذلك قدرة الفرد على اتخاذ القرار، وتحمل مسؤولية نتائجه، ومتابعة الأحداث والقضايا السياسية المطروحة على الساحة، والقدرة على تقييم الموقف السياسي المعاصر، كما أنها تعكس مدى قيام الفرد بدور إيجابي وفعّال في الحياة السياسية، سواء في المجتمع المحلي أو العالمي، بناء على اختياره ورغبته، دون قسر أو إجبار.

وتشكل قيمة المشاركة السياسية أهمية بالغة لدى عضو هيئة التدريس؛ حيث لا تتوقف عن حد الحدث السياسي من انتخابات وغيرها، بل تبدو واضحة في تمثيل المؤسسة على نطاق أوسع بما يعد نموذج ومحاكاة للمشاركة السياسية، والتي تضمن تأصيل سبل التواصل مع المؤسسات الدولية والأقليمية، كما أن تهيئة المناخ للمشاركة السياسية داخل المؤسسة في انتخابات القيادات ومن لهم أحقية التمثيل المؤسسي داخل وخارج مؤسسة الجامعة يعد خطيراً، وينبغي تفعيله لضمان تحقيق غايات مجالات الحرية الأكاديمية.

قيمة التسامح:

تعبر قيمة التسامح عن قبول الحوار مع الذات ومع الآخر بمرجعية القيمة الإنسانية المضافة، وذلك لتجاوز الأزمات، أو حل القضايا والمشكلات، أو إصدار الأحكام على المواقف والأحداث، وذلك في الاتجاه الذي يدعم ارتقاء النفس الإنسانية في اتجاه الفضيلة، فالتسامح هو السمو الذي يرفع من قدر الإنسان متجاوزًا ذاته، إلى تأكيد حق الآخر في الوجود، ومن ثم تعد قيمة التسامح بمثابة السياق الإنساني الداعم لمناخ التعايش السلمي الآمن، وذلك بما يضمن الاتجاه نحو سيادة القيم في عالم الإنسان(مكروم، ٢٠٠٨، ١٤).

وتعد قيمة التسامح من القيم السامية، التي أصبحت مسألة تنميتها وغرسها في نفوس الأفراد مسألة ضرورية وملحة، وذلك لما تدعو إليه هذه القيمة من تقبل الآخرين، وعدم ازدرائهم أو النفور منهم، واحترام آرائهم وأفكارهم وعدم تسفيهها، وكذلك دعوتها لأن تكون هناك لغة للحوار والتفاهم بين جميع الأفراد، ونبذ التعصب والتشدد للرأي، كما أنها تجعل الفرد يعلو على رغبته في الانتقام، ويستبدلها برغبته في الصفح والعفو، وبالإضافة إلى ما تحث عليه من رفض للضعف، أو السلبية، أو التساهل، في المطالبة بالحقوق الأساسية

والضرورية، فليس من معاني التسامح ترك الفرد لحقه، أو مسامحته للآخر عن عجز منه، وبالتالي فتنمية قيمة التسامح لدى الأفراد تحقق الأمن والسلام النفسي والاجتماعي، كما تحقق التماسك الاجتماعي، وهذا بدوره يعد أولى الخطوات، التي يمكن أن يخطوها أي مجتمع في سبيل التقدم والرقي.

إنّ الالتزام بقيم المسؤولية الاجتماعية ينطوي على اتباع منهج استباقي للسلوك الأخلاقي، والذي لا يركز فقط على تعظيم المنفعة، بل تقديم الفائدة للمجتمع، وتتمثل قيم المسؤولية الاجتماعية في تجنب انتهاك حقوق الغير، ودعم إشراك الأفراد في المجتمع، والنظر بعين العطف إلى الفئات الأقل حظًّا في المجتمع، والأثر الهام للمسؤولية المجتمعية هو زيادة الأداء على مستوى المجتمع وعلى مستوى المؤسسات والأفراد، لأن الاجتهاد في عمل الخير وتقديم العون للآخرين يساهم بشكل كبير في تخفيف الفقر في المجتمعات والتقليل من الإفساد في الأرض وتحقيق التنمية في المجتمع.

عناصر قيم المسؤولية الاجتماعية:

تنطلق قيم المسؤولية الاجتماعية من عدة عناصر أساسية، يمكن بلورتها على النحو التالي(فخري، ٢٠٠٨؛ عثمان، ٢٠١٠؛ مكروم، ٢٠٠٤)

المشاركة: ويقصد بها اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة في إشباع حاجاتها، وحل مشكلاتها، والوصول إلى أهدافها، أو تحقيق رفاهيتها، والمحافظة على استمرارها؛ فيصعب أن تقوم قيم المسؤولية الاجتماعية فقط على أساس تمتع الفرد بحقوقه في مجتمع ما، ولكنها تعني الشراكة المجتمعية في رؤية المجتمع للنهضة والتنمية، ومن ثم فهي تعنى بمدى قيام الفرد بمسئولياته مع أبناء مجتمعه، تجاه معدلات التنمية والنهضة الحضارية بالمجتمع، ومن ثم يتحدد سلوكه بمرجعية الانتماء والمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه.

الاهتمام: ويقصد به الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليها الفرد صغيرة كانت أم كبيرة، ذلك الارتباط الذي يخالطه الحرص على الاستمرار وتقدم الجماعة وتماسكها وبلوغها أهدافها والخوف من أن تصاب بأي ظرف يؤدي إلى إضعافها وتفككها، ويتضمن بصفة عامة اشتراك الفرد مع الآخرين في عمل ما، فيما يتطلبه المجتمع من أعمال، تساعده في تحقيق أهداف

الأفراد وإشباع حاجاتهم، بحيث يتوجب على المجتمع أن يعامل أبناءه دون تفرقة أو تمييز، سواء بسبب النوع، أو العقيدة، أو الطبقة، فالمساواة الكاملة والتامة بين أبناء المجتمع الواحد هي الترجمة العملية لمصطلح المسؤولية الاجتماعية.

الفهم: لا تقتصر قيم المسؤولية الاجتماعية على الانتساب إلى مجتمع ما فقط، وإنما تعد بناء متواصلًا للصالح العام، يحقق مصالح المنتمين إلى الوطن؛ وذلك لما يمنحه لهم من أمن، واستقرار، وتعليم، وحرية، تدفعهم للمشاركة الحقيقية في صنع القرار السياسي والمجتمعي، وينقسم الفهم إلى شقين: الأول: فهم الفرد للجماعة، والثاني: فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله ويقصد بالشق الأول فهم الفرد للجماعة، أي فهمه للجماعة في حالتها الحاضرة من ناحية أو فهم لمؤسساتها ومنظماتها وعاداتها وقيمها ووضعها الثقافي وتاريخها، أما الشق الثاني من الفهم، وهو فهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله، فالمقصود به أن يدرك الفرد آثار أفعاله، وتصرفاته، وقراراته على الجماعة، أي يفهم القيمة الاجتماعية لأي فعل أو تصرف اجتماعي يصدر عنه.

التعاون : ويقصد به تعاون الفرد مع الآخرين في المجتمع من أجل تحقيق أهدافها وحل مشكلاتها ، والمحافظة على استمرارها.

الالتزام : ويقصد به التزام الفرد بنظام المجتمع وعاداته وتقاليده وقراراته والمحافظة على ممتلكات المجتمع من عبث الآخرين وتنميتها.

ولابدّ من الترابط والتكامل بين عناصر المسؤولية الاجتماعية لأنّ كلا منها ينمّي الآخر ويدعمه، فالاهتمام عمل يحرك الفرد إلى فهم الجماعة، وكلما زاد فهمه، زاد اهتمامه، كما أن الاهتمام والفهم ضروريان للمشاركة، والمشاركة نفسها تزيد من الاهتمام وتعمق الفهم فلا يمكن أن تتحقق المسؤولية الاجتماعية عند الفرد إلا بتوفر عناصرها سالفة الذكر.

أبعاد قيم المسؤولية الاجتماعية:

نظرًا لتعدد وتشابك العلاقات الاجتماعية للأفراد داخل المجتمع لذا فقد تعددت أبعاد المسؤولية الاجتماعية لديهم، لعل من أهمها ما يلي(الحريري، و حسنين، ٢٠١٦؛ فخري، ٢٠٠٨؛ عثمان، ٢٠١٠؛ مكروم، ٢٠٠٤)

المسؤولية الذاتية: تعني المسؤولية الاجتماعية التي تدفع الفرد لفعل شيء ما، ولكن بعد

تدبر وروية، فيصبح الفعل هنا هو وليد معرفة وتأمل، كذلك مدى محافظة الفرد على صحته البدنية، وحياته من خلال ممارسة الرياضة، وتناول الأكل الصحي، والوقاية من الأمراض، وعمله، وتصرفاته، والعمل على ضبط سلوكياته واهتمامه بكيفية اكتساب الصفات الحميدة.

المسؤولية الأسرية: تعني التزام الفرد وشعوره بالمسؤولية تجاه أفراد أسرته، وأقاربه، ودوره في تحقيق تلك الالتزامات والمسئوليات، والتي تعتمد وبشكل كبير على قدراته، وطاقته، ومدى قدرته على الوفاء بها دون تقصير نحوهم.

المسؤولية المهنية: ويقصد بها مسئوليات الفرد والتزامه نحو عمله، والحرص على أدائه بأفضل صورة ممكنة، وكيفية التعامل مع زملاء العمل، وحسن الحديث معهم، وعلاقته الطيبة بهم، وتقديم كافة ما يستطيع من خدمات وواجبات نحوهم، والعمل على التحلي بالأخلاق الطيبة والسيرة الحسنة بينهم.

المسؤولية الاجتماعية: ويتمثل هذا البعد في ولاء وانتماء الفرد لمجتمعه، والتعاون مع الآخرين في تحسين صورة ذلك المجتمع، من خلال العمل التطوعي، والمشاركة بكافة المناسبات الوطنية، وكذلك المشاركة السياسية، بالإضافة إلى الاعتزاز بثقافة المجتمع وهويته، والحفاظ على الممتلكات العامة، ومحاولة المشاركة في إيجاد حلول للقضايا المجتمعية، التي يعاني منها.

وهناك عوامل مسببة للخلل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية تتمثل في:(فخري، ٢٠٠٨؛ عثمان، ٢٠١٠)

- عند الفرد تتمثل هذه المظاهر في: التهاون- اللامبالاة- العزلة.
- عند الجماعة تمثلت في: التشكك- التفكك- الفرار من المسؤولية.
- اضطراب المعيار الاجتماعي: حيث يؤدي إلى انهيار الفهم وتشوش الاختيار وتعطل الالتزام، كما يؤدي إلى اهتزاز في ثقة الفرد وطمأنينته.
- تكبيل الحرية: فلا مسؤولية بدون حرية.
- ارتباك الاقتصاد: عدم وضوح الفلسفة الاقتصادية أو تبني فلسفة اقتصادية مربكة يؤدي إلى اختلال في توزيع الموارد وعائد العمل وإلى الظلم الاجتماعي، وينعدم بذلك الاطمئنان النفسي والثقة في الحاضر والمستقبل.

- عبث السياسة: وهو عبث السلطة أي القوة المنظمة للعلاقات بين الحاكم والشعب، أو بين الدولة والفرد ومن مظاهره نزعة الاستبداد والتسيد والاستئثار بالسلطة، مما يصنع نموذجاً أخلاقياً سيئاً أمام المجتمع ويشوش معاييره، ويعيق العمل المشارك ويدمر اتجاه الالتزام بالواجب.

فوائد تحمل المسؤولية:

يعود تحمل المسؤولية بالنفع والخير العميم على الأفراد والمجتمعات والأوطان، ومن أهم هذه الفوائد:

- نشعر بوجوب أداء الامانة وتحمل الأمانة أمام الله وأمام الناس.
- الإخلاص في العمل والثبات فيه.
- كسب ثقة الناس.
- يشعر الشخص المسؤول بالسعادة والرضا والطمأنينة كلما قام بتنفيذ عمل نافع ومفيد.
- كل فرد مسؤول بقدر استطاعته، ولا يخلو أحد من المسؤولية مهما قلت منزلته في المجتمع.
- تجعل بنيان الدولة قويًّا غير قابل للتصدع عند التعرض للمحن والحروب.
- المسؤولية تجعل للإنسان قيمة ومنزلة ومكانة في مجتمعه.

مجالات المسؤولية الاجتماعية لعضو هيئة التدريس:

تؤدي الجامعة وظائفها، وتحقق أهدافها بفاعلية من خلال عضو هيئة التدريس، ويمكنها من أن تؤدي مسؤولياتها الاجتماعية إما بصورة فردية أو جماعية، وقد ازدادت مسؤوليات عضو هيئة التدريس الجامعي في هذا العصر؛ حيث لم تعد تقتصر على توصيل المعرفة ، بل تعدت ذلك إلى العمل على ترسيخ القيم ونشر المعرفة والمهارات في المجتمع، وقد وصنفت المسؤولية الاجتماعية لعضو هيئة التدريس الجامعي في المجالات الآتية: (عبد باقر، ٢٠١٢؛ كمال، ٢٠١١)

- مسؤوليته تجاه طلابه، وتشمل التدريس والإرشاد والتوجيه والاهتمام بتشكل اتجاهات إيجابية لديها نحو فهم المشكلات المعاصرة، وتشكيل اتجاهات نحو تحمل المسؤولية الأخلاقية والفردية والجامعية تجاه مجتمعاتهم.
- مسؤولياته تجاه المؤسسة التي يعمل بها، من خلال المشاركة في لجان الأنشطة

، والهيئات العلمية والمشاركة في الاجتماعات وتمثيل المؤسسة الاجتماعية في المحافل العلمية والأدبية.

- مسؤولياته تجاه المجتمع المحيط به، وتشمل خدمة المؤسسات ذات العلاقة بالمجتمع المحلي ونشر الثقافة المجتمعية، وتقديم الاستشارات وإجراء الدراسات والأبحاث التي تتناول قضايا تهم المجتمع أو تسهم في معالجة مشكلاته، والإسهام في تدعيم علاقة الجامعة بمؤسسات المجتمع المحلي.
- مسؤولياته تجاه نفسه ومكانته في مهنته وتشمل سعيه نحو تطوير ذاته مهنيا من خلال الاطلاع والبحث، فضلا عن مسؤولياته الأسرية.

معايير المسؤولية الاجتماعية في الجامعات:

ترتكز المسؤولية الاجتماعية في الجامعات على مجموعة من المعايير الرئيسية تتمثل في:

- القيم والاخلاقيات: حيث تلتزم الجامعة بموجبه على العمل في ظل القيم والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- العلاقات التعاونية: إذ على الجامعة أن تتسم بالعدالة والنزاهة والأمانة مع شركاء العمل، وتعمل على ترقية المسؤولية المجتمعية لهؤلاء الشركاء ومتابعتها.
- الخدمات ذات الجودة: تحدد الجامعة احتياجات السوق وتستجيب لرغبات أصحاب المصالح، وتعمل على تقديم خدمات بأعلى مستوى وأعلى قيمة.
- الحماية وإعادة الاصلاح البيئي: إذ يتوجب على الجامعة حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى.
- المساءلة والمحاسبة: يستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.
- الارتباط المجتمعي: تعمل الجامعة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته بحيث تتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة.
- تقوية السلطات وتعزيزها: من خلال العمل على الموازنة في الأهداف الاستراتيجية

والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب الشأن.

- الأداء المالي والنتائج: تعمل الجامعة على تعويض المساهمين برأس المال بمعدل عائد تنافسي بينما تحافظ في ذات الوقت على الممتلكات والأصول، واستدامة هذه العائدات.
- مواصفات موقع العمل: أن ترتبط أنشطة الجامعة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيّمين في العمل.

دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس:

برغم أن المسؤولية الاجتماعية قيمة ذاتية تمثل رقابة ذاتية للفرد، إلا أنها في عملية بنائها تعد نتاجا اجتماعيا يتم تعلمه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويبدأ تعلمها منذ الصغر في الأسرة باستخدام عملية التنشئة والتربية، وتبرز أهمية المؤسسة الاجتماعية في دعم أدوار عضو التدريس الجامعي ومسؤولياته من خلال توظيف المقترحات الآتية:

- تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والتربويين على اعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحاضنة الأساسية للبحث العلمي.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية والتربوية والإنسانية على المستوى المحلي والمشاركة في الفعاليات السابقة على المستوى الإقليمي والعالمي.
- عقد لقاءات دورية بين العاملين في الجامعات للاطلاع على المستجدات والمتغيرات الدولية بهدف التحسين والتطوير المستمر لأداء أعضاء هيئة التدريس في مجال التعامل مع الطلبة وخدمة المجتمع.
- التركيز على الدور الأخلاقي لجميع العاملين في الجامعة عن طريق ترسيخ قيم تحمل المسؤولية والالتزام والعدل والمحاسبة والمشاركة الجماعية.
- تشكيل وحدات لضمان جودة التعليم في الجامعة تتولى مهمة تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية للجامعات، ومن ناحية أخرى تسعى الوحدة إلى تنسيق الجهود لدعم أدوار أعضاء هيئة التدريس ومسؤولياتهم.

- العمل على تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي من خلال الدعم المادي والمعنوي فضلا عن التأكيد على مجال تحمل المسؤوليات الاجتماعية تجاه الطالب والجامعة والمجتمع .

من خلال ما سبق يمكن القول أن ممارسة الحرية الأكاديمية النابع من المسؤولية الاجتماعية لا يقتصر على الفرد فقط، بل بحاجة لتضافر جميع الجهود من أجل الإسهام الفعال في بناء مجتمعٍ يتمتع أبناؤه بالحرية الكلية وروح المبادرة والمسؤولية والسعي لتشكيل واقعٍ مأمول، وهذا لن يتم إلا باقتناع كل فردٍ ومواطنٍ بأهمية ممارسة الحرية الأكاديمية انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية، وأن تكون نابعة من داخله حتى تتوحد هذه الجهود في بناء منظومة اجتماعية يشارك فيها الجميع، ويشعرون بأنهم أعضاء فاعلين لديهم القدرة على تحمل أعباء الواقع والتغيير للأفضل، كي نتمكن من إنتاج المعرفة، ونلتحق بركب التطور والتقدم في شتى المجالات.

وفيما يلي عرضًا للدراسة الميدانية للإجابة عن تساؤلات البحث؛ بهدف وضع تصور مقترح لتفعيل الحرية الأكاديمية ودورها في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم.

إجراءات البحث:

تضمن الإطار الفكري للبحث للحرية الأكاديمية بصورة مفصلة ماهية الحرية الأكاديمية، ضرورة الحرية الأكاديمية في الحياة الجامعية، وأهداف الحرية الأكاديمية في الحياة الجامعية، مبادئ الحرية الأكاديمية، وأبعاد الحرية الأكاديمية ومضامينها، ومتطلبات وآليات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعة.

كما تضمن الإطار الفكري للمسؤولية الاجتماعية بصورة مفصلة ماهية قيم المسؤولية الاجتماعية قيم المسؤولية الاجتماعية والتي شملت(قيمة الانتماء الوطني_قيمة الديمقراطية_قيمة الحرية_قيمة العمل التطوعي_قيمة المشاركة السياسية_قيمة التسامح)، وعناصر قيم المسؤولية الاجتماعية، وأبعاد قيم المسؤولية الاجتماعية، وفوائد تحمل المسؤولية، ومجالات المسؤولية الاجتماعية لعضو هيئة التدريس، ومعايير المسؤولية الاجتماعية في الجامعات، ودور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس.

وسعى الإطار الميداني صياغة العبارات الممثلة لكل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية في صورتها النهائية، واشتملت الحرية الأكاديمية على المجالات التالية: (مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج_مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات_مجال حرية البحث العلمي والنشر_مجال حرية التعبير عن الرأي_مجال الحرية في خدمة المجتمع_مجال الحرية في الجانب الإداري والمالي)، وكذلك إلى صياغة قيم المسؤولية الاجتماعية في صورتها النهائية والتي أكدتها وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس عينة البحث المشاركة، واشتملت قيم المسؤولية الاجتماعية على(قيمة الانتماء الوطني_قيمة الديمقراطية_قيمة الحرية_قيمة العمل التطوعي_قيمة المشاركة السياسية_قيمة التسامح)، وبالتالي هدف الإطار الميداني التوصل إلى درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية التي استهدفها البحث الحالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

وحددت عينة من أعضاء هيئة التدريس باختلاف درجاتهم الأكاديمية بالجامعات الحكومية المصرية، شملت جامعة (الأزهر بفروعها_حلوان_عين شمس_القاهرة_طنطا_كفر الشيخ_سوهاج_ أسيوط)، والذين تطوعوا بالمشاركة في الاستجابة على أداة البحث من خلال مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات التعليمية الرقمية، عبر تقنية (Google Form).

واستخدم البحث الحالي المنهج الوصفي من خلال أحد أدواته وهي الاستبانة في جمع البيانات وتبويبها وتحليلها والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى فهم الظاهرة المدروسة والمتغيرات المؤثرة فيها.

وتم بناء المفردات المعبرة عن أبعاد الحرية الأكاديمية في صورتها الأولية وفي مقابلها قيم المسؤولية الاجتماعية المناظرة لها، وعرضها على المحكمين، ومن ثم العمل على تعديلها في ضوء ما ورد من وجهات نظر المحكمين، وتم التوصل للصورة النهائية للاستبانة، والتي قدمت لاستجابات عينة البحث عليها في ضوء محك درجة الارتباط على ثلاثة استجابات تشكل درجته: (كبيرة – متوسطة – ضعيفة)، وتم تقنين أداة البحث من خلال صدقها فيما يلي:

صدق أداة البحث:

بعد الانتهاء من إعداد الصورة الأولية لأداة البحث تم عمل الإجراءات الخاصة بتقنينها، وللتأكد من الدقة العلمية، وإجراء التعديلات اللازمة تم حساب صدق المحتوى أو

المضمون؛ حيث روعي في عباراتها أن تكون ممثلة للهدف الذي، كما اعتمد على الصدق الظاهري في تحديد صدق الأدوات عن طريق المحكمين، من آستاذة التربية وعلم النفس، وفى ضوء ما أبداه المحكمون من آراء، أجريت التعديلات اللازمة، كما تم عرض الصورة النهائية لأدوات البحث على مجموعة من المحكمين المتخصصين، فتم إعادة صياغة بعض العبارات وحذف البعض الآخر، وأضيفت عبارات جديدة وذلك لتصبح أداة البحث صالحة للتطبيق.

وتم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية لأداة البحث، وقد أظهرت معاملات الارتباط لها دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١، ٠.٠٥)، وبذلك أصبحت أداة البحث تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي، كما تم حساب ثبات أداة البحث باستخدام معامل ألفا كرومباخ وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) عن طريق تطبيق أدوات البحث على عينة استطلاعية قوامها (٦٠) عضو هيئة التدريس بواسطة (Google Form)، وقد بلغت درجة ثبات الاستبانة (٠.٩٥)، وهذه الدرجة تحقق وظيفية استخدام أداة البحث للكشف عن أهدافها.

وتم تفريغ بيانات أداة البحث باستخدام الجداول التكرارية لكل مفردة والتي شملت الاستجابات (كبيرة – متوسطة – ضعيفة)، ثم حساب الانحراف المعياري ومجموع الدرجات والمتوسط الذي يمثل الوزن النسبي ثم استخدام اختبار حسن المطابقة كا٢ لقياس دلالات التباين، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في إجراء تلك العمليات، وحدد مدى الاستجابة من خلال الجدول التالي:

جدول (١)

المدى ودرجة الارتباط لكل استجابة من استجابات عينة البحث على أداته

درجة الارتباط	المـدى
كبيرة	٣ – ٢.٣٤
متوسطة	٢.٣٣ – ١.٦٧
ضعيفة	١.٦٦ – ١

هذا وقد تباينت عينة البحث من خلال الاستجابة على (Google Form) من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لأداة البحث؛ حيث بلغت (٢٩٨) عضو هيئة تدريس.

نتائج البحث:

للإجابة عن السؤال الميداني الذي ينص على (ما درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية التي استهدفها البحث الحالي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟)؛ فقد تم عرض نتائج محاور استبانة الكشف عن درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية بصورة مفصلة، وللكشف عن استجابات عينة البحث فيما يرتبط بتحديد درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث، تم حساب الانحراف المعياري ومجموع الدرجات والمتوسط وقيمة (كا^{2}) ودرجة الارتباط والتي تتضح في الجداول التالية:

أولاً – مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج

يعرض الجدول التالي مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٢)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا^{2}) لعبارات مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا^{2}	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم اقتراح شخصيات ذات مكانة علمية وزائرين للتدريس والإشراف على البحوث العلمية.	٠.٢٦٧	٨٧١	٢.٩٢	٢١٣.١٠١	كبيرة	الحرية
اختيار مراجع ومفردات المقرر.	٠.٤٦٢	٨٣٨	٢.٨١	٣٥١.٥٩١	كبيرة	الحرية
توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة واقتراح المراجع العلمية للمقررات الدراسية.	٠.٤٨٧	٨٣٣	٢.٨٠	٣٣٧.٦٩٨	كبيرة	الحرية
يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعة السماح للطالب باستكمال متطلبات المقرر في الفصل الدراسي التالي.	٠.٥٠١	٨٣٣	٢.٨٠	٣٤٥.٢٢٨	كبيرة	الديمقراطية
يمكن لعضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم تشكيل لجنة مناقشة رسالة طلاب الدراسات العليا.	٠.٥٠٩	٨٢٩	٢.٧٨	٣٢٨.٢٣٥	كبيرة	الديمقراطية
الحرية الكاملة في اختيار موضوعات ذات صلة بموضوع المادة التي تدرس.	٠.٥٨٣	٨٢٥	٢.٧٧	٣٥٦.٦٢٤	كبيرة	الحرية
الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في شرح المادة.	٠.٥٤٢	٨٢١	٢.٧٦	٣٠٦.٢٠٨	كبيرة	الحرية

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تحويل طلاب الدراسات العليا.	٠.٥٨٠	٨١١	٢.٧٢	٢٨٠.٥٩٧	كبيرة	الحرية
يحق لعضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم معادلة المقررات التي درسها الطلاب خارج الجامعة.	٠.٥٣١	٨٠٧	٢.٧١	٢٤١.٨٩٩	كبيرة	الحرية
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم تحديد المشرف على مشروع رسالة طلاب الدراسات العليا.	٠.٥٣٧	٨٠٧	٢.٧١	٢٤٤.٠٣٤	كبيرة	الديمقراطية
يسمح بالانتداب للتدريس خارج الجامعة.	٠.٥٣٧	٨٠٢	٢.٦٩	٢٣٩.٤٠٣	كبيرة	الحرية
اختيار طرق ووسائل التدريس والتقنيات الحديثة وأساليب التقويم المناسبة.	٠.٦١٨	٨٠٢	٢.٦٩	٢٦٣.٢٤٢	كبيرة	الحرية
التعبير عن الرأي للطلاب نحو أي قضية ذات علاقة بالمقرر الذي يدرس.	٠.٥٤٣	٨٠٢	٢.٦٩	٢٢٨.٤٣٠	كبيرة	الديمقراطية
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم الموافقة على مقترح مشروع رسالة طلاب الدراسات العليا.	٠.٦٤٠	٧٩٦	٢.٦٧	٢٥٠.٩٨٠	كبيرة	الحرية
يمكن لعضو هيئة التدريس في الجامعات اقتراح المناهج الدراسية من خلال مجلس القسم.	٠.٦٧٤	٧٨٦	٢.٦٤	٢٣١.٣٤٩	كبيرة	الديمقراطية
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تأجيل قبول طلاب الدراسات العليا.	٠.٦٦٤	٧٧٧	٢.٦١	١٩١.٩٦٦	كبيرة	التسامح
توظيف المعرفة للطلاب في إطار أهداف ووصف المقرر.	٠.٦٨٠	٧٧٥	٢.٦٠	١٩٣.٦٩٨	كبيرة	الحرية
الحرية في اختيار الجدول الدراسي.	٠.٦٧٢	٧٧١	٢.٥٩	١٧٦.٣٤٢	كبيرة	الحرية
يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعات اقتراح خطة الدراسة من خلال مجلس القسم.	٠.٧١٢	٧٦٨	٢.٥٨	١٨٨.٧٠٥	كبيرة	الحرية
بناء مفردات ومحتوى المقرر الذي يدرس.	٠.٧١٧	٧٤٤	٢.٥٠	١٢١.٥٣٧	كبيرة	الحرية
يحق لعضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تحديد مدة الاختبار التحريري النهائي للمقررات .	٠.٧٢٦	٧٤١	٢.٤٩	١١٧.٩٥٣	كبيرة	الحرية
الحرية في اختيار أعمال إضافية إلى النصاب التدريسي.	٠.٧١١	٧٣٥	٢.٤٧	١٠١.٢٨٢	كبيرة	الحرية
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم إعطاء طالب الدراسات العليا فرصا إضافية.	٠.٧١٦	٧٣٤	٢.٤٦	١٠٠.٣٩٦	كبيرة	التسامح

بالنظر إلي بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

- سجلت استجابات عينة البحث على أن عضو هيئة التدريس يستطيع من خلال مجلس القسم اقتراح شخصيات ذات مكانة علمية وزائرين للتدريس والإشراف على البحوث العلمية؛ حيث سجلت تلك العبارة أعلى متوسط قدره(٢.٩٢).

- أكدت استجابات عينة البحث على أن عضو هيئة التدريس ينبغي أن يختار مراجع ومفردات المقرر الذي يقوم بتدريسه؛ حيث سجلت تلك العبارة متوسط قدره(٢.٨١).
- أشارت استجابات عينة البحث إلى ضرورة أن توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة واقتراح المراجع العلمية للمقررات الدراسية، كما يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعة السماح للطالب باستكمال متطلبات المقرر في الفصل الدراسي التالي؛ حيث سجلت العباراتان متوسط قدره(٢.٨٠).
- رصدت استجابات عينة البحث درجة ارتباط مرتفعة بعبارات مجال الحرية الأكاديمية المتمثلة في أنه يمكن لعضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم تشكيل لجنة مناقشة رسالة طلاب الدراسات العليا، وله الحرية الكاملة في اختيار موضوعات ذات صلة بموضوع المادة التي تدرس وفي شرحها، وأن يحول طلاب الدراسات العليا من خلال ممجلس القسم العلمي، ويعمل على معادلة المقررات التي درسها الطلاب خارج الجامعة، ويحدد المشرف على مشروع رسالة طلاب الدراسات العليا؛ حيث سجلت العبارات متوسطات تراوحت ما بين (٢.٧٨ – ٢.٧١).
- جاءات استجابات عينة البحث متوافقة حول بعض العبارات التي سجلت درجة ارتباط عالية ما بين (٢.٦٩ – ٢.٦٠)؛ حيث رأت أنه ينبغي السماح بالانتداب للتدريس خارج الجامعة، واختيار طرق ووسائل التدريس والتقنيات الحديثة وأساليب التقويم المناسبة، وإتاحة التعبير عن الرأي للطلاب نحو أي قضية ذات علاقة بالمقرر الذي يدرس، وتمكين عضو هيئة التدريس من الموافقة على مقترح مشروع رسالة طلاب الدراسات العليا، وكذلك تمكينه من اقتراح المناهج الدراسية من خلال مجلس القسم، وتأجيل قبول طلاب الدراسات العليا، بالإضافة إلى توظيف المعرفة للطلاب في إطار أهداف ووصف المقرر.
- حققت استجابات عينة البحث درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٥٩ – ٢.٤٦) لبعض العبارات؛ حيث أقرت الحرية لعضو هيئة التدريس في اختيار الجدول الدراسي، ويحق له اقتراح خطة الدراسة من خلال مجلس القسم، وبناء مفردات

ومحتوى المقرر الذي يدرس، كذلك يحق له تحديد مدة الاختبار التحريري النهائي للمقررات، وله الحرية في اختيار أعمال إضافية إلى النصاب التدريسي، ويستطيع إعطاء طالب الدراسات العليا فرصا إضافية.

ثانياً – مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات

يوضح الجدول التالي مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٣)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا^2) لعبارات مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا^2	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في ترشيح رئيس القسم الذي ينتسب إليه.	٠.٤٠٦	٨٤٨	٢.٨٥	٣٨٠.٢٢١	كبيرة	الديمقراطية
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات المالية والإدارية في الجامعة.	٠.٥٥٦	٨٣١	٢.٧٩	٣٧٠.٦٣٨	كبيرة	الحرية
توفر الجامعة الحرية للأقسام الأكاديمية في اختيار أعضاء هيئة التدريس.	٠.٤٩١	٨٣١	٢.٧٩	٣٢٩.٣٦٢	كبيرة	الحرية
تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مناقشة قرارات الأقسام الداخلية.	٠.٥١٠	٨٢٨	٢.٧٨	٣٢٤.٠٨٧	كبيرة	الديمقراطية
يمكن لعضو هيئة التدريس المشاركة في صنع القرارات الخاصة بمؤسسته وبالجامعة.	٠.٥٨٢	٧٩٩	٢.٦٨	٢٣١.٩٩٣	كبيرة	الديمقراطية
يمكن لعضو هيئة التدريس المشاركة في وضع اللوائح والتعليمات الجامعية التي تخص أعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٣٦	٧٩٥	٢.٦٧	٢٤٣.٩١٣	كبيرة	الديمقراطية
تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها.	٠.٥٥٦	٧٩٦	٢.٦٧	٢١٢.٦٢٤	كبيرة	الديمقراطية
تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في (صناعة القرار وحل المشكلات).	٠.٦٦٨	٧٨٠	٢.٦٢	٢٠٤.٢٤٨	كبيرة	الحرية
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في إبداء آرائهم في تعيينات الإداريين.	٠.٦٨٤	٧٦٦	٢.٥٧	١٦٦.٥١٧	كبيرة	الحرية
يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في ترشيح عميد للكلية التي ينتسب إليها.	٠.٦٩٢	٧٥٦	٢.٥٤	١٤١.٨٥٢	كبيرة	الديمقراطية
تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في اللجان المختلفة.	٠.٧٠٧	٧٤١	٢.٤٩	١١٢.٠٧٤	كبيرة	الحرية

باستقراء بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

- سجلت استجابات عينة البحث درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٨٥ – ٢.٤٩) لجميع العبارات؛ حيث أكدت على ضرورة إتاحة المشاركة في ترشيح رئيس القسم الذي ينتسب إليه عضو هيئة التدريس، وأنه لا بد أن توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات المالية والإدارية في الجامعة وفي اختيار أعضاء هيئة التدريس، ومناقشة قرارات الأقسام الداخلية، والمشاركة في صنع القرارات الخاصة بمؤسسته وبالجامعة وفي وضع اللوائح والتعليمات الجامعية التي تخص أعضاء هيئة التدريس، كما يجب أن تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها، وأن تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في (صناعة القرار وحل المشكلات)، وتوفر الحرية لأعضاء هيئة التدريس في إبداء آرائهم في تعيينات الإداريين، وتتيح لهم المشاركة في ترشيح عميد للكلية التي ينتسب إليها، وكذلك المشاركة في اللجان المختلفة.

ثالثاً – مجال حرية البحث العلمي والنشر

يتناول الجدول التالي مجال حرية البحث العلمي والنشر المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٤)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا^2) لعبارات مجال حرية البحث العلمي والنشر ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا^2	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على التفرغ العلمي في جامعات أخرى.	٠.٢٦٧	٨٧١	٢.٩٢	٢١٣.١٠١	كبيرة	التسامح
يسمح باختيار موضوعات البحوث التي أجريها بحرية تامة.	٠.٤٣٨	٨٤٢	٢.٨٣	٣٦١.٤١٦	كبيرة	الحرية
يمكن لعضو هيئة التدريس إجراء البحوث ذات الارتباط بخطط التنمية في البلاد.	٠.٤٣٨	٨٤٢	٢.٨٣	٣٦١.٤١٦	كبيرة	الانتماء الوطني
تضع الجامعة أنظمة تربوية وبحثية تتسم بالمرونة.	٠.٤٧٩	٨٣٧	٢.٨١	٣٥٤.٨٥٢	كبيرة	الديمقراطية
يحق لعضو هيئة التدريس التعامل مع دور النشر دون	٠.٤٩٤	٨٣٣	٢.٨٠	٣٤١.٤٠٣	كبيرة	التسامح

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
الرجوع للجامعة.						
تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث العلمية.	٠.٥٠٩	٨٢٩	٢.٧٨	٣٢٨.٢٣٥	كبيرة	**الانتماء الوطني**
تعمل الجامعة على تطوير العلاقات بين الجامعات (الوطنية والعالمية) فيما يخص البحث العلمي.	٠.٥١٧	٨٢٨	٢.٧٨	٣٢٧.٧٣٢	كبيرة	**المشاركة السياسية**
تشجع الجامعة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.	٠.٦١٤	٨١٩	٢.٧٥	٣٤٧.٧٦٥	كبيرة	**الانتماء الوطني**
إجراء البحوث والاستكشافات العلمية خارج الجامعة دون قلق من مجالاتها البحثية أو علاقتها بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية.	٠.٥٥٣	٨٠٩	٢.٧١	٢٥٨.٠٤٧	كبيرة	**المشاركة السياسية**
تعتمد الجامعة العديد من الحوافز والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.	٠.٥٣١	٨٠٧	٢.٧١	٢٤١.٨٩٩	كبيرة	**الانتماء الوطني**
يستطيع عضو هيئة التدريس الحصول على الترقية العلمية من خلال البدائل التالية:(البحوث المنشورة–الكتب الجامعية المحكمة–الكتب المحققة–الكتب العلمية المترجمة – الاختراعات والابتكارات).	٠.٥٥٣	٨٠٩	٢.٧١	٢٥٨.٠٤٧	كبيرة	**الحرية**
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في (السفر والتنقل) لغايات البحث العلمي.	٠.٦٠٢	٨٠٢	٢.٦٩	٢٥٣.٣٩٦	كبيرة	**الحرية**
توفر الجامعة المناخ العلمي والبحثي المناسب لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٤٩	٧٩٢	٢.٦٦	٢٣٩.٦٠٤	كبيرة	**التسامح**
توفر الجامعة الوسائل والمراجع اللازمة للبحث العلمي.	٠.٥٨٢	٧٩٤	٢.٦٦	٢١٤.١١٤	كبيرة	**الانتماء الوطني**
يجوز لعضو هيئة التدريس تقديم الاستشارات العلمية للجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية والإقليمية.	٠.٦٧٤	٧٩٢	٢.٦٦	٢٥٧.٨٢٦	كبيرة	**المشاركة السياسية**
إجراء البحوث والاستكشافات العلمية داخل الجامعة دون تحفظ من الجامعة على موضوعاتها أو اتجاهاتها.	٠.٦٤٥	٧٩٠	٢.٦٥	٢٢٩.٢٣٥	كبيرة	**الديمقراطية**
تتيح الأقسام الأكاديمية الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم.	٠.٥٧٩	٧٩١	٢.٦٥	٢٠٣.٥٢٣	كبيرة	**التسامح**
يمكن لعضو هيئة التدريس إجراء البحوث التي تهدف إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة.	٠.٦٤٥	٧٩٠	٢.٦٥	٢٢٩.٢٣٥	كبيرة	**الانتماء الوطني**
توفر الجامعة (المعامل والمختبرات وقواعد البيانات) اللازمة للبحث العلمي وتوفير الحصول على مساعدات تقنية لازمة للبحث العلمي مثل تحليل البيانات والطباعة لأبحاثهم.	٠.٦٤٢	٧٨٨	٢.٦٤	٢١٩.٣٨٩	كبيرة	**الانتماء الوطني**
تسمح الجامعة بإعارة خدمات أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج لتبادل الخبرات.	٠.٦٧٠	٧٨٥	٢.٦٣	٢٢٤.٣٨٣	كبيرة	**المشاركة السياسية**

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
تسهم الجامعة في تنمية المقدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٦٦١	٧٧٣	٢.٥٩	١٧٧.٦٣١	كبيرة	الانتماء الوطني
تعمل الجامعة على استقطاب أصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للإسهام في البحوث العلمية.	٠.٧٢٥	٧٥٥	٢.٥٣	١٥٤.٣١٥	كبيرة	الانتماء الوطني
تضع الجامعة معايير نزيهة لتحكيم الأبحاث العلمية.	٠.٧١١	٧٥٢	٢.٥٢	١٣٩.٢٧٥	كبيرة	الديمقراطية
اختيار موضوعات الكتب التي أؤلفها أو أترجمها ونشرها دون معوقات اجتماعية أو ثقافية.	٠.٧١٢	٧٤٥	٢.٥٠	١٢٢.٢٢١	كبيرة	الانتماء الوطني
يمكن لعضو هيئة التدريس حضور المؤتمرات والندوات داخل الدولة وخارجها.	٠.٧١٢	٧٤٥	٢.٥٠	١٢٢.٢٢١	كبيرة	المشاركة السياسية
تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بالكتابة والنشر في الدوريات العلمية (المحلية والعالمية).	٠.٧١١	٧٣٦	٢.٤٧	١٠٣.١٩٥	كبيرة	المشاركة السياسية

باستقراء بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

- سجلت استجابات عينة البحث درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٩٢ – ٢.٤٧) لجميع العبارات؛ حيث أكدت على ضرورة أن توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على التفرغ العلمي في جامعات أخرى، وأن يسمح لهم باختيار موضوعات البحوث، وإجراء البحوث ذات الارتباط بخطط التنمية في البلاد، والتعامل مع دور النشر، وتشجع مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي، وإمكانية الترقية العلمية من خلال البدائل التالية:(البحوث المنشورة–الكتب الجامعية المحكمة– الكتب المحققة–الكتب العلمية المترجمة – الاختراعات والابتكارات)، وحرية السفر والتنقل لغايات البحث العلمي، والاطلاع على الأعمال البحثية للزملاء، ويتطلب من الجامعة أن توفر (المعامل والمختبرات وقواعد البيانات) اللازمة للبحث العلمي وتوفير الحصول على مساعدات تقنية لازمة للبحث العلمي مثل تحليل البيانات والطباعة لأبحاثهم، وتعمل على استقطاب أصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للإسهام في البحوث العلمية، وتمكين عضو هيئة التدريس من حضور المؤتمرات والندوات داخل الدولة وخارجها، والسماح له بالكتابة والنشر في الدوريات العلمية (المحلية والعالمية).

رابعاً – مجال حرية التعبير عن الرأي

يفصل الجدول التالي نتائج مجال حرية التعبير عن الرأي المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٥)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا^{2}) لعبارات مجال حرية التعبير عن الرأي ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا^{2}	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحرية في الإفصاح عن الآراء والحقائق العلمية التي يتوصلون إليها من خلال نتائج أبحاثهم.	٠.٤٧٢	٨٣٧	٢.٨١	٣٥١.٠٢٧	كبيرة	الديمقراطية
توفر الجامعة الحصانة الفكرية لدور الأستاذ الجامعي.	٠.٥٠٣	٨٣٢	٢.٧٩	٣٤٠.٩١٩	كبيرة	المشاركة السياسية
تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات خاصة بهم.	٠.٥١٤	٨٢٦	٢.٧٧	٣١٥.٩١٣	كبيرة	الحرية
تعمل الجامعة على الحد من هجرة العلماء بفتح قنوات الاتصال مع الكل.	٠.٦٠٩	٨١٩	٢.٧٥	٣٤٢.٩٧٣	كبيرة	المشاركة السياسية
تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة بالبرامج (التلفزيونية والإذاعية الحوارية).	٠.٥٩٦	٨٠٧	٢.٧١	٢٧٢.٠٢٠	كبيرة	المشاركة السياسية
تشجع الجامعة التفكير الحر المتميز الناقد لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٥٢٣	٨٠٨	٢.٧١	٢٤٣.٠٠٧	كبيرة	المشاركة السياسية
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم مع احترام المبادئ الأساسية لدين الدولة الرسمي.	٠.٥٥٣	٨٠٤	٢.٧٠	٢٣٨.٨١٩	كبيرة	المشاركة السياسية
تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس الحرية للدفاع عن رأيه.	٠.٥٥٥	٨٠٢	٢.٦٩	٢٣٢.٤٥٦	كبيرة	المشاركة السياسية
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة بالمؤتمرات والندوات التي تعقد داخل الجامعة وخارجها.	٠.٧٠٥	٧٧٥	٢.٦٠	٢٠٩.٢٠١	كبيرة	المشاركة السياسية
يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة.	٠.٦٦٠	٧٧٦	٢.٦٠	١٨٦.٤٥٠	كبيرة	الديمقراطية
تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بمناقشة طلابه في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة ذات الصلة بالمقرر الدراسي.	٠.٧٢٧	٧٢٥	٢.٤٣	٨٦.٨٦٦	كبيرة	المشاركة السياسية

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

– توافقت استجابات عينة البحث على درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٨١ – ٢.٤٣) لجميع العبارات؛ حيث أكدت على ضرورة دعم الجامعة لحرية أعضاء هيئة

التدريس في الإفصاح عن الآراء والحقائق العلمية التي يتوصلون إليها من خلال نتائج أبحاثهم، وتوفر لهم الحصانة الفكرية من خلال تكوين آراء وقناعات خاصة بهم سليمة وتتسق مع المبادئ الأساسية لدين الدولة الرسمي وتعمل على الحد من هجرة العلماء بمزيد من الرعاية والاهتمام، وتسمح بالمشاركة بالبرامج التلفزيونية والإذاعية الحوارية؛ بالإضافة إلى أحقية ممارسة عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة، والسماح له بمناقشة طلابه في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة ذات الصلة بالمقرر الدراسي.

خامساً – مجال الحرية في خدمة المجتمع

يتناول الجدول التالي نتائج مجال الحرية في خدمة المجتمع المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٦)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا^2) لعبارات مجال الحرية في خدمة المجتمع ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا^2	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
توازن الجامعة بين العبء التدريسي والمشاركة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس.	٠.٥١٠	٨٢٨	٢.٧٨	٣٢٤.٠٨٧	كبيرة	العمل التطوعي
تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس بتنظيم دورات خدمة لمؤسسات المجتمع.	٠.٥٩٠	٨٢٤	٢.٧٧	٣٥٦.٧٠٥	كبيرة	المشاركة السياسية
تعطي الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس للتواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصه الأكاديمي.	٠.٥٤٦	٨١٨	٢.٧٤	٢٩٤.٣٠٩	كبيرة	العمل التطوعي
تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس لتنظيم ندوات ثقافية لأفراد المجتمع في المناسبات المختلفة.	٠.٥٨١	٨٠٠	٢.٦٨	٢٣٥.٢٧٥	كبيرة	العمل التطوعي
تشجع الجامعة حرية المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس وقطاعات المجتمع المحلية والعالمية.	٠.٥٤٧	٧٩٩	٢.٦٨	٢١٩.٥٥٠	كبيرة	المشاركة السياسية
تدعم الجامعة رغبة عضو هيئة التدريس للانضمام إلى جمعيات العمل التطوعي في المجتمع المحلي.	٠.٦٢٩	٧٩٧	٢.٦٧	٢٤٧.٩٤٠	كبيرة	الانتماء الوطني
تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلاب في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع.	٠.٦٦٠	٧٨٤	٢.٦٣	٢١٤.٦٥٨	كبيرة	العمل التطوعي
تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التعاون (الإقليمي والدولي) في العمل التطوعي.	٠.٧١٧	٧٤٦	٢.٥٠	١٢٦.٢٤٨	كبيرة	العمل التطوعي

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
تؤسس الجامعة مراكز أبحاث هدفها دراسة مشكلات المجتمع وسبل حلها.	٠.٧٣٤	٧٣٤	٢.٤٦	١٠٥.٥٥٠	كبيرة	العمل التطوعي

بفحص بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

- سجلت استجابات عينة البحث درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٧٨ – ٢.٤٦) لجميع العبارات؛ حيث أكدت على ضرورة أن توازن الجامعة بين العبء التدريسي والمشاركة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس، وتمنح الحرية لأعضاء هيئة التدريس بتنظيم دورات خدمة لمؤسسات المجتمع، وتعطيهم للتواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصه الأكاديمي، وتحفزهم على تنظيم ندوات ثقافية لأفراد المجتمع في المناسبات المختلفة، وعلى المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس وقطاعات المجتمع المحلية والعالمية، وتحثهم للانضمام إلى جمعيات العمل التطوعي في المجتمع المحلي، وكذلك التعاون مع الطلاب في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع، وتعمل على تأسيس مراكز أبحاث هدفها دراسة مشكلات المجتمع وسبل حلها.

سادساً – مجال الحرية المجال الإداري والمالي

يستعرض الجدول التالي نتائج مجال الحرية المجال الإداري والمالي المرتبطة بقيم المسؤولية الاجتماعية، وفق ما تمخضت عنه استجابات عينة البحث بشكل مفصل فيما يلي:

جدول (٧)

الانحراف المعياري والمتوسط وقيمة (كا٢) لعبارات مجال الحرية المجال الإداري والمالي ودرجة ارتباطها بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
يمكن لعضو هيئة التدريس التقدم بطلب الترقية قبل اكتمال المدة النظامية بثلاثة أشهر.	٠.٥٣٨	٨١١	٢.٧٢	٢٥٩.٧٣٨	كبيرة	التسامح
يمكن لعضو هيئة التدريس الحصول على إجازة تفرغ علمي لمدة عام واحد كل خمس سنوات يحصل خلالها على راتبه كاملا وبدل الانتقال الشهري .	٠.٥٣٩	٨٠٥	٢.٧٠	٢٣٧.٦٧١	كبيرة	التسامح
يمكن لعضو هيئة التدريس في الجامعات بصفته عضوا في مجلس القسم التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم.	٠.٦٥٢	٧٩٤	٢.٦٦	٢٥٠.٤٩٧	كبيرة	الحرية

العبارات	الانحراف المعياري	مجموع الدرجات	المتوسط	كا٢	درجة الارتباط	قيم المسؤولية الاجتماعية
يمكن لعضو هيئة التدريس الحصول على إعارة للجهات الحكومية والخاصة والهيئات الدولية والإقليمية.	٠.٦٦٣	٧٩٤	٢.٦٦	٢٥٧.٩٠٦	كبيرة	المشاركة السياسية
يستطيع عضو هيئة التدريس أن يشارك في إلقاء الوحدات التدريسية غير المنهجية والحصول على مقابل مادي .	٠.٦٩٣	٧٦٨	٢.٥٨	١٧٧.٢٦٨	كبيرة	الديمقراطية
يتمكن عضو هيئة التدريس المحال إلى لجنة تأديب من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت له.	٠.٧٢٣	٧٦٤	٢.٥٦	١٨١.٨٥٩	كبيرة	التسامح
يستطيع عضو هيئة التدريس الانتقال من قسم إلى آخر أو من كلية إلى أخرى أو الانتقال للعمل خارج الجامعة.	٠.٨٠٠	٧١٩	٢.٤١	٢١٨.٤٣٠	كبيرة	الحرية

بالنظر إلى بيانات الجدول السابق اتضح أنه:

- سجلت استجابات عينة البحث درجة ارتباط كبيرة تراوحت ما بين (٢.٧٢ – ٢.٤١) لجميع العبارات؛ حيث أشارت إلى أن يمكن لعضو هيئة التدريس التقدم بطلب الترقية قبل اكتمال المدة النظامية بثلاثة أشهر، والحصول على إجازة تفرغ علمي لمدة عام واحد كل خمس سنوات، والحصول على إعارة للجهات الحكومية والخاصة والهيئات الدولية والإقليمية، وتقديم التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم، وإمكانية المشاركة في إلقاء الوحدات التدريسية غير المنهجية والحصول على مقابل مادي، والاطلاع على التحقيقات التي أجريت له، وحرية الانتقال من قسم إلى آخر أو من كلية إلى أخرى أو الانتقال للعمل خارج الجامعة وفق الضوابط المعمول بها.

مناقشة النتائج:

أظهرت نتائج البحث أهمية تبادل الخبرات فيما يرتبط بالبحث العلمي والبرامج الأكاديمية والمهنية لمنتسبيها من الطلاب والدارسين، وأكدت على ضرورة تنويع مصادر التعلم، وأنه يحق لعضو هيئة التدريس الاستعانة بالمزيد من المراجع التي تحقق أهداف البرنامج التعليمي بمجاله بالمؤسسة الجامعية، كما أشارت النتائج إلى التأكيد على قرارات المجالس العلمية بإعتبارها الجهة المشرعة لما يخص قضايا البحث العلمي وقضايا العملية التعليمية للطلاب، وبالطبع ما يرتبط بالجانب الإداري لتسيير العملية البحثية والتعليمية على السواء، ويترجم ذلك اللائحة التنظيمية التي يتم التوافق عليها، ويحق لمجالس الأقسام التعديل عليها وفق التغييرات ومتطلبات التطوير والتحسين.

وأشارت نتائج البحث إلى أن المؤسسات الجامعية متمثلة في إدارتها تعمل على حماية الحرية الأكاديمية بصورة وظيفية؛ حيث تراجع وتصدق على القرارات التي جاءت بها مجالس الأقسام بواسطة كلياتها، ليتم تنفيذها بشكل إجرائي، ويحقق ذلك معيارية صناعة واتخاذ القرار وحل المشكلات، كما تساعد إدارة الجامعة على تفعيل الحرية الأكاديمية من خلال تمكين هيئة التدريس من التفرغ العلمي، وحرية السفر والتنقل لغايات البحث العلمي، وتمكينه من حضور المؤتمرات والندوات داخل الدولة وخارجها، والسماح له بالكتابة والنشر في الدوريات العلمية (المحلية والعالمية).

وأكدت نتائج البحث على ضرورة وحرص المؤسسة الجامعية على حماية حرية أعضاء هيئة التدريس في الإفصاح عن الآراء ونتائج البحوث العلمية، والطرائق البحثية الحديثة، التي يتوصلون إليها من خلال نتائج بحوثهم العملية، بالإضافة إلى تفعيل الشراكة على مستوى محلي وأقليمي وعالمي، وتوفر لهم الحصانة الفكرية شريطة توافقها مع المبادئ الأساسية لثقافة الدولة، مع منح الأحقية في توجيه النقد البناء للمنظومة التعليمية، ويصل الأمر توجيه النقد لقرارات مجلس إدارة الجامعة، مع الإتاحة التامة لخدمة المؤسسات المجتمعية، أو أفراد المجتمع من خلال قنوات شرعية ومقننة، تؤدي خدماتها بصورة صحيحة، بما يسهم في نشر أهمية العمل التطوعي.

وقد برهنت عينة البحث على أهمية وضرورة مجالات الحرية الأكاديمية بشكل مجمل، كما أشارت استجاباتهم على الممارسات الفرعية لكل مجال على حدة، وأوضحت استجاباتهم أيضاً مدى ارتباط المجالات وممارساتها مع قيم المسؤولية الاجتماعية؛ لذا تعد الممارسات التي تناولها البحث الحالي مهمة للحرية الأكاديمية بشكل عام، وهذا ما أكدت عليه البحوث والدراسات السابقة التي اهتمت بتعضيد الحرية الأكاديمية في الجامعات لغايتها الكبرى في تحقيق رسالة الجامعات على المستوى المحلي والإقليمي ومنها دراسة كل من (أبو نعير، ٢٠١٣؛ النزهوني، و العبار، ٢٠١٥؛ ثابت، ٢٠٠٩؛ الخزاعلة، ٢٠١٦؛ خطايبة، ٢٠١٤؛ الخوالدة، و عناب، ٢٠١٧؛ درويش، ٢٠١٥؛ الزبون، و الحجاوي، ٢٠١٧؛ زروالي، و ابريعم، ٢٠١٨؛ الزيدي، ٢٠٠٠؛ سعيد، و الإبراهيم، ٢٠١٧؛ سليمان، ٢٠١٥؛ الشبول، و الزيود، ٢٠٠٩؛ الشخيبي، و فتحي، ٢٠١٥؛ شقير،

٢٠٠٣؛ عبدالوهاب، ٢٠١٦؛ العجلوني، ٢٠١٦؛ الغامدي، ٢٠١٨؛ الغريب، ٢٠١٥؛ الفايدي، ٢٠١٧؛ القرشي، ٢٠١٨؛ القرني، ٢٠٠٩؛ الكندري، و الأحمد، ٢٠١١؛ المليجي، ٢٠١٣؛ المنصوب، ٢٠١٣؛ هادي، ٢٠١٠).

وبالنظر إلى درجة الارتباط بين مجالات الحرية الأكاديمية وتضمنت (مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج_مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات_مجال حرية البحث العلمي والنشر_مجال حرية التعبير عن الرأي_مجال الحرية في خدمة المجتمع_مجال الحرية في الجانب الإداري والمالي)، وقيم المسؤولية الاجتماعية والتي حددت في(قيمة الانتماء الوطني_قيمة الديمقراطية_قيمة الحرية_قيمة العمل التطوعي_قيمة المشاركة السياسية_قيمة التسامح) تبين تفرد استجابة عينة البحث فيها؛ حيث جاءت كبيرة في جميع العبارات التي تضمنت كل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية، ويبرهن ذلك على أن العلاقة طردية موجبة في الاتجاه المرغوب فيه.

وأكدت درجة الارتباط الكبيرة بين قيم المسؤولية الاجتماعية ومجالات الحرية الأكاديمية التي عبرت عنها استجابات عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس على مدى أهمية قيم المسؤولية الاجتماعية التي حددت بالبحث الحالي، وهذا ما أشارت إليه العديد من البحوث والدراسات السابقة التي اوصت بضرورة تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى عينات بحوثها، ومنها(أبو غانم، ٢٠١٠؛ الأحمدي، ٢٠١٧؛ إدريس، ٢٠١٧؛ باكير، ٢٠١١؛ البصير، ٢٠١٧؛ بوربعين، و عطار، ٢٠١٦؛ البوم، ٢٠٢٠؛ الحريري، و حسنين، ٢٠١٦؛ حسن، ٢٠١٨؛ دره، التيجاني، و حناوي، ٢٠١٨؛ الرواشدة، و الكيلاني، ٢٠١٧؛ الشاهد، ٢٠١٨؛ شلدان، و صايمة، ٢٠١٤؛ عبد باقر، ٢٠١٢؛ كمال، ٢٠١١).

التصور المقترح:

اشتمل التصور المقترح للبحث على تحديد الهدف منه ووضع متطلبات وآليات تفعيل الحرية الأكاديمية ودورها في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس، التي تم رصدها بنتائج البحث لكل محور على حده؛ بغرض الاستفادة منها بصورة وظيفية.

وبعد صياغة التصور المقترح في صورته الأولية، تم طرحه على بعض السادة المحكمين في تخصص أصول التربية؛ حيث تم تعديل بعض العبارات وإضافة أخرى، ومن ثم أصبح التصور المقترح في صورته النهاية والتي اشتملت على مبررات التصور المقترح،

وفلسفة ومنطلقات التصور المقترح، وأهدافه وحدوده، ومتطلبات تنفيذه، ومن ثم إجراءات تنفيذه.

مبررات التصور المقترح:

قام التصور المقترح على بعض المبررات ومن أهمها:

- اعتماد قيام المؤسسة الجامعية على مجالات الحرية الأكاديمية في صورتها المكتملة والمفعلة.
- افتقار مؤسسة الجامعة لمجالات الحرية الأكاديمية يؤدي إلى ضعف مساهمتها في بناء مجتمع المعرفة المرتقب بها.
- تحمل الحرية الأكاديمية في طياتها قيم المسؤولية الاجتماعية، والتي يتحملها هيئة التدريس بالمؤسسة الجامعية.
- اعتبار أن المسؤولية الاجتماعية حاجة ملحة، ومطلباً مهماً في عملية إعداد الأفراد في المجتمعات المختلفة، لتحمل واجباتهم تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه.
- تعمل المسؤولية الاجتماعية على صيانة نظم المجتمع وتحفظ قوانينه وحدوده من الاعتداء، ويقوم كل فرد بواجبه ومسؤوليته نحو نفسه ونحو مجتمعه.
- تقاس قيمة الفرد في مجتمعه بمدى تحمله المسؤولية تجاه نفسه وتجاه الآخرين؛ فالمسؤولية الاجتماعية تعد ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تفعيل الحرية الأكاديمية يضمن تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى هيئة التدريس بمؤسسة الجامعة.

فلسفة ومنطلقات التصور المقترح:

اعتمدت فلسفة التصور المقترح بالبحث الحالي على المنطلقات الفكرية والمبادئ الأساسية التي أهمية تفعيل الحرية الأكاديمية ودورها المرتقب في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية بصورة وظيفية، ومن هذه المنطلقات:

- استقلال المؤسسة الجامعية يقوم على الحرية الأكاديمية ودعم ممارستها.
- الحرية الأكاديمية ليست غاية بحد ذاتها، ولا توظيفًا سياسيًا لدور المؤسسة الجامعية، بل وسيلة للارتقاء بالتعليم الجامعي، وضمانة للبحث العلمي والإبداع، وبالتالي خدمة المجتمع بشكل وظيفي.

- يحتاج تفعيل الحرية الأكاديمية إلى الاقتناع بضرورة إطلاق كافة الطاقات الكامنة، وتوسيع دائرة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في عملية صنع القرار الأكاديمي، وإزالة البيروقراطية والرقابة عن الأنشطة الطلابية.
- يتحمل أعضاء هيئة التدريس مسؤولياتهم الاجتماعية تجاه مجتمعهم في الحرص على مقدراته، والدفاع عن حرماته، والتفاعل مع مشكلاته، وعدم التقوقع داخل أسوار الجامعة.
- الحرية الأكاديمية تساعد في تمكين الأستاذ الجامعي من المشاركة الفاعلة والإيجابية في الارتقاء بمجتمعه، وعلاج مشكلاته، بوصفه محل إجماع وثقة في المجتمع.

أهداف التصور المقترح:

تمثل الهدف الرئيس للتصور المقترح في وضع متطلبات وآليات تفعيل الحرية الأكاديمية ودورها في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بصورة إجرائية، وتمخض عن ذلك بعض الأهداف الفرعية تمثلت في الآتي:

- تحديد مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية التي استهدفها البحث الحالي.
- التأكيد على أهمية مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية الواردة بالبحث.
- تناول درجة ما تمثله مجالات الحرية الأكاديمية من أهمية بشكل وظيفي.
- التوصل للصيغة الإجرائية للعبارات الممثلة لكل مجال من مجالات الحرية الأكاديمية.
- ربط مجالات الحرية الأكاديمية بقيم المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس.
- تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.
- مواجهة التحديات والتغيرات المجتمعية من خلال التمسك بقيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

- تعتمد التنافسية والريادة للمؤسسة الجامعية على مدى تفعيل مجالات الحرية الأكاديمية بها بصورة إجرائية تساهم في تحقيق أهدافها المنشودة.
- مدى أهمية قيم المسؤولية الاجتماعية وربط تنميتها بتفعيل مجالات الحرية الأكاديمية بالمؤسسة الجامعية.
- أهمية تبني بعض المعايير التي تعتمدها المؤسسة الجامعية في كآفة المجالات الإدارية والتعليمية والبحثية، بما يضمن فعالية ونجاح الحرية الأكاديمية.
- التأكيد على أن الحرية الأكاديمية مسئولة، وليست حرية مطلقة، تسعى لتحقيق الصدق، والأمانة، والجرأة، والفضيلة، والمسؤولية، ومراعاة قيم المجتمع وتفترض احترام الأكاديميين لعملهم ورسالتهم، ومراعاتهم لمعايير النزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، وتجنب المحاباة أو المجاملة.
- تقديم الدعم اللازم الذي يساعد في تحقيق مجموعة المبادئ والمهارات والواجبات، التي يؤمن بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

حدود التصور المقترح:

جاءت حدود التصور المقترح فيما يلي:

- اعتمد التصور المقترح على الإطار الفلسفي للبحث، ونتائج الدراسة الميدانية وحرص على ألا يتجاوزها.
- اعتمد التصور المقترح على آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الحكومية المصرية، شملت جامعة (الأزهر بفروعها_حلوان_عين شمس_القاهرة_طنطا_كفر الشيخ_سوهاج_ أسيوط)، والذين تطوعوا بالمشاركة في الاستجابة على أداة البحث من خلال مواقع التواصل الاجتماعي عبر تقنية (Google Form) على اختلاف درجاتهم العلمية دون غيرهم.
- راعى التصور المقترح السياق الداخلي الذي يعمل في ضوئه، وصلاحيته للتطبيق في بيئة المؤسسة الجامعية.

- تميز التصور المقترح بمرونة آليات تنفيذه، وأكد على أن نجاحه يتوقف على القناعة بضرورة تفعيل الحرية الأكاديمية بما يؤدي بالضرورة إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس.

متطلبات تنفيذ التصور المقترح:

المتطلبات العامة لتنفيذ التصور المقترح:

- متطلبات بشرية: أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، ومكونات الهيكل الإداري.
- متطلبات مؤسسية: رصد معوقات تفعيل مجالات الحرية الأكاديمية، والوقوف على الواقع، حصر متطلبات تفعيلها، ومن ثم رسم سيناريو فاعل يسهم في تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية.
- متطلبات تشريعية: تفعيل القوانين واللوائح المنظمة، والتي تسهم في تفعيل مجالات الحرية الأكاديمية، بما يؤدي إلى تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية.

المتطلبات الخاصة لتنفيذ التصور المقترح:

لكي تعزز مؤسسة الجامعة تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية والتي حددت في(قيمة الانتماء الوطني_قيمة الديمقراطية_قيمة الحرية_قيمة العمل التطوعي_قيمة المشاركة السياسية_قيمة التسامح) استلزم ضرورة تفعيل مجالات الحرية الأكاديمية، وشملت:(مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج_مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات_مجال حرية البحث العلمي والنشر_مجال حرية التعبير عن الرأي_مجال الحرية في خدمة المجتمع_مجال الحرية في الجانب الإداري والمالي).

الإجراءات التنفيذية للتصور المقترح (آليات التفعيل)

تأكد تنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة الجامعية عبر تفعيل مجالات الحرية الأكاديمية المرتبطة بها؛ حيث نتجت فلسفة التصور المقترح بالبحث الحالي من تحديد مجالات الحرية الأكاديمية وقيم المسؤولية الاجتماعية المرتبطة بكل عبارة من عبارات مجالات الحرية الأكاديمية، ومن ثم أمكن تحليل استجابات عينة الدراسة

من أعضاء هيئة التدريس ووضع تصور مقترح يوضح آليات تفعيل وتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس بشكل وظيفي، ويتضح ذلك في العرض التالي:

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
أولاً – مجال حرية التدريس واختيار عناصر المنهج		
يسمح بالانتداب للتدريس خارج الجامعة.	الحرية	– الانتداب للتدريس خارج الجامعة لا يتجاوز الثلاثة أيام كحد أقصى؛ ليتمكن عضو هيئة التدريس بأداء مهامه الأساسية. – تبادل الخبرات بين المنتدبين خارج الجامعة مع زملائهم من داخل الجامعة؛ لتمام الاستفادة في الخبرات التدريسية وأداء الأنشطة ومهامها بالصورة المناسبة.
اختيار طرق ووسائل التدريس والتقنيات الحديثة وأساليب التقويم المناسبة.	الحرية	– إتاحة التدريب المهني لأعضاء هيئة التدريس بصورة مستمرة لمداخل واستراتيجيات وطرائق وأساليب التدريس الحديثة في صورتها العادية والرقمية. – إتاحة التدريب المستمر لأعضاء هيئة التدريس على توظيف التقنيات الحديثة في التدريس من قبل المتخصصين في المجال التقني. – ضرورة التدريب أعضاء هيئة التدريس على أساليب التقويم الحديثة والتي تشمل الملفات الوثائقية، والاختبارات الالكترونية، وأنماط الأسئلة الموضوعية، وأنماط الأسئلة التي تتضمن مهارات التفكير العليا. – تدريب أعضاء هيئة التدريس على أدوات المجالين المهاري والوجداني لضرورتهما في إصدار حكم على خبرات الطلاب، واتخاذ قرار بشأن التحسين والتطوير.
اختيار مراجع ومفردات المقرر.	الحرية	– ضرورة تنويع المصادر والمراجع من قبل أعضاء هيئة التدريس في كل مجال من مجالات التعلم. – ينبغي مطالعة المراجع والمصادر الأجنبية ذات الصلة بغية الاستفادة منها من قبل أعضاء هيئة التدريس، وتنمية خبراتهم، وبالتالي إكساب خبرات متميزة لطلابهم. – ضرورة مطالعة مفردات المقرر للأقسام والتخصصات الموازية في الجامعات داخل القطر وخارجه العربية منها والأجنبية؛ لتمام الاستفادة منها، والاطمئنان أن مفردات المقرر تغطي الخبرات التعليمية المرتقب إكسابها للطلاب. – تدريب أعضاء هيئة التدريس على آليات مراجعة مفردات المقرر وفق مصفوفة أهداف البرامج التعليمية لكل مجال، والأهداف الإجرائية للمقرر؛ حتى يتسنى تغطية مفردات المقرر لتلك الأهداف. – العمل على تحديث المراجع والمصادر وبالتالي مفردات المقرر بشكل مستمر من قبل أعضاء هيئة التدريس؛ حتى تتواكب خبرات الطلاب والخريجين منهم مع مهارات القرن الحادي والعشرين ومتطلبات سوق العمل، وبالتالي تفي باحتياجات المجتمع على المستوى المحلي والدولي.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
بناء مفردات ومحتوى المقرر الذي يدرس.	الحرية	– مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في كل مجال وتخصص في وضع أهداف المقرر الإجرائية. – ضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في بناء مفردات المقرر وإتاحة الفرصة للتصويت عليها؛ كي يتم التوصل لمفردات تحقق أهداف التعلم بشكل وظيفي. – التأكيد على ربط محتوى المقرر بمفرداته والاستعانة بذوي الخبرة في هذا المضمار من أعضاء هيئة التدريس. – إتاحة الفرصة كاملة لكل عضو هيئة تدريس في اختيار المحتوى الذي يفي بالمفردات التي تمت صياغتها بشكل جماعي. – حث أعضاء هيئة التدريس على تحديث أهداف ومفردات ومحتوى التدريس في كل عام دراسي؛ كي يواكب التغيرات على المستوى الوظيفي لها.
التعبير عن الرأي للطلاب نحو أي قضية ذات علاقة بالمقرر الذي يدرس.	الديمقراطية	– إتاحة الفرصة للطلاب بشكل مستمر كي يعبروا عن رأيهم في موضوعات التعلم، وتلقي مقترحاتهم في هذا الشأن. – حث أعضاء هيئة التدريس طلابهم على مطالعة كل ما هو جديد من مجال التخصص؛ حتى يتسنى لهم تقديم آراء ومقترحات تسهم في تطوير المقرر الذي يدرسونه. – مناقشة أعضاء هيئة التدريس لآراء الطلاب التي تصدر عنهم بشان القضايا المرتبطة بالمقرر المدروس؛ لتحفيزهم على مواصلة اكتساب الخبرات لقضايا أخرى ذات صلة بهذا المقرر. – يعمل أعضاء هيئة التدريس على تعويد طلابهم لاتباع نظام الاستفتاء المبرر عن الاختلاف في قضية أو رأي نحو قضية بعينها؛ لتعضيد مبدأ الديمقراطية الهادفة فيما بينهم.
توظيف المعرفة للطلاب في إطار أهداف ووصف المقرر.	الحرية	– يختار أعضاء هيئة التدريس المعرفة المرتبطة بأهداف المقرر، بعد مطالعة المزيد منها على المستويين العربي والأجنبي؛ لتمكينهم من تحديد أحدث وأفضل جوانبها لإفادة طلابهم. – مراعاة أن تكون المعرفة العملية منبثقة من الثقافة التي يتحلى بها المجتمع، ويوضح ذلك التوصيف الذي يتبناه كل عضو هيئة تدريس بمقرره. – مراعاة أن تكون المعرفة التي يتلقاها الطلاب وظيفية، حتى يتمكن من تطبيقها في جانبها العملي، ويقع ذلك على عاتق أعضاء هيئة التدريس. – لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في تغيير المعرفة وفق ما يرونه مناسباً للأهداف التي تم صياغتها سلفاً.
الحرية الكاملة لعضو هيئة التدريس في شرح المادة.	الحرية	– يتبني أعضاء هيئة التدريس الطرائق التدريسية التي تتناسب مع طبيعة المعرفة المقدمة لطلابهم، ومع طبيعتهم التي ينفردون بها، وفي ضوء الامكانات اللوجستية المتاحة لهم. – يحرص أعضاء هيئة التدريس على أخذ رأي طلابهم في الطرائق التدريسية المتبعة معهم؛ بغرض تطويرها عند اللزوم، أو العمل على تطوير بعض خطواتها؛ كي تساهم في تحقيق أهداف التعلم، وتساعد في اكتساب الخبرات المرتقبة. – يحاول أعضاء هيئة التدريس تعويد طلابهم على المطالعة والاستباط، وفقاً لمبدأ تعلم كيف تتعلم، وينأى بهم للوقف على التلقي والتلقين فقط؛ بغية تحفيز الابتكار لديهم بصورة وظيفية.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
الحرية في اختيار أعمال إضافية إلى النصاب التدريسي.	الحرية	– يترك لأعضاء هيئة التدريس الحرية الكاملة في اختيار أي أعمال إضافية، بعد قيامهم بأداء مهام التدريس الموكلة إليهم على الوجه الأكمل. – ينتدب أعضاء هيئة التدريس من خارج المؤسسة عند استكمال النصاب التدريسي، بعد استشارة أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة. – يرشح أعضاء هيئة التدريس من يتم انتدابهم عبر مجلس القسم المنوط بتلك المهام؛ كي نضمن الموائمة في اكتساب الخبرات لدى الطلاب، ولا يحدث تعارض محتمل. – ينبغي أن يقابل العمل الإضافي فوق النصاب التدريسي بمكافأة توازي ما تحدد للمنتدبين من الخارج، حتى يتم تحفيز أعضاء هيئة التدريس للعمل داخل المؤسسة.
الحرية في اختيار مواعيد الجدول الدراسي.	الحرية	– يتم استفتاء أعضاء هيئة التدريس على المواعيد المناسبة لهم قبل الشروع في تصميم الجداول الدراسية. – ينبغي أن يتاح قدر الإمكان لأعضاء هيئة التدريس المواعيد المناسبة بالجدول الدراسي وفق ظروفهم الخاصة. – مشاركة أعضاء هيئة التدريس في وضع الجدول الدراسي يسهم في إحداث مرونة عند اختيارهم لمواعيد التدريس.
الحرية الكاملة في اختيار موضوعات ذات صلة بموضوع المادة التي تدرس.	الحرية	– حرية أعضاء هيئة التدريس في تجديد محتوى المادة الدراسية كل عام دراسي، بما يفي بتحقيق أهداف التعلم. – حرية أعضاء هيئة التدريس في تنويع موضوعات التعلم وفق ما يترأى لهم، وبما يسهم في تجديد المعرفة لدى طلابهم.
توفر الجامعة كافة الكتب والمراجع داخل مكتبة الجامعة واقتراح المراجع العلمية للمقررات الدراسية.	الحرية	– يحدد أعضاء هيئة التدريس بشكل مسبق الكتب والمراجع والمصادر المتعلقة بأهداف المقررات الدراسية؛ ليتم توفيرها بمعرفة الجامعة وفق القواعد المتبعة. – لأعضاء هيئة التدريس حرية إحالة طلابهم للمكتبة لمطالعة المراجع والمصادر العملية المرتبطة بموضوعات التعلم المقررة. – ضرورة تحديث المراجع والمصادر بالمكتبات الجامعية ومساعدة أعضاء هيئة التدريس في هذا الأمر، لضمان مناسبتها لتطوير المعرفة لدى طلابهم.
يحق لعضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تحديد مدة الاختبار التحريري النهائي للمقررات.	الحرية	– ينبغي أن يتحرر أعضاء هيئة التدريس من اللوائح التي تحدد ساعات تدريس المادة، وزمن اختبارها، ويترك ذلك لأعضاء هيئة التدريس؛ كي يتم تحقيق أهداف التعلم بصورة وظيفية. – يمكن لمجلس القسم أن يضع ويغير من مقترح تحديد زمن أو مدة الاختبار التحريري النهائي للمقررات.
يحق لعضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم معادلة المقررات التي درسها الطلاب خارج الجامعة.	الحرية	– يحرص أعضاء هيئة التدريس على مراجعة المقررات التي تم دراسها الطلاب خارج الجامعة؛ بغية اعتمادها، أو اقتراح ما يرونه من مقررات معادلة يدرسها الطلاب. – يتحرى أعضاء هيئة التدريس الدقة في تقويم المقررات المعادلة بما يسهم في تحقيق أهداف التعلم المنشودة. – يحق لأعضاء هيئة التدريس الحرية في اعتماد المقررات التي درسها الطلاب خارج الجامعة حال استيفائها المعايير المحددة من قبلهم.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعات اقتراح خطة الدراسة من خلال مجلس القسم.	الحرية	– يتجنب رؤساء الأقسام الانفراد بوضع خطة الدراسة، ويحرصون على اقتراحها من خلال مجالس الأقسام، بما يحقق المشاركة الجماعية من أعضاء هيئة التدريس. – يتم العمل على تعديل خطة الدراسة حال الاعتراض عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس خارج مجلس القسم، لضمان فعالية العملية التعليمية. – خطة الدراسة ينبغي أن تكون مرنة وتتوائم مع المتغيرات التي تواجه العملية التعليمية، وبما يتناسب وظروف أعضاء هيئة التدريس وطلابهم.
يحق لعضو هيئة التدريس في الجامعة السماح للطالب باستكمال متطلبات المقرر في الفصل الدراسي التالي.	الديمقراطية	– يتحلى أعضاء هيئة التدريس بالمرونة في تقويم طلابهم، وتوفير عدة محاولات لاجتيازهم المقررات الدراسية بما يحقق الديمقراطية المنشودة في اكتساب خبرات التعلم. – ضرورة تنويع آليات الدراسة باعتماد نظام الساعات المعتمدة، بما يحقق الديمقراطية المنشودة من العملية التعليمية، ومراعاة الفروق الفردية والظروف الخاصة للطلاب. – ترصد المكافآت المجزية لأعضاء هيئة التدريس الذي مكنون طلابهم من استكمال متطلبات المقررات الدراسية في الفصل الدراسي التالي.
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم إعطاء طالب الدراسات العليا فرصا إضافية لتقويمهم.	التسامح	– تكرار فرص التقويم يحقق الأهداف المنشودة في مرحلة الدراسات العليا، ويجب أن يسمح به أعضاء هيئة التدريس، ويتم مجازاتهم عليه مادياً ومعنوياً. – أعضاء هيئة التدريس يقدم مبررات قوية في مجلس القسم لضرورة إعطائه فرص متكررة لطلاب الدراسات العليا في تقويمهم. – يراعى أعضاء هيئة التدريس تكافؤ الفرص عند تعدد الفرص لتقويم طلابهم، وتفعيل العمل بالملفات الوثائقية والمشروعات البحثية ذات الفاعلية.
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تأجيل قبول تقويم طلاب الدراسات العليا.	التسامح	– يراعي أعضاء هيئة التدريس ظروف طلابهم عند تقديم طلبات تأجيل تقويمهم، ويبررون موافقاتهم خلال مجلس القسم العملي. – يتاح لأعضاء هيئة التدريس إعطاء طلاب الدراسات العليا المزيد من التكليفات حال موافقتهم على تأجيل تقويم، وفق معايير يحددونها. – ضرورة اعتماد أعضاء هيئة التدريس أساليب التقويم الرقمية فيما يخص الجوانب المعرفية؛ بغية مراعاة ظروف طلاب الدراسات العليا، ويحقق أهداف العملية التعليمية.
يستطيع عضو هيئة التدريس بصفته عضوا في مجلس القسم تحويل طلاب الدراسات العليا.	الحرية	– يقبل أعضاء هيئة التدريس طلبات من يرغب في التحويل بمرحلة الدراسات العليا وفق معايير تحددها لجان مختصة بالقسم؛ بغية مراعاة مصلحة الطلاب، وتحقيقاً للصالح العام. – تحدد أوقات بعينها لفتح باب التحويل أمام طلاب الدراسات العليا حال رغبتهم في ذلك ويوافق عليها أعضاء هيئة التدريس بمجلس القسم العلمي.
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم اقتراح شخصيات ذات مكانة علمية وزائرين للتدريس والإشراف على البحوث العلمية.	الحرية	– حرية أعضاء هيئة التدريس في التواصل مع أصحاب الخبرات في المجال من خارج الجامعة بغية تبادل الخبرات. – حرية أعضاء هيئة التدريس في الاستعانة بأصحاب الخبرات بالمساهمة في الإشراف على البحوث العملية بغية إثراء نتائجه. – يتاح لأعضاء هيئة التدريس حرية استقدام زائرين من الخارج أو الداخل بعد تقديم المبررات التي تعضد وجهة نظرهم، مع اتباع المعايير المعمول بها بالمؤسسة الجامعية.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم الموافقة على مقترح مشروع تسجيل رسالة طلاب الدراسات العليا.	الحرية	– يعقد أعضاء هيئة التدريس سيمينار علمي يناقش المشروعات البحثية المراد تسجيلها لطلاب الدراسات العليا، ويقدم التعديلات المتطلب العمل بها للباحثين، أو الاجتياز المباشر لها تمهيداً لعرضها على مجلس القسم العلمي. – يعرض أعضاء هيئة التدريس متطلبات تنفيذ المشروعات البحثية لطلاب الدراسات العليا؛ بغية توفيرها من قبل الجامعة وفق ما هو معمول به في لائحتها. – لعضو هيئة التدريس الاعتراض على المشروع البحثي أو بعض خطواته الإجرائية في مجلس القسم العلمي وفق تبريرات علمية لا يختلف عليها.
يستطيع عضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم تحديد المشرف على مشروع رسالة طلاب الدراسات العليا.	الديمقراطية	– يختار أعضاء هيئة التدريس من يعينوهم على الإشراف، ويتم اقتراحهم داخل مجلس القسم العلمي، وعند الاختلاف يؤخذ التصويت على ذلك. – للقسم العلمي أن يغير من الإشراف على المشروعات البحثية حال تقديم مبررات من قبل أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمي. – يمكن لأعضاء هيئة التدريس طلب الدعم في الإشراف مراعاة لمصلحة نتائج المشروعات البحثية، سواء من داخل الجامعة أو من خارجها، وفق المعايير المعمول بها بالجامعة، وبما يحقق رؤيتها ورسالتها البحثية.
يمكن لعضو هيئة التدريس في الجامعات اقتراح المناهج الدراسية وفق أهداف البرنامج التعليمي المعتمد من خلال مجلس القسم.	الديمقراطية	– يسمح لأعضاء هيئة التدريس اقتراح المناهج التي تحقق أهداف برامج التخصص، وفق عمل لجان متخصصة يؤخذ التصويت على نتائجها من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس. – يفضل تحديث المناهج وما تتضمنه من محتوى للمقررات بما يتناسب وطبيعة المستجدات على الساحة العملية وبما يحقق أهداف البرامج الأكاديمية المعتمدة، ويتم التصويت عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمي. – يفضل ألا تقتصر المناهج الدراسية على المحتوى العربي للتخصصات النظرية، ويترك لأعضاء هيئة التدريس حرية اختيار المحتوى الأجنبي بغية إثراء المعرفة في صورتها العالمية.
يمكن لعضو هيئة التدريس من خلال مجلس القسم تشكيل لجنة مناقشة رسالة طلاب الدراسات العليا.	الديمقراطية	– يفضل أن يعرض طلاب الدراسات العليا نتاجهم العلمي على سمينار القسم العلمي؛ لإبداء ملاحظاته تمهيداً لتشكيل المناقشة العلنية لتلك المشروعات. – عضو هيئة التدريس المشرف على الرسالة له حق تقديم طلب لتشكيل لجنة المناقشة بعد اقتراحها في طلبه لمجلس القسم العلمي، بعد مراعاة المعايير المعمول بها في هذا الشأن بالجامعة. – لعضو هيئة التدريس الحق في تعديل طلب تشكيل الرسالة المقدمة من طلابه، حال ما يستجد من آراء أو اعتراض، أو مستجدات على الساحة العلمية، أو الساحة الحياتية.
ثانياً – مجال حرية صناعة واتخاذ القرارات		
يمكن لعضو هيئة التدريس المشاركة في صنع القرارات الخاصة بمؤسسته وبالجامعة.	الديمقراطية	– تقوم صناعة القرارات الخاصة بالقسم العلمي والكلية والجامعة على التصويت المباشر من قبل أعضاء هيئة التدريس الذين لهم الحق في ذلك، وفق ما تنظمه اللائحة. – يحق للمؤسسة التعليمية أن تسمح بمشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس في صناعة قراراتها وفق آلية ديمقراطية تعتمدها، وتعلن تفعيلها. – هناك إمكانية لإعادة التصويت على بعض القرارات التي أفرزت نتائج سلبية للعمل بها بالمؤسسة؛ بغية تعديلها لتحسين النتائج المرتقبة منها، وينبغي أن يشارك في تعديل صياغتها جميع أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة وفق النظام الديمقراطي المعتمد لديها.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يمكن لعضو هيئة التدريس المشاركة في وضع اللوائح والتعليمات الجامعية التي تخص أعضاء هيئة التدريس.	الديمقراطية	– تقدم المقترحات من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس بشأن وضع أو تعديل اللوائح الجامعية التي تخصهم، ثم تعرض عليهم في صورة منقحة لإبداء الآراء فيها، والعمل على اعتمادها حال الموافقة عليها، وإعادة صياغتها حال الاعتراض المبرر عليها من قبل بعض أعضاء هيئة التدريس. – اللوائح وما تتضمنه من تعليمات جامعية تقبل الطرح والمناقشة في أي وقت من قبل أعضاء هيئة التدريس بغية تحسين أهداف المؤسسة التعليمية، وبغض النظر عن الحالة الساكنة لمجريات الأمور بتلك المؤسسة. – ينبغي تنويع آليات المشاركة في وضع اللوائح الجامعية وما يرتبط بها من تعليمات والتصويت عليها بطرائق متعددة، يمكن للجانب الرقمي أن يكون له نصيب منها.
يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في ترشيح رئيس القسم الذي ينتسب إليه.	الديمقراطية	– تعلن المعايير التي من خلالها يترشح أعضاء هيئة التدريس لشغل وظيفة رئيس القسم العلمي. – تعلن المهام المنوطة برئيس القسم العلمي، حتى يتسنى مطالعتها ممن يرغبون في الترشح. – يتاح لمن تتوافر فيه الشروط التقدم لشغل وظيفة رئيس القسم العلمي وفق آليات واضحة لتقديم طلب الترشح أو الترشيح المباشر له من قبل إدارة المؤسسة بعد أخذ موافقة عضو هيئة التدريس المراد ترشيحه. – تحدد آلية الاستفتاء أو التصويت على أختيار رئيس القسم العلمي من أعضاء القسم ثم يصدق عليها من قبل الإدارات المتعاقبة (الكلية – الجامعة). – يتاح أن يرشيح أعضاء هيئة التدريس بأنفسهم رئيساً للقسم بشكل توافي حال توافر المعايير المعمول بها في الجامعة.
يتاح لعضو هيئة التدريس المشاركة في ترشيح عميد للكلية التي ينتسب إليها.	الديمقراطية	– تعلن المعايير التي من خلالها يترشح أعضاء هيئة التدريس لشغل وظيفة عميد الكلية. – تعلن المهام والوظائف والتكليفات المنوطة بعميد الكلية، حتى يتسنى مطالعتها ممن يرغبون في الترشح. – يتاح لمن تتوافر فيه الشروط التقدم لشغل وظيفة عميد الكلية وفق آليات واضحة لتقديم طلب الترشح أو الترشيح المباشر له من قبل إدارة الجامعة أو لجنة تحددها الجامعة لهذا الأمر، بعد أخذ موافقة عضو هيئة التدريس المراد ترشيحه. – تحدد آلية الاستفتاء أو التصويت على اختيار عميد الكلية من بين المرشيحين أو المتقدمين للترشح، ثم يصدق عليها من قبل إدارة الجامعة في مجلسها التالي. – يتاح أن يرشيح أعضاء هيئة التدريس بالكلية عميدا للكلية بشكل توافي حال توافر المعايير المعمول بها في الجامعة، وتقر إدارة الجامعة هذا الترشح.
تعرض قرارات مجلس الجامعة على أعضاء هيئة التدريس لمناقشتها قبل اعتمادها.	الديمقراطية	– تتبنى إدارة الجامعة تقنية رقمية لعرض موضوعاتها على أعضاء هيئة التدريس قبل الشروع في اعتمادها من قبل مجلسها، وتتلقى مقترحات وآراء أعضاء هيئة التدريس حولها، وتقدم التعديلات أو المبررات لتلك القرارات بشكل يتسم بالشفافية. – اعتماد مجلس الجامعة لقراراته لا يعفيه من الطعن عليها من قبل أعضاء هيئة التدريس بشكل منظم وعبر آلية معتمدة داخل المؤسسة الجامعية تجنباً للجوء للقضاء الإداري في هذا الشأن.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تعتمد الجامعة على الأسلوب العلمي في (صناعة القرار وحل المشكلات).	الحرية	– تعرض إدارة الجامعة عبر موقعها الرسمي القضايا والمشكلات بأبعادها، وتحفز أعضاء هيئة التدريس بتقديم المقترحات والحلول من وجهة نظرهم، وتدعم المقترحات التي تساهم في تقديم حلول إجرائية، وتعلن عنها؛ بغية الاستفادة منها، والتشجيع على المزيد من الأفكار والحلول. – تقدم الجامعة المحفزات المعنوية والمادية للمشاركين من أعضاء هيئة التدريس في صناعة القرار وحل المشكلات التي تواجهها المؤسسة الجامعية. – تعقد الجامعة مؤتمرات وندوات علمية بشكل منتظم تناقش فيها حل القضايا والمشكلات الراهنة، ويمكن أن تستعين بالخبراء من الخارج بالإضافة لخبرات أعضاء هيئة التدريس في كافة المجالات. – تعلن الجامعة عن ورش عمل مدفوعة الأجر لمن يرغب في المشاركة لصناعة القرارات التي تخص إدارة مواردها ومنشأتها المختلفة بأسلوب علمي رصين يدفعها للتقدم وتطوير وحداتها الخدمية والوحدات ذات الطابع الخاص بها.
تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس مناقشة قرارات الأقسام الداخلية.	الديمقراطية	– يختص كل قسم علمي بإدارة شئونه مستعيناً على نظام التصويت من قبل أعضاء هيئة التدريس به، على ألا يخالف قراراته اللوائح المنظمة لإدارة الجامعة والتي تمثل الكيان الرئيس والمحك الذي يمكن الرجوع إليه وقت الضرورة. – تعتمد الجامعة قرارات مجالس الأقسام العلمية ما لم تخالف اللوائح والقوانين المنظمة، والتي صدرت بتصويت أعضاء هيئة التدريس بتلك الأقسام وفق نظام مجالسها ومجالس كلياتها. – تعتمد الجامعة في مجلسها ما يستحدث من قرارات أو تعليمات أو بنود استثنائية يؤخذها مجلس القسم العلمي عبر تصويته من قبل جميع أعضاء هيئة التدريس مراعاة لصالح العملية التعليمية وسريان العمل بشكل صحيح بالمؤسسة التعليمية.
تمنح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس المشاركة في اللجان المختلفة.	الحرية	– تشكل الجامعة لجانها المختلفة وفق معايير يتم الإعلان عنها عبر موقعها الرسمي، وتعتمد تلك اللجان بعد التصويت المباشر عليها في مجلس الجامعة الرسمي مكتمل الحضور أو النصاب القانوني. – تتلقى الجامعة الاعتراضات من قبل أعضاء هيئة التدريس تجاه تشكيل اللجان وتفحص التظلمات الواردة إليها من قبل لجنة تعتمدها، وقد تلجأ لفض المنازعات داخل الجامعة إذا اقتضت الضرورة. – تتيح قواعد المشاركة في اللجان المختلفة بالجامعة الفرصة لجميع أعضاء هيئة التدريس قدر المستطاع وفي ضوء ضوابط ومعايير شفافة يعلن عنها على موقعها الرسمي.
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في إبداء آرائهم في تعيينات الإداريين.	الحرية	– يحق لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة المشاركة في وضع الاشتراطات الواجب توافرها في الإداريين المتقدمين لشغل وظائف بالجامعة؛ لضمان سير العمل في الشق الإداري بشكل متميز وحديث يواكب متغيرات العصر الرقمي، ويتغلب على البيروقراطية المكتبية. – يحق لأعضاء هيئة التدريس تقديم مقترحات بدورات تدريبية تسهم في تطوير العمل الإداري داخل مؤسسات الجامعة، كما يحث لهم تقديم برامج تدريبية للقياديين من موظفي الجامعة بغية تطوير منظمة الهيكل الإداري بالجامعة. – لأعضاء هيئة التدريس تقديم الاعتراض على آلية العمل التي يقوم بها الإداريين بالجامعة، وتقديم المقترحات التي ينبغي مناقشتها على الفور للتغلب على المشكلات التي قد تصدر من بيروقراطية العمل الإداري بالمؤسسة الجامعية.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات المالية والإدارية في الجامعة.	الحرية	– تشكل إدارة الجامعة لجان متخصصة من أعضاء هيئة التدريس تعمل على صنع القرارات المالية، وتطور من عمل الوحدات ذات الطابع الخاص، وتساعد في تطوير موارد الإنتاج الخاص بها؛ بغية تطوير المؤسسة الجامعية، ورصد حوافز لجميع العاملين بالمؤسسة الجامعية بعيداً عن الراتب الأساسي من قبل الدولة. – تشكل الجامعة لجان متخصصة أعضاء هيئة التدريس تعمل على مراجعة وتحديث القرارات الإدارية التي قد تقف حجر عثرة في سبيل نهضة مؤسسات الجامعة.
توفر الجامعة الحرية للأقسام الأكاديمية في اختيار أعضاء هيئة التدريس.	الحرية	– يحق للقسم العلمي طلب الإعلان عن حاجته لأعضاء هيئة تدريس في تخصصات بعينها، ويراعي استمرارية مجال التخصص وفق ضوابط يتم الإعلان عنها من قبل الجامعة. – يختار القسم العلمي من خلال أعضاء هيئة التدريس من يتم ترشيحه كعضو هيئة تدريس بالقسم، وفق معايير يتم الإعلان عنها، ولا تختلف مع المعايير واللوائح الجامعية. – يحق لأعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمي وضع اشتراطات خاصة لاختيار أعضاء هيئة التدريس الجدد بالقسم، بما لا يخالف اللوائح الجامعية المعمول بها في البلاد.
ثالثاً – مجال حرية البحث العلمي والنشر		
إجراء البحوث والاستكشافات العلمية خارج الجامعة دون قلق من مجالاتها البحثية أو علاقتها بالمؤسسات الحكومية أو الأهلية.	المشاركة السياسية	– تشجيع أعضاء هيئة التدريس على الابتكار بمزيد من نتائج البحوث والاستكشافات العلمية يفتح مجالاً راقياً لمشاركة الدولة على مستوى سياسي يحافظ على الحقوق والملكيات الفكرية بشكل راقي ومتطور. – تساعد إجراءات البحوث ونتائجها على المشاركة بين المؤسسات الجامعية المحلية والدولية، مما قد يساهم في تعضيد المجالات العلمية بصورة قوية ويعمل على تقوية أواصر السياسة التي تمثلها تبادل الخبرات العلمية في كآفة المجالات التي ترقى بحياة البشرية وتلبي احتياجاتها المتنوعة. – تحمى الدولة المؤسسات الجامعية ومراكزها البحثية الحكومية والخاص بتشريعاتها وقوانينها نتاج بحوثها ومخترعاتها، وتتدخل عند اللزوم أو بطلب من المؤسسة الجامعية لحمايتها في الداخل والخارج، وتقدم التسهيلات التي من شأنها تساعد في مزيد من رقيها في المجالات البحثية المختلفة.
إجراء البحوث والاستكشافات العلمية داخل الجامعة دون تحفظ من الجامعة على موضوعاتها أو اتجاهاتها.	الديمقراطية	– تتجنب الجامعة أن تضع العراقيل التي تحد من إجراء البحوث العلمية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، بل توفر الدعم اللوجستي لإجرائها داخل المؤسسة الجامعية. – تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس إجراء كافة أنواع البحوث التي تعود بالنفع على البشرية جمعاء، فيما عدا ما يخالف صحيح الدين وشريعته. – تشجع الجامعات المشروعات البحثية في كآفة المجالات وترصد لها الميزانية اللازمة، وتوفر لها الدعم الخارجي إن لزم الأمر، وتحض رجال الأعمال على تعضيد البحوث النوعية التي ترتبط بمجالات استثماراتهم على المستوى المحلي والدولي.
يسمح باختيار موضوعات البحوث التي أجريها بحرية تامة.	الحرية	– تضع القسام العلمية شجرة بحثية يحق لعضو هيئة التدريس أو الباحثين الاختيار منها، كما يحق لهم إجراء بحوث خارج مجالات تلك الشجرة، ويفضل توضيح المبررات لذلك. – تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس بها لوضع شجرة بحثية بالتشاور والتوافق وتبادل الخبرات مع الجهات الخارجية بغية الحرص على العمل بها. – يختار أعضاء هيئة التدريس البحوث ذات الاهتمام بأنماط تفكيرهم، وقناعاتهم الشخصية والعلمية، وتتيح لهم متطلبات تنفيذها قدر المستطاع، وتتبنى نتائج تلك البحوث حال نجاحها.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
اختيار موضوعات الكتب التي تؤلف أو تترجم وتنشر دون معوقات اجتماعية أو ثقافية.	الانتماء الوطني	– تحض الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التأليف العلمي باعتباره أحد نتاجات العلم التي يتم تخليدها والثمرة الأصلية في تبادل الخبرات والتي تظل راسخة ما بقى الدهر. – تحض المؤسسة الجامعية أعضاء هيئة التدريس على الترجمة من وإلى اللغات المختلفة بغية تسهيل تبادل المعرفة وإضفاء الصبغة الثقافية للوطن في طيات تلك الترجمات. – تساعد المؤسسة الجامعية من خلال مطابعها أو دور النشر الدولية على تبني منشورات ومؤلفات أعضاء هيئة التدريسمن نتاج علمي يثرى المكتبات الوطنية. – تعضيد التراث الثقافي بمزيد من المؤلفات والتراجم والبحوث التي ترصد لها الميزانيات الخاصة وتدشن لها المسابقات على المستوى الوطني والدولي بغية تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التاليف والترجمة.
تتيح الأقسام الأكاديمية الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الاطلاع على الأعمال البحثية لزملائهم.	التسامح	– تشجع الأقسام الأكاديمية داخل الجامعة وبين الجامعات على التبادل الخبرات فيما بين أعضاء هيئة التدريس في المجال البحثي، وتعد المؤتمرات التي تعضد ذلك الأمر وتعقد البروتوكولات التي تضمن سلامة ذلك التبادل الرصين في المجال البحثي. – تشجع الأقسام الأكاديمية على استكمال البحوث التي توقف نتيجة لبعض المعوقات أو الظروف التي حالت دون ذلك، بعد موافقة أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة الجامعية؛ كي تجني المؤسسات الجامعية والمجتمعات المنتفعة ثمرة نتاج تلك البحوث. – تؤكد الجامعات من خلال أقسامها الأكاديمية على حرصها في تبادل الخبرات بالمجالات البحثية المتنوعية، وتتجنب الانفراد بمجال بعينه، رغبة في التملك أو من قبيل الحيازة، فهذا يتعارض مع مسلمات العلم ومبادئه الراسخة.
تسمح الجامعة بإعارة أعضاء هيئة التدريس إلى الخارج لتبادل الخبرات.	المشاركة السياسية	– يعد أعضاء هيئة التدريس سفراء العلم الذين يظهرون الرقي والرغبة في التقدم، وهذا يعضد المسار السياسي بين الدول عبر مؤسساتها البحثية البحثية والعلمية. – تسهل الجامعة عبر مؤسسات الدولة المسئولة سفر أعضاء هيئة التدريس إلى الدول المتقدمة في المجال البحثي بغية تبادل الخبرات وتقوية العلاقات فيما بينها، كما تحرص على رصد المكآفات التي تشجع أعضاء هيئة التدريس للسفر بما يحمله من تعب ومشقة. – يتم الإعلان عن نتائج تبادل الخبرات بين الدول من خلال المؤسسات الجامعية ومراكزها البحثية الحكومية والأهلية بغرض تقوية أواصر التعاون بين الدول ومؤسساتها.
تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالحصول على الدعم المالي من جهات حكومية وخاصة لإجراء البحوث العلمية.	الانتماء الوطني	– تفتح الجامعة مجالاً للشراكة المجتمعية فيما يخص البحوث العلمية وتمويلها من قبل الجهات المنتجة والاستثمارية والتي تعود نتائجها بالنفع المباشر لها، مما يقوي انتماء المؤسسات الجامعية لأوطانهم. – ضرورة عناية الدولة ومؤسساتها الرسمية بتمويل البحوث ومشاريعها المتميزة بشكل مباشر، والاستفادة من نتائجها في القطاعين العام والخاص، وتكريم الباحثين المشاركين في تلك البحوث. – تضع الجامعة خريطة بحثية لمجالات البحوث ومدى الاحتياجات لها والتي تستقيها من المؤسسات التي تطبق فيها، ومن احتياجات سوق العمل والمجتمع المحلي والدولي، ومن المشكلات الراهنة قيد البحث والدراسة.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بالكتابة والنشر في الدوريات العلمية (المحلية والعالمية).	المشاركة السياسية	– تدشن الجامعة لمجلات علمية في كآفة المجالات وتؤكد على نشر البحوث بها بلغات العلم المختلفة بغية تحقيق معامل تأثير عالى لها، وتؤكد على دوريتها، وتحفز الباحثين لمواصلة النشر بها، وترصد الجوائز لأفضل البحوث في كل فصل دراسي وتفتح المجال للنشر فيها من الخارج بغية تعضيد العلاقات مع الدول الأخرى بشكل إجرائي. – تشجع الجامعة على النشر الدولي وتدعمه حتى يتمكن باحثيها من تحقيق مستوى متميز في المجال العلمي، بما يقوى تبادل الخبرات بين المؤسسات الجامعية، ويقوي أواصر التواصل بين الدول المستفيدة.
تسهم الجامعة في تنمية المقدرات العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس.	الانتماء الوطني	– تثمن الجامعة أدوار أعضاء هيئة التدريس في المجال البحثي وتقدم الجوائز التشجيعية للبحوث المتميزة؛ بغية تحفيز الباحثين في الجامعات والمراكز البحثية من مواجهة جهودهم البحثية والعمل على استخراج المزيد من نتائج البحوث المثمرة في كآفة المجالات العلمية. – تستعين الجامعة بخبراء أجانب المشهود لهم بالكفاءة العلمية في المجالات البحثية المختلفة؛ بهدف تعضيد خبرات أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل نتائج بحوثهم العلمية بشكل إجرائي.
تشجع الجامعة مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي.	الانتماء الوطني	– تستهدف الجامعة رصد احتياجات القطاع الخاص البحثية، وتقدم مقترحات بحثية لأعضاء هيئة التدريس للقيام بها؛ للعمل على تلبية تلك الاحتياجات بشكل علمي رصين؛ وتفعل الاستفادة من نتائج البحوث بمؤسسات القطاع الخاص بشكل مباشر. – تعقد مؤسسات الجامعة البروتوكلات الدورية في المجالات البحثية المختلفة مع مؤسسات القطاع الخاص الانتاجية، والقطاعات ذات الصبغة الخدمية؛ بغرض إيجاد مساحة واقعية للاستفادة من النتائج البحثية وضمان تمويلها بشكل كافي. – تستضيف الجامعة أصحاب العمل ومديري المؤسسات الانتاجية الخاصة والعامة بغرض مطالعتهم على آخر المستجدات البحثية ونتائجها للاستفادة منها، والعمل على دعمها مادياً ومعنوياً من قبلهم.
تضع الجامعة أنظمة تربوية وبحثية تتسم بالمرونة.	الديمقراطية	– تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتقديم المقترحات التي تتضمن تطوير المجالات البحثية المختلفة بمؤسساتها، وتحرص على تنفيذها قدر المستطاع، وتشكل اللجان التي تدعم تلك المقترحات في صورتها الإجرائية. – تطبق الجامعة النظريات التربوية في إدارة مشاريعها البحثية ليتسنى لها تحقيق أقصى استافدة من نتائج البحوث التي تقوم عليها بمراكزها البحثية التطبيقية منها والنظرية على السواء. – تقبل الجامعة التغيرات التي تسهم في فعالية المجالات البحثية وبما يضمن تحقيق نتائج بحثية بشكل أفضل.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تضع الجامعة معايير نزيهة لتحكيم الأبحاث العلمية.	الديمقراطية	– تختار الجامعة قائمة المحكمين من داخلها وخارجها وفق معايير معلنة وشفافة، وتتبع معايير وشروط التحكيم الدولية عند إجراءات تحكيم البحوث العلمية للمتقدمين بها من أعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعة وخارجها. – تعلن الجامعة عن نتائج تقويم البحوث بشكل شفاف وفق المعايير المتبعة في التحكيم، وتستعين بالتحكيم الخارجي حال تعارض نتائج التحكيم. – تسمح الجامعة بنقد المحكمين على البحوث من داخلها وخارجها لآليات التحكيم، وتعمل على تطويرها وفق ما يستجد من تغيرات بحثية أو مجتمعية. – تقبل الجامعة الطعون والتظلمات الواردة من أعضاء هيئة التدريس حال ظهور نتائج التحكيم على بحوثهم، وتشكل اللجان النوعية من داخل وخارج الجامعة للعمل على فحصها وإزالة الشكوى بشكل علمي وفق جدول زمني يعلن مسبقاً.
تعتمد الجامعة العديد من الحوافز والمكافآت لأعضاء هيئة التدريس في مجال البحث العلمي.	الانتماء الوطني	– تقدر الجامعة جهود الباحثين من أعضاء هيئة التدريس أو الباحثين من الخارج المبذولة في نهضة البحث العلمي وترصد الميزانية التي تستند عليها من مقدراتها الخاصة للدعم المالي في شكل مكافآت مجزية تقدم لهم بعد الخروج بالنتائج البحثية لبحوثهم. – تقدم الجامعة الدعم المعنوي في صورة التكريم المستمر لأعضاء هيئة التدريس والباحثين لتقدير الجهود البحثية وحثهم على مواصلة العمل البحثي الذي يؤدي إلى تلبية الاحتياجات العلمية والتعليمية والمجتمعية في مجالاته المختلفة.
تعمل الجامعة على استقطاب أصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للإسهام في البحوث العلمية.	الانتماء الوطني	– تعلن الجامعة من خلال المصادر الرسمية في البلاد أو من خلال موقعها الرسمية عن حاجتها لخبرات بعينها بغية التواصل معها وعقد الاتفاقات التي تسهم في تعضيد نتائج البحوث النوعية بمراكزها البحثية. – يمكن للجامعة إبرام العقود المؤقتة لأصحاب التخصصات النادرة والدقيقة للاستفادة من خبراتهم في البحوث العملية، وتعضيد خبرات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة من خلال تبادل الخبرات معهم بصورة وظيفية. – تقدم الجامعة مزايا تنافسية لأصحاب التخصصات النادرة والدقيقة من توفير المسكن وكآفة سبل المعيشة ليتسنى تحقيق أقصى استفادة منهم، وبما يعبر عن تقدير وامتنان الجامعة لجهودهم المضنية والمتواصلة في المجال البحثي.
تعمل الجامعة على تطوير العلاقات بين الجامعات (الوطنية والعالمية) فيما يخص البحث العلمي.	المشاركة السياسية	– تبرم الجامعة اتفاقيات الزيارات البحثية بالاستعانة بالجهات السيادية بالدولة بغرض تسهيل إجراءات التبادل البحثي في صورة المختلفة، سواء عن طريق السفر أو استقبال الزائرين من الجامعات الدولية أو في توفير طرائق الشحن والتفريغ للمواد والأدوات البحثية اللازمة لإجراء البحوث العملية والتطبيقية. – تبادر الجامعة في رغبتها للتبادل العلمي والبحثي في مجالاته المختلفة مع الجامعات الداخلية والخارجية، وتعمل على التبادل الثقافي خلال ذلك؛ لتعضيد المشاركات في صورها المختلفة، ورسم صورة للدولة المتقدمة بمؤسساتها العلمية في الخارج والداخل. – ترشح الجامعة سفراء لديها في كآفة المجالات البحثية لمطالعة آخر المستجدات البحثية وتقديم التوصيات اللازمة لتطوير منظومة البحث العلمي لديها بشكل مستمر.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
توفر الجامعة (المعامل والمختبرات وقواعد البيانات) اللازمة للبحث العلمي وتوفير الحصول على مساعدات تقنية لازمة للبحث العلمي مثل تحليل البيانات والطباعة لأبحاثهم.	الانتماء الوطني	– تستعين الجامعة بالقطاع العام والخاص في تطوير معاملها ومختبراتها البحثية، وتحدد احتياجاتها من التقنيات والمواد والأدوات البحثية لمحاولة استيفائها من مؤسسات الدولة التي تهتم بتطوير العملية التعليمية. – تستقطب الجامعة رجال الأعمال للمساهمة في تطوير البنية التحتية للمؤسسات الجامعية وما تشمله من معامل ومختبرات، واحتياجات بحثية. – تعقد الجامعة مؤتمرات وندوات يشارك فيها أصحاب الخبرات التقنية بهدف تحديث قواعد البيانات التي تعد ضرورة لتقدم البحث العلمي والوقوف على آخر مستجداته على الساحتين المحلية والعالمية. – تعمل الجامعة وفق أفضل البرامج والتقنيات التي تساعد في تحليل البيانات البحثية وتستعين بالخبراء في هذا المجال داخليا وخارجيا إن لزم الأمر.
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في (السفر والتنقل) لغايات البحث العلمي.	الحرية	– تحض الجامعة على التبادل العلمي مع الدول الرائدة في مجالاتها البحثية المختلفة، وتسهل إجراءات السفر غليها في صورة مهام علمية مدعومة من قبلها، سواء من ميزانيتها أو من صناديقها الخاصة وفق معايير معلنة وشفافة. – تشكل الجامعة لجان علمية متخصصة للاستفادة من نتائج وخبرات البحوث التي تمخضت عن الزيارات الميدانية لأعضاء هيئة التدريس للدول الرائدة في المجالات البحثية. – تعقد الجامعة المؤتمرات النوعية للاستفادة من خبرات الباحثين المبتعثين للخارج، وتعلن عن استراتيجتها في الاستفادة من نتائج بحوثهم على نطاق واسع.
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الحصول على التفرغ العلمي في جامعات أخرى.	التسامح	– تستقرء الجامعة الاحتياجات البحثية في المجالات المختلفة وتوافق على التفرع العلمي لأعضاء هيئة التدريس لسد تلك الاحتياجات مقابل التقدير المادي والمعنوي. – تستهدف الجامعة المؤسسات العلمية المشهود لها بالكفاءة للتعاون معها من خلال تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للعمل بها وتحقيق أقصى استفادة منها على المستوى البحثي.
توفر الجامعة المناخ العلمي والبحثي المناسب لأعضاء هيئة التدريس.	التسامح	– تبتعد الدولة عن البيروقراطية في إجراءاتها عند مزاولة البحث العلمي وتحرص على تسهيل المهام البحثية داخلياً وخارجيا بما يسهم في تشجيع أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مواصلة البحث العلمي، وبما يضمن تحقيق أفضل النتائج البحثية. – تتبع الجامعة إجراءات إدارية بسيطة وقانونية في توفير ما يلزم لمزاولة البحث العلمي بمعاملها ومختبراتها بصورة سهلة وميسرة للمشرعات البحثية الضخمة والفردية. – تعمل الجامعة على ايجاد روح التعاون بديلاً عن المنافسة التي تعمل على التحاقد والغيرة غير السوية في المجالات البحثية، وتشجع المشروعات البحثية الجماعية لثمرتها القوية في ميدانها.
توفر الجامعة المراجع والمصادر العلمية الأصيلة اللازمة للبحث العلمي.	الانتماء الوطني	– تشكل الجامعة لجان علمية تهتم بمطالعة المراجع المتوافرة بدور النشر الوطنية، ومن ثم تستعين بها في إثراء البحث العلمي بمجالاته المختلفة. – تطالع الجامعة من خلال متخصصين من أعضاء هيئة التدريس أفضل الإصدارات والمراجع والمصادر العلمية في كافة المجالات البحثية بغية توفيرها للباحثين للاستفادة منها في العمل البحثي، وتعضيد علاقتهم بالمؤسسة الجامعية بشكل إجرائي. – يمكن للجامعة تبادل المصادر العلمية النادرة مع الجامعات الوطنية بالداخل بغية تحقيق أقصى استفادة منها في المجال البحثي. – تعمل الدولة على توفير بنوك المعلومات الرقمية المدعومة منها في كافة المجالات البحثية وتحرص على تطويرها واشتراك المؤسسات الجامعية فيها بصورة مجانية.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يجوز لعضو هيئة التدريس تقديم الاستشارات العلمية للجهات الحكومية أو القطاع الخاص أو المنظمات الدولية والإقليمية.	المشاركة السياسية	– تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالتعاون مع الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص بتقديم الدعم والمشورة العلمية دون الرجوع إليها، وبما لا يؤثر على أداء مهامه العلمية والبحثية. – تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس بالمشاركة في تقديم ما يلزم من استشارات وخبرات في مجال تخصصه للجهات والمنظمات والمؤسسات الدولية والأقليمية وفتح مجال للتعاون معها، بما يؤكد حرص الجامعة على نشر العلم في ربوع العالم أجمع.
يحق لعضو هيئة التدريس التعامل مع دور النشر دون الرجوع للجامعة.	التسامح	– تسمح الجامعة بالتعامل المباشر بين أعضاء هيئة التدريس ودور النشر المحلية والعالمية بشأن المؤلفات أو البحوث التي تمخضت عنها نتائج متميزة، على أن يتحمل الناشر المسؤولية العلمية لما يقوم بنشره. – يحق لعضو هيئة التدريس التعامل المادي مع دور النشر بما يسهم في شموله نطاقاً واسعاً على مستوى محلي أو عالمي، وبما يؤدي للاستفادة المشتركة بين الطرفين. – تتجنب الجامعة وضع اشتراطات خاصة بدور النشر بغية ترغيب التعامل معها وفق البروتوكلات المعهودة مع الناشرين من الباحثين على مستوى محلى أو دولي.
يستطيع عضو هيئة التدريس الحصول على الترقية العلمية من خلال البدائل التالية:(البحوث المنشورة– الكتب الجامعية المحكمة–الكتب المحققة–الكتب العلمية المترجمة – الاختراعات والابتكارات).	الحرية	– حرية اختيار أعضاء هيئة التدريس لبدائل الترقية التي تطرحها الجامعة، ويمكن له اختيار أكثر من بديل شريطة توافر المعايير المرتبطة بالبديل الذي تم اختياره. – خضوع النتاج العلمي في صوره المختلفة للتحكيم من قبل لجنة علمية معتمدة، ويحق لعضو هيئة التدريس الطعن أو التظلم على نتيجة التحكيم بآليات محددة. – يحق لعضو هيئة التدريس التقدم للترقية بإحدى البدائل المطروحة بإحدى لجان الترقية الموازية لجامعته حال خشيته من تعنت أو توقع لظلم قد يواجهه في تحكيم نتاجه العلمي. – يعفى عضو هيئة التدريس من اي رسوم مالية عند التقدم للترقية أو إعادة التقدم للترقية بإحدى البدائل التي تعتمدها لجان الترقية بالجامعات المختلفة.
يمكن لعضو هيئة التدريس إجراء البحوث التي تهدف إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات النافعة.	الانتماء الوطني	– يحق لعضو هيئة التدريس إجراء البحوث النوعية في مجاله والمشاركة في المجالات الأخرى بما يحقق أقصى إفادة ممكنة في البحث العلمي ويثمر عن تطبيقات مفيدة في مؤسسات الدولة المختلفة. – تحفز الجامعة البحوث النوعية والبينية التي تقوم على الشراكة بين التخصصات المختلفة، وتقدم نتائج تسهم في النهضة العلمية والصناعية بمؤسسات الدولة المنتجة. – ترصد مؤسسات الدولة الحوافز المادية تقديراً للبحوث المشتركة في تخصصاتها المختلفة والتي تسفر عن نتائج تطبيقة ملموسة في المجالات المختلفة. – تمنح الدولة جوائزها التشجيعية والتقديرية المتعددة في المجال البحثي في شتى أنواع المعرفة، وتعمل على تغطيتها إعلامياً بما يسهم في تحفيز أعضاء هيئة التدريس للمشاركة فيها.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يمكن لعضو هيئة التدريس إجراء البحوث ذات الارتباط بخطط التنمية في البلاد.	الانتماء الوطني	– توفر الجامعة في كآفة مجالاتها العلمية خطط التنمية التي تعتمدها مؤسسات الدولة المختلفة، وتحرص على تحفيز أعضاء هيئة التدريس لمطالعتها، والعمل على تنفيذها فيما يرتبط بمجالها البحثي. – تقدم الجامعة النتائج والتوصيات التي تمخضت عنها بحوث أعضاء هيئة التدريس والباحثين لدعم خطط التنمية في البلاد بشكل إجرائي. – يمكن للجامعة إبرام البروتوكلات التي تسهم في إثراء خطط التنمية في البلاد من خلال مشاركة أعضاء هيئة التدريس اصحاب الكفاءات في العمل بها بمؤسسات الدولة.
يمكن لعضو هيئة التدريس حضور المؤتمرات والندوات داخل الدولة وخارجها.	المشاركة السياسية	– تعمل الجامعة على عقد مؤتمرات ذات صبغة دولية من خلالها وتشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة فيها وكذلك الباحثين بالمراكز البحثية في شتى المجالات، وتعمل على تقديم الدعم المادي لهم. – تسهل الجامعة إجراءات المشاركة في مؤتمراتها الدولية لمن هم خارج القطر، وتقدم الدعم اللوجستي اللازم لهم من مسكن وسبل معيشة مكتملة ولذويهم. – تهتم الجامعة بإرسال ممثلين لها للحضور والمشاركة في المؤتمرات الدولية الخارجية، لمواكبة كل ما هو جديد في المجال البحثي، ولضمان التبادل العلمي بين الدول في المجالات المختلفة.
رابعاً – مجال حرية التعبير عن الرأي		
تتيح الجامعة لعضو هيئة التدريس الحرية للدفاع عن رأيه.	المشاركة السياسية	– يحق لعضو هيئة التدريس الإدلاء برأيه فيما يجري من أحداث داخل البلاد من خلال القنوات المشروعة سواء سمعية أو مرئية أو مقروءة، كما يحق له الدفاع عن رأيه المدعوم بالأدلة العلمية أو التي تتفق مع المنطق السليم، وتتسق مع المصلحة الوطنية بصورة مباشرة. – يحق لعضو هيئة التدريس من خلال القنوات الإعلامية المختلفة أن يتقدم بالنقد البناء في أمور تخص رفعة البلاد والعباد بعد تحريه الدقة؛ لأنه يعد قدوة في مجتمعه ومريديه. – يمكن لعضو هيئة التدريس أن يعترض على بعض السياسات التي تمارس داخل المؤسسة الجامعية، مقدماً أسباب ذلك، داعماً بوجهة نظره أو رأيه الذي يستشعر صحته، وللجامعة متمثلة في إدارتها مراجعة ذلك بدقة، وتحرص على الرد المباشر.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تسمح إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بالمشاركة بالبرامج (التلفزيونية والإذاعية الحوارية).	المشاركة السياسية	– تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس في كافة المجالات صدارة المشهد في البرامج التليفزيونية والإذاعية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي لتقديم صحيح المفاهيم في مجالاتها المختلفة ومناقشة القضايا في تخصصاتها المتباينة، ولا تترك المنصات لأصحاب العقول الواهية والعلوم المزيفة من العامة وأشباه المثقفين. – تحض الجامعة أعضاء هيئة التدريس بها بتنمية الجوانب الثقافية لديهم ومطالعتهم لكل جديد في تخصصاتهم الدقيقة للعمل على نشرها وتوعية أفراد المجتمع بها من خلال قنوات الدولة العامة والخاصة، وخاصة في البرامج الحوارية التي يفضلها جملة المجتمع وعامته. – يفضل أن يكون عضو هيئة التدريس على مطالعة مستمرة من الأحداث الجارية في مجالتها المختلفة، وأن يمتلك ثقافة عامة كي يقنع العامة والخاصة أنه أهل للتصدي للقضايا التي تستلزم حواراً مجتمعياً عبر القنوات المخصصة لذلك. – تؤكد الجامعة على أن أساس استقرار المجتمعات يتمخض من الحرية التي تحافظ على كيان ومؤسسات الدولة؛ حيث إن الحرية تشمل الانضباط، وهذا ما ينبغي أن يبثه اعضاء هيئة التدريس في مجالاتهم المختلفة عبر وسائل التواصل والقنوات التليفزيونية الحوارية بشكل مباشر.
تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس بتكوين آراء وقناعات خاصة بهم.	الحرية	– تتجنب إدارة الجامعة أن تلزم أعضاء هيئة التدريس بتبني آراء بعينها فيما يرتبط بأنماط التفكير نحو بعض القضايا العلمية أو بعض القضايا المجتمعية أو الإدارية التي تخص مسار العمل بالمؤسسة الجامعية؛ حيث إن ذلك يحد من الابتكار بصورة مفرطة ويدعو للعزلة. – تحرص الجامعة على التنوع الفكري لدى أعضاء هيئة التدريس بها في مجالاتهم المختلفة، وتحثهم التشارك كي تفرز الفكرة أفكاراً يمكن تنميتها والاستفادة منها على الصعيدين البحثي والحياتي. – تحض الجامعة أعضاء هيئة التدريس لديها بمجالاتهم المختلفة تكوين قناعاتهم وآرائهم استناداً على معايير وأسس ونظريات علمية، كما تحثهم على مراجعتها بغية تصويبها من وجهة نظرهم مرة أخرى، وأن يكون هناك تقبلاً للوجهة المقابلة دون تشنج أو استعلاء، إعمالاً بالقول_اختلاف الرأي لا يفسد للود قضية_ وتعلية للمصلحة العامة.
تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بمناقشة طلابه في المشكلات الاجتماعية والقضايا الجدلية المختلفة ذات الصلة بالمقرر الدراسي.	المشاركة السياسية	– يقع على عاتق عضو هيئة التدريس تنمية مهارات التفكير العليا لدى طلابه من خلال المزيد من الحوارات الراقية المنضبطة والمناقشات المنظمة وفق آدابها المتعارف عليها؛ كي يتسنى ربط ما يتعلمه الطلاب بأرض الواقع وتوظيفه بحرفية تسهم في تشكيل وعي سليم قائم على أسس علمية لدى الطلاب. – يحرص أعضاء هيئة التدريس على تناول القضايا الجدلية ذات الصلة بمجالات تخصصاتهم بأسلوب علمي يعتمد على الحوار والمناقشة البناء وفق اشتراطاتها المتعارف عليها، كما يعمل أعضاء هيئة التدريس على تدريب طلابهم إدارات الحوار والمناقشة كي تنمو لديهم بشكل وظيفي عند خروجهم للحياة العملية. – من الضرورى أن يتناول أعضاء هيئة التدريس القضايا المجتمعية التي تعد الجامعة أحد المنصبين لخدمتها ومن وظائفها الرئيسة، على أن تتوافر الدراية والوعي التامين بتلك القضايا، للعمل على وضع حلول إجرائية لها يمكن أن يتبناه الطلاب ويضيفوا عليها بشكل وظيفي من خلال آراء ومقترحات بناءة.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تشجع الجامعة التفكير الحر المتميز الناقد لأعضاء هيئة التدريس.	المشاركة السياسية	– تعقد الجامعة المؤتمرات والندوات التي تهتم بالقضايا المجتمعية المتنوعة؛ لتضع رؤيتها من خلال أنماط تفكير أعضاء هيئة التدريس المنتسبين إليها وإلى مراكز البحوث التابعة لها، كي تفعل مشاركتها في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية بشكل فعال. – تمكن الجامعة أعضاء هيئة التدريس من ممارسة التفكير الناقد لبعض القضايا المجتمعية من خلال المنابر الإعلامية الخاصة بالجامعة وعبر موقعها الرسمي على الشبكة الدولية وما يرتبط بها من مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. – تدشن الجامعة لحاضنة الأفكار المتنوعة التي تهتم بالمجالات المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية تهم المجتمع ومؤسساته، وتلبي احتياجاته المتغيرة. – تشجع الجامعة اللقاءات الفكرية بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة. – تتيح الجامعة حرية التعبير عن الرأي في الوسائل الإعلامية المختلفة وفق الأعراف الأكاديمية العالمية دون قلق من أي تبعات سلبية. – يمارس عضو هيئة التدريس حريته بعقد الحوارات الفكرية.
تعمل الجامعة على الحد من هجرة العلماء بفتح قنوات الاتصال مع الكل.	المشاركة السياسية	– توفر الجامعة بالاستعانة برجال الأعمال والمؤسسات الانتاجية المواد والأدوات والمعامل والمختبرات البحثية اللازمة لإجراء البحوث لأعضاء هيئة التدريس والباحثين. – تعرض الجامعة المزيد من المقترحات والخطط والمشروعات البحثية التي تجذب أعضاء هيئة التدريس للعمل بها وافى باحتياجاتهم وخبراتهم العلمية. – تقدر الجامعة ومؤسسات الدولة المنتجة جهود وعطاء هيئة التدريس وتوفر لهم العيشة الكريمة التي تحفزهم على العمل والانخراط في البحث العلمي والمهام الأخرى ذات الصلة بتطوير وتنمية المؤسسات الجامعية وخريجيها.
تسمح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في الإفصاح عن الآراء والحقائق العلمية التي يتوصلون إليها من خلال نتائج أبحاثهم.	الديمقراطية	– تدعم الجامعة البحث العلمي بها وتوفر متطلباته لتساعد أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالخروج بالنتائج الحقيقة التي تضيف للبحث العلمي، وتحثهم على نشرها بغية الاستفادة منها. – تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمراكزها على تنمية الجوانب النظرية والتطبيقية للبحوث العلمية، حتى يتسنى الحصول على المعرفة ووضع النظريات والخروج بالمسلمات التي تعد اللبنة الأساسية للعلم في مجالاته المختلفة. – تحض الجامعة أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمراكزها على الشفافية في عرض نتائج البحوث؛ كي يتمكن من يأتي بعدهم من استكمال تلك البحوث والتجارب بشكل صحيح، وينبغي أن يطرح أعضاء هيئة التدريس آرائهم فيما يعرض من نتائج وحقائق بحثية بحرية تامة.
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم مع احترام المبادئ الأساسية لدين الدولة الرسمي.	المشاركة السياسية	– توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في التعبير عن آرائهم داخل قاعة التدريس. – تعتمد الجامعة قنوات رسمية لها تنشر من خلالها ما توصل إليه أعضاء هيئة التدريس والباحثين من خبرات وآراء تثري العمل المهني والأكاديمي بحرية تامة دوت قيد بعينها. – تسمح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمراكزها بتبادل الآراء مع زملائهم في الجامعات المحلية والعالمية بغية تنمية الخبرات وبما يتوافق مع طبيعة وفلسفة المجتمع.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
توفر الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس في المشاركة بالمؤتمرات والندوات التي تعقد داخل الجامعة وخارجها.	المشاركة السياسية	– تهتم الجامعة بعقد المؤتمرات العلمية بصفة دورية وتعمل على دعمها ورعايتها مادياً ومعنوياً. – تهتم الجامعة بمشاركة الجامعات الأجنبية في عقدها للمؤتمرات العلمية سواء داخل القطر أو خارجه وفق رؤية تسهم في تطوير البحث العلمي والعملية التعليمية بشكل متكامل. – تحرص الجامعة على تبادل الخبرات والتجارب مع الجامعات الأجنبية وتقوية أواصر التواصل من خلال تبادل الأساتذة والطلاب عبر آلية البعثات المشتركة، والتي يتم الاتفاق عليها خلال عقد المؤتمرات والندوات الدولية والاستضافات والزيارات العلمية التي تهتم بها إدارة الجامعة. – تبرم الجامعة عقود شراكة مع المؤسسات الانتاجية والمستثمرين من داخل القطر وخارجه في عقد المؤتمرات التي يسهم فيها أعضاء هيئة التدريس بالبحوث والرؤية العلمية التي تساعد في تنمية الاقتصاد بشكل علمي وتقني.
توفر الجامعة الحصانة الفكرية لدور الأستاذ الجامعي.	المشاركة السياسية	– تحافظ الجامعة من خلال أدبياتها العلمية وطريقتها المنهجية على التراث الثقافي للمجتمع ومعتقداته، ويتبنى أعضاء هيئة التدريس ذلك من خلال مؤلفاتهم وتوصيات بحوثهم وآرائهم الفكرية التي يتبنونها بشكل واضح. – تجابه الجامعة مستعينة بالفكر الراقي لأعضاء هيئة التدريس الفكر المعتقدات غير الصحيحة والأفكار الغريبة والتي قد تكون دخيلة على ثقافة مجتمعاتنا المتدينة؛ حيث إن الفكر الطليق الذي لا حدود له ولا ضوابط يؤدي بصاحبه للإنحراف وضلال الطريق عن الصواب. – تعمل الجامعة من مؤسساتها ومجالات تخصصاتها المختلفة على تقوية الأمن الفكري لكل من أعضاء هيئة التدريس وطلابهم من خلال رؤيتها ورسالتها والمبادئ التي تنسدل من ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده التي يؤمن بها، ولا تسمح بالتدخلات الخارجية التي تستهدف شبابها من خلال المغالطات والتشويه المتعمد لكيان الدولة.
يمارس عضو هيئة التدريس حقه في نقد مجلس إدارة الجامعة.	الديمقراطية	– تطرح الجامعة موضوعات مجالس الجامعة قبل اعتمادها على موقعها الرسمي بغية مطالعتها من قبل أعضاء هيئة التدريس جميعاً، وتتلقى التغذية الراجعة على موضوعاتها إذا وجدت. – تعلن الجامعة عن مجلس الجامعة وما تمخض عنه من قرارات ومحاضر جلسات نوعية، موضحة التفصيلات الدقيقة التي تزيل أي شبه حولها قرارات المجلس، وترجئ قرارات الموضوعات التي تستلزم مزيدا من الفحص والدراسة. – تعقد الجامعة الندوات والاجتماعات الطارئة التي تمكن جميع أعضاء هيئة التدريس من المشاركة فيها بغية التوصل لحلول تخص موضوعاتها الشائكة، حتى يتسنى صناعة واتخاذ القرار في صورة جماعية لها آلية منضبطة وواضحة باستخدام تقنيات التصويت الرقمية. – تتقبل الجامعة نقد أعضاء هيئة التدريس لقرارات مجلس الجامعة وكذلك طعونهم وتظلمات المتضررين منهم، وتعمل على إزالة الغموض والشكوى، وتحرص على إعطاء كل ذي حق حقه.
خامساً – مجال الحرية في خدمة المجتمع		

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس لتنظيم ندوات ثقافية لأفراد المجتمع في المناسبات المختلفة.	العمل التطوعي	– تتبنى الجامعة ثقافة المجتمع وتعمل على تعديل عاداته وتقاليده بما يتوافق مع الثقافة الأصلية له من خلال الحرص على نشرها وتعضيدها في أذهان أفراده؛ حيث يتم تنظيم الندوات والمؤتمرات العامة للمجتمع تحت رعايتها وبعض مؤسسات الدولة مثل وزارة الثقافة بغرض تأصيل القيم الثقافية للمجتمع. – تستضيف الجامعة مع أعضاء هيئة التدريس بها رواد الثقافة المجتمعية في المجالات المختلفة، وتعقد الندوات التي تتمخض عن رؤيتهم الخاصة حول الثقافة الراهنة لدى أفراد المجتمع وما ينبغي أن يتم التمسك به والرجوع إليه، وما يجب الابتعاد عنه من العادات والقيم والاخلاق المجتمعية المستوردة والتي لا تتسق مع ثقافتنا الشرقية الأصيلة. – تحفز الجامعة أعضاء هيئة التدريس للمشاركة في الفعاليات الثقافية التي يتم الإعلان عنها؛ بهدف التوعية الصحيحة لما يتم تناوله حيال موضوعاتها في مجالتها المختلفة.
تدعم الجامعة رغبة عضو هيئة التدريس للانضمام إلى جمعيات العمل التطوعي في المجتمع المحلي.	الانتماء الوطني	– تتواصل االجمعة مع جمعيات العمل التطوعي في المجتمع المحلي والدولي، وترشح من قبلها أعضاء هيئة التدريس ممن يرغبون في الانضمام إليها، لتعضيد انجازاتها من خلال ما يمكن إضافته من قبل أعضاء هيئة التدريس بشكل وظيفي. – تنشر الجامعة عبر موقعها الرسمي اسماء الجمعيات التي تتبنى العمل التطوعي والتي لها ترخيص من قبل الدولة وتذكر نبذة عن طبيعة أعمالها وما تقدمه من خدمات مجتمعية جليلة؛ كي يتم مطالعتها من قبل أعضاء هيئة التدريس، بغية الرغبة في الانضمام إليها. – تسمح الجامعة لعضو هيئة التدريس بإنشاء جمعيات خيرية والمشاركة فيها (داخل الجامعة وخارجها)، وتوفر لها بعض المتطلبات اللازمة قدر الإمكان. – تقديم الجامعة الآراء والمقترحات والعمل على نشر المعلومات في المجال التطوعي والإنساني.
تشجع إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس على التعاون (الإقليمي والدولي) في العمل التطوعي.	العمل التطوعي	– تشارك الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات الدولية التي تهتم بالعمل التطوعي بغية اكتساب المزيد من الخبرات التي تسهم في تجديده في ربوع البلاد بواسطة الجمعيات والمؤسسات المعنية بهذا الأمر. – توفر إدارة الجامعة لأعضاء هيئة التدريس فرصة السفر للمؤتمرات والفعاليات التي تهتم بالعمل التطوعي على نطاق دولي، وترصد الميزانية اللازمة لذلك، وتضع له الآليات التنفيذية التي تحققه بشكل دوري. – تعلن الجامعة بشكل دوري عن الانجازات التي ساهمت فيها من خلال المشاركات المحلية والدولية بواسطة أعضاء هيئة التدريس، وتوضح خطتها المستقبلية لاستكمال العمل التطوعي. – تنشء الجامعات الوحدات الخدمية في المجالات المختلفة بهدف تعضيد العمل التطويعي داخل أسوارها، حتى تصبح قدوة ونموذج لمؤسسات الدولة الأخرى التي ترغب المشاركة للعمل التطوعي.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تشجع الجامعة حرية المشاركة بين أعضاء هيئة التدريس وقطاعات المجتمع المحلية والعالمية.	المشاركة السياسية	– تعضد الجامعة رؤيتها ورسالتها وما تتضمنه من غايات من خلال العمل التطوعي؛ حيث تشجع أعضاء هيئة التدريس بها في المشاركات الدولية التي تبرز ما تتبناه الجامعة في هذا المضمار. – تشارك الجامعة القطاعات المحلية في استضافة القطاعات الأقليمية والدولية التي تهدف إلى العمل التطوعي، وتتبادل الخبرات فيما بينها وتستعرض النماذج المضيئة في هذا الأمر. – تؤكد الجامعة من خلال مشاركتها الدولية في العمل التطوعي على سياساتتها الخاصة والمدعومة من قبل الدولة حتى يتسنى تفعيل المشاركات الدولية من قبل الجمعيات الرسمية والخاصة بها بشكل إجرائي. – تقدم إدارة الجامعة تسهيلات لعضو هيئة التدريس للقيام بالعمل التطوعي (داخليًا وخارجيًا).
تشجع الجامعة عضو هيئة التدريس على التعاون مع الطلاب في الأنشطة العامة وخدمة المجتمع.	العمل التطوعي	– تهتم الجامعة بالأنشطة الطلابية التي يشرف عليها أعضاء هيئة التدريس وتعد لها الميزانيات التي تسير أدائها بشكل مسبق، وتعمل على زيادتها في كل عام، وتحرص على تقديم الدعم العاجل لها خاصة فيما يرتبط بالأنشطة العامة الخاصة بالمجتمع وهو ما يساعد في تشيكل الصورة الذهنية الراقية للطلاب تجاه مجتمعاتهم. – ترحب الجامعة بالجهات التي ترغب في مشاركتها لتنفيذ الأنشطة الطلابية التي تهتم بالمجتمع وخدمته، وتحرص على إشراف أعضاء هيئة التدريس عليها لضمان نجاحها، وتعمل الجامعة على نشر ما تم إنجازه على موقعها الرسمي، وتقدم الشكر للجهات المشاركة بغية تشجيع الجهات الأخرى على ذلك.
تعطي الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس للتواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بتخصصه الأكاديمي.	العمل التطوعي	– تؤكد الجامعة على أعضاء هيئة التدريس بها ضرورة مشاركتهم مع أنشطة المؤسسات المجتمعية التي ترتبط بتخصصاتهم الأكاديمية، وترغبهم في مطالعتها على ما يستجد من أعمال فيها بغية تعضيدها بالصورة الصحيحة. – تشجع الجامعة من خلال رؤيتها ورسالتها على ضرورة ربط أعضاء هيئة التدريس برامجهم الأكاديمية بالواقع الحياتي، بما يؤكد النفع المباشر على المجتمع، وبما يؤكد ضرورة تقديم الاستفادة المباشرة لأفراده.
تمنح الجامعة الحرية لأعضاء هيئة التدريس بتنظيم دورات خدمية لمؤسسات المجتمع.	المشاركة السياسية	– تعلن الجامعة عن التظيمات التي تهتم بالعمل التطوعي داخل مؤسساتها، كما تقوم بتفعيل نظام القوافل الخدمية للمجتمع في كافة مجالاتها الخدمية، وتحرص على مشاركة مؤسسات الدولة المعنية في هذا الأمر لتعضيدها وضمان نجاحه. – تشارك مؤسسة الجامعة من خلال أعضاء هيئة التدريس فيما يعقد من دورات خدمية للمجتمع، وتضع رؤيتها الخاصة في تفعيل تلك الخدمات، وتحرص على العمل الجاد في هذا الأمر. – الجامعة لا تغفل من خلال ما تعقده من مؤتمرات ودورات وندوات تهتم بالعمل التطوعي ضرورة التأكيد على المشاركة فيما يرتبط بالجوانب السياسية من انتخابات واستفتاءات تدعم العملية الديمقراطية داخل الدولة.
توازن الجامعة بين العبء التدريسي والمشاركة المجتمعية لأعضاء هيئة التدريس.	العمل التطوعي	– تضع الجامعة مقترحاتها للخدمة المجتمعية خارج نطاق فترة الدراسة قدر الإمكان، وتسمح لأعضاء هيئة التدريس بتقديم مقترحاتهم في هذا الشأن، وتعمل على فحصة والعمل بما يترأى لها. – تضع الجامعة الضوابط اللازمة لتمكين أعضاء هيئة التدريس بها للعمل التطوعي والمشاركات البناءة قدر المستطاع، وتقدم لهم الدعم المادي والمعنوي في هذا الشأن.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
تؤسس الجامعة مراكز أبحاث هدفها دراسة مشكلات المجتمع وسبل حلها.	العمل التطوعي	– تهتم الجامعة ومؤسساتها في أهدافها لخدمة المجتمع بضرورة إنشاء المراكز البحثية التي تهتم بالمجتمع المحلي ومشكلاته المتغير؛ للعمل على تقديم المقترحات والحلول الإجرائية للتصدي لتلك المشكلات. – الجامعة لا تتوقف على التنظير من خلال مراكزها البحثية، بل تفعل الحلول بمشاركة الجهات المعنية بشكل عملي، وتطلق الحملات لمواجهة المشكلات المجتمعية بشكل ميداني.
سادساً – مجال الحرية المجال الإداري والمالي		
يستطيع عضو هيئة التدريس الانتقال من قسم إلى آخر أو من كلية إلى أخرى أو الانتقال للعمل خارج الجامعة.	الحرية	– تتيح الجامعة من خلال لوائحها التنظيمية تمكين عضو هيئة التدريس الانتقال من تخصص لآخر، في ضوء معايير بعينها بما لا يخل بالجانب الأكاديمي والمهني وبعد موافقة الأقسام العلمية المنوط بها ذلك، على أن تقدم مبررات مكتوبة تقدم لإدارة الجامعة وتشكل لجان متخصصة لفحصها. – يمكن لعضو هيئة التدريس الانتقال للعمل خارج الجامعة على سبيل الإعارة بعد موافقة القسم وتقديم ما يفيد سد احتياجاته التدريسيه، ما لم يكن الانتداب جزئي لا يؤثر على عمل عضو هيئة التدريس داخل كليته أو جامعته. – يخضع انتقال عضو هيئة التدريس من كلية لأخرى عند اختلاف مجال التخصص لمعايير أكاديمية صارمة تطبقها الجامعة لضمان الاستفادة للطرفين، لكن عندما توافق طبيعة التخصص فلا مانع من ذلك بعد مراعاة الضوابط المنظمة لذلك من قبل إدارة الجامعة.
يمكن لعضو هيئة التدريس التقدم بطلب الترقية قبل اكتمال المدة النظامية بثلاثة أشهر.	التسامح	– تسمح اللائحة التنظيمية لترقيات أعضاء هيئة التدريس بجواز التقدم للترقية قبل اكتمال المدة القانونية بثلاثة أشهر على أن تعتمد الترقية بمجرد انتهاء اجراءاتها بغض النظر عن فترة الثلاثة اشهر. – تسمح لجان الترقي بقبول المشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس بشكل رقمي لتسهيل فحصها وتداولها، على أن يقدم نسخة ورقية منها توضع في المكتبة للإستفادة منها من قبل الباحثين.
يتمكن عضو هيئة التدريس المحال إلى لجنة تأديب من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت له.	التسامح	– من حق عضو هيئة التدريس المحال إلى لجنة تأديب ومن يمثله بشكل قانوني من الاطلاع على التحقيقات التي أجريت له، وأخذ نسخة منها. – يستطيع عضو هيئة التدريس المحال إلى لجنة تأديب الطعن في القرار الذي تتخذه اللجنة، وتحدد له إجراءات ذلك من خلال لجان فض المنازعات. – يجوز لعضو هيئة التدريس التقاضي بالقضاء الإداري عندما يرى أنه لم يأخذ حقه، وتعمل إدارة الجامعة على تنفيذ حكم القضاء الإداري دون تأخير، وتعلن عن ذلك بموقعها الرسمي.
يستطيع عضو هيئة التدريس أن يشارك في إلقاء الوحدات التدريسية غير المنهجية والحصول على مقابل مادي .	الديمقراطية	– تؤكد الجامعة على حرية أعضاء هيئة التدريس في الإضافة أو الحذف من المقرر الأكاديمي وفق ظروف طلابهم، وما يمكنهم من تحقيق أهداف تعلمهم المرتقبة. – تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون في تقديم البرامج والمقررات الإضافية وتمنحهم المكآفات المجزية على ذلك، تعضيداً لتحقيق أهدافها ورؤيتها الخاصة في تخريج منتج له مواصفات تعمل على تلبية احتياجات سوق العمل. – يمكن لعضو هيئة التدريس أن يزيد الوحدات التدريسية عن النصاب المقرر له والحصول على مقابل مادي دون مبررات تذكر.

المجال	القيمة	متطلبات التفعيل
يمكن لعضو هيئة التدريس في الجامعات بصفته عضوا في مجلس القسم التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم.	الحرية	– يستطيع عضو هيئة التدريس في الجامعات بصفته عضوا في مجلس القسم التوصية بتعيين المعيدين والمحاضرين ومدرسي اللغات ومساعدي الباحثين في أقسامهم. – من حق عضو هيئة التدريس في الجامعات بصفته عضوا في مجلس القسم التوصية بتعيين أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم. – من حق عضو هيئة التدريس في الجامعات بصفته عضوا في مجلس القسم التوصية برفض تعيين أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم من قبل الجامعة دون الرجوع للقسم العلمي المختص.
يمكن لعضو هيئة التدريس الحصول على أجازة تفرغ علمي لمدة عام واحد كل خمس سنوات يحصل خلالها على راتبه كاملا وبدل الانتقال الشهري.	التسامح	– يمكن لعضو هيئة التدريس العمل خلال فترات الأجازة الصيفية ويتم تعويضهم ماديا عن فترة الأجازة، وتعلن الجامعة عن الانجازات التي تمت خلال فترة الإجازة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للعمل خلالها. – من حق عضو هيئة التدريس الحصول على أجازة تفرغ علمي لمدة عام واحد كل خمس سنوات يحصل خلالها على راتبه كاملا وبدل الانتقال الشهري. – من حق عضو هيئة التدريس قطع أجازة التفرغ في أي وقت ويستكمل عمله دون التأثير عليه في الجانب المادي بشكل مطلق.
يمكن لعضو هيئة التدريس الحصول على إعارة للجهات الحكومية والخاصة والهيئات الدولية والإقليمية.	المشاركة السياسية	– يمكن لعضو هيئة التدريس أن يعمل مستشاراً غير متفرغ للجهات الحكومية والخاصة والمنظمات الإقليمية. – تشجع الجامعة أعضاء هيئة التدريس للإعارة للجهات الحكومية والخاصة والهيئات الدولية والإقليمية؛ بغية الاستفادة وتبادل الخبرات على المستوى الأكاديمي والمهني. – تؤكد الجامعة على اعضاء هيئة التدريس المعارين بالخارج والداخل في الهيئات المختلفة أنهم يمثلون سفرائها، ويعمل على نشر رسالتها، وثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه. – تبرم الجامعة التعاقدات في مجالاتها المختلفة مع المؤسسات المناظرة وغير المناظرة لأعضاء هيئة التدريس، وتعمل على حفظ حقوقهم في كآفة ارجاء المعمورة، وتتواصل بشكل رسمي مع الجهات الرسمية بالدولة بغية تعزيز موقفها.

مقترحات البحث:

في ضوء ما تمت دراسته من مجالات البحث، هناك مجالات أخرى لم تسمح حدود البحث لمعالجتها؛ لذا تقترح الموضوعات التالية:

- استراتيجية مقترحة لتفعيل الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.
- سيناريو مقترح لتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس عبر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي.
- استراتيجية مقترحة لتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم وربطها بمهارات القرن الحادي والعشرين.

- تصور مقترح لتحديث الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم في ضوء متطلبات سوق العمل المصري والعالمي.
- تصور مقترح لتنمية قيم المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس وطلابهم في ضوء الثقافة المجتمعية ومتغيراتها الرقمية.
- خريطة مستقبلية لأدوار الجامعة قائمة على الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في النهوض بالجانب الأكاديمي والمهني.

المراجع

١) أبو غانم، أشواق بنت عبدالله عبدالعزيز. (٢٠١٨). دور القيادات الأكاديمية فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فى تفعيل المسؤولية المجتمعية. المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية: المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ع٩ ، ١٢ – ٣٤.

٢) أبو مغلي، سميح وآخرون (٢٠٠٦) الموجز في قواعد العمل في الجامعة، دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس، دائرة المكتبة الوطنية، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.

٣) أبو نعير، نذير سيحان محمد. (٢٠١٣). واقع ومعوقات الحرية الأكاديمية فى الجامعات الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات. مجلة التربية: جامعة الأزهر – كلية التربية، ع١٥٥، ج٣ ، ٢١٤ – ٢٣٩.

٤) أحمد، حافظ فرج (٢٠٠٣). التربية وقضايا المجتمع المعاصر، عالم الكتب، القاهرة.

٥) الأحمدي، عائشة بنت سيف صالح. (٢٠١٧). دور الجامعات السعودية في تحقيق المسؤولية الإجتماعية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها. مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية: جامعة طيبة – كلية التربية، س١٢، ع١ ، ٣٩ – ٥٧.

٦) إدريس، جعفر عبدالله موسى. (٢٠١٧). دور الرسالة والرؤية والأهداف الإستراتيجية الجامعية على المسؤولية المجتمعية لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية: وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الطائف. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة، مج١، ع٥ ، ٤٠ – ٥٧.

٧) الأمم المتحدة.(٢٠٠٨). الصكوك الدولية لحقوق الإنسان (HRI) المجلد الأول، ٢٧ مايو، تجميع للتعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدتها هيئات معاهدات حقوق الإنسان، ص ٧٥.

٨) الأمم المتحدة.(٢٠٠١). الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، " وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف"، (١٧) نوقمبر، بولندا، رابط.

http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B6xVsa93y%2BK5VQ52O%2BVSU2H2J5zEoxCR7EBaAy8MFcHLHQ6KwJyV7b3FAR3ukPr8AoLBnusQG7dDsmtv8TusCf3

٩) اومليل، علي.(١٩٩٤). الحريات الأكاديمية والمواثيق الدولية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي ع(١٩٠).

١٠)باكير، عايدة (٢٠١١)، تطور دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء المسؤولية المجتمعية

والاتجاهات العالمية الحديثة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس، ٢٠١١/ ٩/ ٢٦.

١١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(٢٠٠٣).الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، نحو اقامة مجتمع المعرفة، المكتبة الوطنية عمان، المملكة الاردنية الهاشمية.

١٢) بسيوني، محمود شريف.(٢٠٠٣). الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ج(١،٢)، دار الشروق، القاهرة.

١٣) البصير، خالد بن عبدالكريم بن سليمان. (٢٠١٧). واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية بكليات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. مجلة البحث العلمي في التربية: جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، ع١٨، ج٩ ، ٥١١ – ٥٤٦.

١٤) بغدادي، عبد السلام إبراهيم (٢٠٠٧)، الحريات الأكاديمية في الجامعات العراقية، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان، إربد: دار الشعب.

١٥) بوربعين، وهيبة، و عطار، عبدالمجيد. (٢٠١٦). الجامعة وخدمة المجتمع: نحو مقاربة وظيفية في تنمية وتطوير المسؤولية المجتمعية "جامعة تلمسان نموذجا". مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس: جامعة سيدى محمد بن عبدالله – كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، ع٢ ، ٢٢٩ – ٢٥٠.

١٦) البوم، محمود أحمد فحيل. (٢٠٢٠). دوريات الأعمال في تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية على جامعة الزاوية. مجلة الدراسات الاقتصادية: جامعة سرت – كلية الاقتصاد، مج٣، ع١ ، ٢٨٠ – ٣٠١.

١٧) الترهوني، رمضان سعد كريم، و العبار، إبتسام علي حمزة. (٢٠١٥). مفهوم الحرية الأكاديمية ومظاهر ممارستها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة بنغازي. مجلة كلية التربية العلمية: جامعة بنغازي – كلية التربية، ع١ ، ٢٨ – ٥٩.

١٨) ثابت، أحمد (٢٠٠٩)، معوقات الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحريات الأكاديمية في الجامعات العربية، عمان، مركز عمان لدراسة حقوق الإنسان.

١٩) الحريري، أحمد بن سعيد، و حسنين، نادية عبد العزيز (٢٠١٦). ثقافة احترام النظام وعلاقتها بكل من المسؤولية الاجتماعية والقيم والأخلاق الإسلامية لدى عينة من طلاب وطالبات جامعة الطائف، مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، العدد (١٧١)، الجزء(٢)، كلية التربية، جامعة الأزهر، ديسمبر.

٢٠) حسن، آمال على. (٢٠١٨). دور القيادات الأكاديمية فى جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فى تفعيل المسؤولية المجتمعية: دراسة ميدانية لبعض مشكلات التعلم الابتدائى الخاص بمحافظة المنيا. المجلة الدولية للآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية: المؤسسة العربية للبحث العلمي والتنمية البشرية، ع١٤ ، ١٢ – ٤٤.

٢١) الحلو، غسان. (٢٠٠٣).المشكلات الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، مجلة جامعة النجاح، مجلد١٧، عدد ٢،ص ٣٧٢– ٣٧٤.

٢٢) الخزاعلة، محمد سلمان فياض. (٢٠١٦). واقع ممارسة الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الزرقاء ومعيقات ممارستها من وجهة نظرهم. مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة مؤتة، مج٣١، ع٦ ، ١٣١ – ١٦٨.

٢٣) خطايبة، محمد (٢٠١٤). الحرية الأكاديمية في العالم العربي بين الواقع والطموح. دار زهران للنشر والتوزيع : الأردن.

٢٤) الخطيب، محمد بن شحات (٢٠٠٤)، " التعليم العالي قضايا ورؤى "، الرياض، دار الخريجي.

٢٥) الخوالدة، محمد محمود، و عناب، تغريد محمود. (٢٠١٧). الحرية الأكاديمية كما يتصورها أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات الأردنية. مؤتة للبحوث والدراسات – سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية: جامعة مؤتة، مج٣٢، ع١ ، ١٧٥ – ٢٠٨.

٢٦) دره، عمر محمد، التيجاني، محمد عثمان الرشيد، و حناوي، سوزان إلياس. (٢٠١٨). المسؤولية المجتمعية للجامعات العمانية الخاصة ودورها في دعم السمعة التنظيمية: جامعة ظفار أنموذجا. مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية والقانونية: المركز القومي للبحوث غزة، مج٢، ع١٠ ، ٢٦ – ٤٥.

٢٧) درويش، زينب عواد مفلح. (٢٠١٥). درجة توفر الحرية الأكاديمية في جامعة سلمان بن عبدالعزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم. مجلة كلية التربية: جامعة طنطا – كلية التربية، ع٥٨ ، ٣٤٢ – ٣٧٣.

٢٨) الديب، حاتم حسن (٢٠١١). معجم ماذا تعرف عن هذه المصطلحات: الدولة المدنية، العلمانية، الليبرالية، الديمقراطية، الثيوقراطية، مؤسسة الصحابة، القاهرة.

٢٩) الرباح، عبد اللطيف بن عبد العزيز (٢٠٠٦).التربية على العمل التطوعي وعلاقته بالحاجات الإنسانية: دراسة تأصيلية، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، العدد (٣)، المجلد (١٢)، كلية التربية، جامعة حلوان، يوليو.

٣٠) الرواشدة، ميسر أسعد، و الكيلانى، أنمار مصطفى. (٢٠١٧). واقع المسؤولية المجتمعية لأعضاء

هيئة التدريس فى الجامعات الأردنية الحكومية. المجلة التربوية الأردنية: الجمعية الأردنية للعلوم التربوية، مج٢، ع٢ ، ٢٠٢ – ٢٢٦.

٣١) الزبون، محمد سليم، و الحجاوي، راما زكي صدقي. (٢٠١٧). دور الجامعات الأردنية في تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس فيها من وجهة نظرهم. دراسات – العلوم التربوية: الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، مج٤٤، عدد خاص ، ١١٣ – ١٢٢.

٣٢) زروالى، وسيلة، و ابريعم، سامية. (٢٠١٨). درجة ممارسة الحرية الأكاديمية بالجامعة الجزائرية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي: جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج١١، ع٣٦ ، ١٧٥ – ١٩٥..

٣٣) الزيدي، مفيد (٢٠٠٠).التعليم الجامعي ومشكلات البحث العلمي "الحرية الأكاديمية أنموذجا"، مؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، تحرير شادية التل، جامعة الزرقاء الأهلية، الزرقاء، الأردن.

٣٤) سعيد، هبه عاهد مسعود، و الإبراهيم، عدنان بدري. (٢٠١٧). دراسة مقارنة لمستويات ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعات شمال الأردن الحكومية والخاصة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. دراسات – العلوم التربوية: الجامعة الأردنية – عمادة البحث العلمي، مج٤٤، ملحق ، ٢٦١ – ٢٧٦. .

٣٥) سلاطنية، بلقاسم، و بن تركي، أسماء. (٢٠١٦). الشراكة بين الجامعة والمجتمع لأجل مسؤولية مجتمعية فعالة. مجلة العلوم الانسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة، ع٤٥ ، ١٠ – ٢٤.

٣٦) سليمان، ظلال محمد عادل. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية كما يراها أعضاء هيئة التدريس في جامعة حلوان بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير. دراسات تربوية واجتماعية: جامعة حلوان – كلية التربية، مج٢١، ع٤ ، ١٠٧ – ١٥٢.

٣٧) سليمان، محمد إبراهيم (٢٠٠٦). تقويم درجة ممارسة الحريات الأكاديمية لدى أساتذة الجامعات الفلسطينية بمحافظة غزة. القاهرة: مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، المجلد ١، العدد٣، ص ٥١٥–٥٥٤.

٣٨) الشاهد، أحمد محمد. (٢٠١٨). واقع المسؤولية المجتمعية لكليات التربية للطفولة المبكرة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم. مجلة كلية رياض الأطفال: جامعة بورسعيد – كلية رياض الأطفال، ع١٢ ، ٤٤ – ١٣٦.

٣٩) الشبول، محمد علي جبر، و الزيود، محمد صايل. (٢٠٠٩). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة. المجلة التربوية: جامعة الكويت – مجلس النشر

العلمي، مج ٢٣، ع ٩٢ ، ٢٨٧ – ٣٤٢.

٤٠) شحاتة، حسن و النجار، زينب(٢٠٠٣). معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.

٤١) الشخيبي، علي السيد، و فتحي، شاكر محمد. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات العربية. المجلة العربية للتربية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة التربية، مج٣٤ ، ٥٣ – ٨٢.

٤٢) الشربينى، غادة حمزة محمد، و حسنين، منى محمود عبدالمولى. (٢٠١٩). تفعيل ممارسات قيم النزاهة الأكاديمية والمهنية لدى أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات السعودية: تصور مقترح. المجلة التربوية: جامعة سوهاج – كلية التربية، ج٦٦، ٦١ – ١٢٩.

٤٣) شقير، محمد (٢٠٠٣).الحرية الأكاديمية في الجامعات الأجنبية، مجلة الفيصل، السعودية، عدد ٣٢٥، ص ٤٢–٤٧.

٤٤) شلدان، فايز كمال، و صايمة، سمية مصطفى. (٢٠١٤). المسؤولية الاجتماعية لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الاسلامية وسبل تفعيلها. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي: جامعة العلوم والتكنولوجيا، مج٧، ع١٨ ، ١٤٩ – ١٧٩.

٤٥) شوقي، مصطفى، وآخرون.(٢٠١٧). التقرير ربع السنوي لحالة حرية التعبير في مصر، الربع الأول (يناير– مارس ٢٠١٧)، الناشر مؤسسة حرية الفكر والتعبير، جمهورية مصر العربية.

٤٦) الشيخلي، عبد القادر (٢٠٠١). البحث العلمي بين الحرية والمؤسسية، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

٤٧) الطاهر، بن خرف الله.(٢٠٠٧). مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان: الجزء الأول (في النظرية العامة للحريات وحقوق الإنسان). الجزائر: دار هومه للنشر والتوزيع.

٤٨) الطويل، هاني (٢٠٠١). الإدارة التعليمية، مفاهيم وآفاق، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

٤٩) الظفيري، محمد دهيم، والعازمي، مزنة سعد (٢٠١٤). درجة ممارسة طلبة جامعة الكويت للحرية الأكاديمية ودور المناهج الدراسية في تعزيزها، مجلة البحوث التربوية والنفسية، مجلد ١٤، العدد ٣.
إبراهيم، زكريا(٢٠١٠). مشكلة الحرية، سلسلة الفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٥٠) عبد الله، علاء (٢٠١١) : حقوق الإنسان والحريات الأكاديمية في التعليم العالي. دار غيداء للنشر والتوزيع : الأردن.

٥١) عبد الوهاب، طارق محمد(١٩٩٩). سيكولوجية المشاركة السياسية: مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب، القاهرة.

٥٢) عبد باقر، ندى (٢٠١٢). المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لدى أعضاء هيئة التدريسيين في كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية الأساسية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد الثالث والسبعون.

٥٣) عبدالوهاب، ليلى عبدالوارث. (٢٠١٦). العلاقة بين الحرية الأكاديمية والرضا الوظيفى لدى أعضاء هيئة التدريس فى جامعة الفيوم من منظور طريقة تنظيم المجتمع. مجلة الخدمة الإجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين، ع٥٥ ، ٢٤٣ – ٣٢٤.

٥٤) عثمان، سيد أحمد (٢٠١٠).التحليل الأخلاقي للمسؤولية الاجتماعية، ط ٢، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٥٥) العجلوني، محمود حسن. (٢٠١٦). الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في الكليات العلمية التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في محافظات شمال الأردن. المجلة الأردنية في العلوم التربوية: جامعة اليرموك – عمادة البحث العلمي، مج١٢، ع٤ ، ٤٧٩ – ٤٩٤.

٥٦) الغامدي، عمير بن سفر عمير. (٢٠١٨). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالإنتاجية البحثية لعضو هيئة التدريس: دراسة ميدانية بجامعة أم القرى. المجلة التربوية: جامعة سوهاج – كلية التربية، ج٥٥ ، ٨٦ – ١٢٢.

٥٧) الغريب، بدران (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية والقيم الجامعية. مقدم إلى المؤتمر القومي التاسع عشر(المؤتمر العربي الحادي عشر) : القاهرة.

٥٨) الفايدي، إيمان السيد جاد المولى. (٢٠١٧). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات. المجلة الليبية العالمية: جامعة بنغازي – كلية التربية بالمرج، ع١٥ ، ١ – ٢١.

٥٩) فخري، ناديا متي(٢٠٠٨). المسؤولية الاجتماعية– عناصرها– مظاهرها وكيفية تنميتها، لبنان.

٦٠) فلية، فاروق عبده، و الزكي، أحمد عبد الفتاح(٢٠٠٤). مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحًا، دار الوفاء، الإسكندرية.

٦١) القرشي، رانية بنت محمد بن ضيف الله. (٢٠١٨). علاقة الثقافة التنظيمية بالحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس: دراسة تطبيقية على كليتي التربية في جامعتي أم القرى والطائف. عالم التربية: المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، ع٦١، ج٢ ، ١٣٣ – ١٧٨.

٦٢) القرني، علي بن سعد(٢٠٠٩). الحرية الأكاديمية: المنطلقات القانونية والضوابط، بحث مقدم لمؤتمر الاعتماد الأكاديمي لكليات التربية بالوطن العربي، رؤى وتجارب، جامعة طيبة، في الفترة من الاثنين إلى الأربعاء، ٢٣ – ٢٥ جمادي الأولى.

٦٣) قمبر، محمود. (٢٠٠١). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة. ضمن أعمال المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية، كلية التربية – جامعة الكويت "الديمقراطية والتربية في الوطن العربي"، ١٣٥– ٢١٤.

٦٤) كمال، سفيان(٢٠١١). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية ، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة ، نابلس.

٦٥) الكندري، محمد طالب، و الأحمد، عدنان سليمان الشاهين. (٢٠١١). مدركات الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب: دراسة ميدانية بكليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدولة الكويت. العلوم التربوية: جامعة القاهرة – كلية الدراسات العليا للتربية، مج ١٩، ع ٢ ، ٦٧ – ١.

٦٦) الكيلاني، عبدالله، عدس، عبدالرحمن، (١٩٨٤)، " الظروف الملائمة لاستقرار أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العربية"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، دمشق: المركز العربي لبحوث التعليم العالي.

٦٧) مكروم، عبد الودود(٢٠٠٤). القيم ومسئوليات المواطنة: رؤية تربوية، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦٨) مكروم، عبد الودود(٢٠٠٨). القيم والمواطنة الإنسانية في حوار الحضارات: مدخل تربوي جديد من أجل العدالة، التسامح، السلام، التفاهم العالمي، مركز دراسات القيم والانتماء الوطني، قطاع شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، الإصدار الثاني لوحدة الترجمة والنشر، جامعة المنصورة.

٦٩) المليجي، رضا إبراهيم. (٢٠١٣). الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس مدخل لحوكمة الجامعات المصرية. المؤتمر العلمي العربي السادس: التعليم .. وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي: الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون وكلية التربية ببنها، مج٢ ، ١٢٦٥ – ١٣٣٨.

٧٠) المنصوب، طارق أحمد. (٢٠١٣). تقييم مستوى ممارسة الحرية الأكاديمية في جامعة إب: دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس. مجلة الباحث الجامعي للعلوم الإنسانية: جامعة أب، ع٣١ ، ٩١ – ١٢٦.

٧١) المهدي، مجدي صلاح طه (٢٠٠٨). رؤى تربوية لقضايا عصرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

٧٢) موسى، حسين حسن(٢٠١٢). مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، دار الكتاب الحديث، القاهرة.

٧٣) ناصر، رمزي، رومانوفسكي، ميكائيل هـ.، و الطويل، سعاد. (٢٠١٠). مفاهيم هيئة التدريس حول الحرية الأكاديمية في جامعة من جامعات دول مجلس التعاون الخليجي. مستقبليات: مركز

مطبوعات اليونسكو، مج٤٠، ع٤ ، ٧٣٩ – ٧٦٤.

٧٤) هادي، رياض عزيز (٢٠١٠) الجامعات: النشأة والتطور – الحرية الأكاديمية– الاستقلالية، مركز التطوير والتعليم المستمر بجامعة بغداد: سلسلة ثقافية جامعية ٢ (٢)، ٢٥– ٤٠.

٧٥) الهلالي، أحمد وآخرون(٢٠٠٠).الحرية الفكرية والأكاديمية في مصر، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٧٦) اليوسف، عبد الله أحمد (٢٠٠٥). ثقافة العمل التطوعي، مركز الراية للتنمية الفكرية، السعودية.

٧٧) يونس، عواطف(٢٠١٠). الحرية وتعليم المستقبل: دراسة حول المتغيرات العالمية والمحلية وانعكاسها على المناخ المدرسي وحريات الطلاب، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ.

78) Alison Leslie,(2009). "Sustainable Communities: The Role of Global Citizenship Education", Polis Journal, Vol. (2), 2009, p.34.

79) Ekundayo. H and Adedokun. M. (2009). The Unresolved Issue of University Autonomy and Academic Freedom in Nigerian Universities. Humanity & Social Sciences Journal. 4 (1): 61-67، 2009 ISSN 1818-4960.

80) Ellis, S (2006) : Webster's new world law dictionary. United State of America: Wiley Publishing, Inc.

81) Macfarlane, B (2012) : Re - framing student academic freedom : acapability Perspective, The International Journal of Higher Education and Educational Planning, Vol (63), No (6) pp719-732.

82) Macfarlane, B. (2012). Re-framing student academic freedom: a capability Perspective, Higher Education, 63, (6): 719-732.

83) Oberleitner, Gerd (1996), The right to Education, Academic freedom, and the African charter on Human and people Rights. In Brazo.

84) Orubit, A. Paulley, F. and Abrham, N. (2012). University Autonomy، Academic Freedom and Academic Staff Union of Universities' (ASUU) Struggles in Nigeria: A Historical Perspective، Asian Social Science, 8, (12):265

85) Taiwo, E. (2012). Regulatory Bodies, Academic Freedom and Institutional Autonomy in Africa: Issues and Challenges – The Nigerian Example, Council for the Development of Social Science Research in Africa, 9, (182):63-89.

86) The American Association of University Professors (AAUP). (2006). Statement of Principles on Academic Freedom and Tenure, 1940. http://www.aaup.org/report/1940-statement-principles-academic-freedom-and-tenure.

87) Unesco.(1997).Recommendation Conceming The Status of Higher Education Teaching Personnel. Http://partal.unesco.org/en/ev.php.